

قائمة من الأسماء واللقب... ٢٥
٦٦
٧٥
٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

عقيدة الإباضية

الفرق الإسلامية دولة الأمة...
الاسلامية ان تقسم الى طوائف مختلفة...
سنتطبع ان نقول ان هذه الطوائف تنطلق الى عبدة ولاحون وان تعبدت
بين السبل، والحقبة التي لا تسيل الى ابتكارها ان المسلمين ليس
حاجة الى التعارف لتكمل في هذا العصر الذي تميزت فيه ومستمر
للقاء، وفي حاجة الى ان يعرفوا جميعا على الحق الذي جعل كل
فروق جلتا منسجما

عقيدة الإباضية

من كتبهم

بداية التعريف...
الاسلام والتمساح...
الإباضية لفرة لها ورثها النبي والنبي...
الأساتذ المساعد بقسم العقيدة والفلسفة

محمود محمد حسين علمي

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والفلسفة

الأساتذ المساعد بقسم العقيدة والفلسفة...
١٩٦٥ - ١٩٦٠
١٩٦١ - ١٩٦٦

مهتد مهتد

الفرق الإسلامية جوانب الأمة ، وإذ قد كُتِبَ عَلَى الأمة الإسلامية أن تنقسم إلى طوائف مختلفة بعض الاختلاف ، فإننا نستطيع أن نقول إن هذه الطوائف تنطلق إلى غاية واحدة وإن تعددت بها السبل ، "والحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها أن المسلمين في حاجة إلى التعارف الكامل في هذا العصر الذي تيسرت فيه وسائل اللقاء ، وفي حاجة إلى أن يطلعوا جميعا على الحق الذي حمل كل فريق جانبا منه " (١) .

فما أحوج المسلمين اليوم إلى التعارف الكامل والتقارب ونبذ الخلافات المذهبية، على أن المذهبية لا تزول بالقوة والغلبة إنما زوالها بالمعرفة والتعارف والاعتراف . "بالمعرفة يفهم كل واحد ما يتمسك به الآخرون ، ولماذا يتمسكون به . وبالتعارف يشتركون في السلوك والأداء الجماعي للعبادات ، وبالاعتراف يتقبل كل واحد منهم مسلك الآخر برضي ، ويعطيه مثل الحق الذي يعطيه لنفسه (اجتهد فأصاب أو اجتهد فأخطأ) " (٢)

بداية التعرف هو أن نعتمد على دراسة النصوص التي كتبها أصحاب المقالات أنفسهم، ونحللها ، ونقيّمها ، ونقومها ، بروح من التفاهم والتسامح ، وبعيدا عن العوامل النفسية ، والمؤثرات الوراثة .
الإباضية فرقة لها وزنها العلمي والعملية ، أما الأول فلدينا -

١- د. عمر خليفة النامي ، مقدمة تحقيقه لكتاب قناطر الخيرات لإسماعيل الجببالي ج ١
ص ٤ الطبعة الأولى مكتبة وهبة القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
٢- علي يحيى معمر ، الإباضية بين الفرق الإسلامية ، الطبعة الأولى مكتبة وهبة القاهرة
١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ص ٥

والحمد لله - ولا أقول لديها تراث ضخم من المؤلفات (١) التي كتبها علمائها الأفاضل في القديم والحديث ؛ وأما العملي فقد تواجد الإباضية في مواقع كثيرة من البلاد الإسلامية، وقامت لهم دول، وعدة دويلات في فترات متفرقة من التاريخ الإسلامي، ففي المغرب قامت دولة بني رستم في [تاهرت]، ومؤسسها عبد الرحمن بن رستم والذي تولى الإمامة فيها سنة ١٦٢هـ - ٧٧٩م، وقد استمرت هذه الدولة تحكماً حكماً متصلاً مستقلاً زهاء مائة وثلاثين سنة حتى أزالهم الفاطميون.

وفي المشرق قامت للإباضية دولة مستقلة ضمت عمان واليمن وبعض أقاليم الحجاز، برئاسة أبي عبد الله بن يحيى الكندي المعروف بـ (طالب الحق) (٢) والتي سقطت سنة ١٣٠هـ - ٧٤٨م، ثم قامت بعد ذلك سنة ١٣٤هـ / ٧٥١م ولم تستمر إلا عامين اثنين، ثم ظهرت مرة أخرى بعد ذلك في عام ١٧٧هـ / ٧٩٣م واستمرت حوالي قرن من الزمان ثم قضى عليها، ثم ظهرت بعد ذلك في

١- أنظر مثلاً : دراسة في تاريخ الإباضية وعقيدتها مع رسالة في كتب الإباضية لأبي الفضل أبو القاسم بن إبراهيم البرادي [المتوفى حوالي ٨١٠هـ] دراسة وتحقيق د. محمد زينهم محمد عزب ، أحمد عبد التواب عوض طبعة دار الفضيلة القاهرة بدون تاريخ . حيث يذكر مثلاً قول أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر - وهو من علماء الإباضية من أهل نفوسة يقول : "وكان الديون في نفوسة مشتملاً على تصانيف المذهب فلازمت الدراسة أربعة أشهر لم أبق فيها يوماً إلا فيما بين أذان الصبح إلى طلوع الفجر ، فظفرت في أثناء ذلك فيما هناك من كتب المذهب التي وصلت من المشرق فإذا نحو من ثلاثة وثلاثون ألف جزء فتخيزت أكثرها فائدة فقررت حينئذ - ص ٦٣ من الكتاب المذكور / وانظر أيضاً - سالم بن حمود السبائي السمالي [معاصر] ، أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج ، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور / سيّد إسماعيل كاشف طبعة القاهرة ١٩٧٩م مطابع سجل العرب . حيث يقول مثلاً في صفحة ٦٠ ، ٦١ - بعد أن يذكر طبقات علماء الإباضية - : "وإذا أردنا أن نحصى مؤلفات طبقة واحدة من طبقات العلماء الذين ذكرناهم ضاق المجال واتسع العرام ، فإن بيان الشرع (وهو كتاب للشيخ محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندي) ثلاثة وسبعون مجلداً ، وكتاب المصنف (وهو كتاب للشيخ أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي) ثلاثة وسبعون مجلداً وأربعون مجلداً ، وكتاب الضياء للشيخ أبي إبراهيم سلمة بن مسلم الصحراري العمويي قد فتح ما ذكر .

٢- للاستزادة من أخبار طالب الحق أنظر مثلاً : خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة بن خياط ج ١ - ٢٨١ - ٢٨٧ طبعة دار القلم ومؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٣٩٧م تحقيق د/ أكرم ضياء العمري / وانظر أيضاً : عوض خلفات ، نشأة الحركة الإباضية ، ص ١١٦ - ١٢٦ طبعة سلطنة عمان - وزارة التراث القومي - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م . وقد ذكر الدكتور خلفات في الفصل الأول من كتابه الخاص بدراسة المصادر أن كتاب أنساب الأشراف للبلدري يغطي معلومات مفصلة عن هذا الموضوع دون غيره من المصادر حتى المصادر الإباضية نفسها ، أنظر ص ٦ من الكتاب المذكور .

فترات متقطعة ، وتعاقب على الحكم فيها إلى العصر الحديث أئمة إباضيون. (١)

ومن حواضرهم التاريخية [جبل نفوسة] بليبيا إذ كان معقلاً لهم ينشرون منه المذهب الإباضي ، ولا زال تواجد الإباضية إلى وقتنا الحاضر في كل من [عمان] ، و[اليمن] ، و[ليبيا] ، و[تونس] ، و[الجزائر] . (٢)

وإذا كان للإباضية هذا الوزن فإننا بحاجة ماسة إلى التعرف على مذهبهم وأفكارهم ، ليقدم ذلك إلى الآخرين في قالب تقييمي ، وتحليلي لتلك المبادئ والأفكار ، وهو أمر سنتمكن من خلاله من إزالة كثير من المفاهيم الخاطئة .

وسنبداً أولاً بالحديث عن : الإباضية عند كتاب المقالات .

ثم نحاول التعرف على الإباضية ونسبتهم ، ثم نتحدث عن علاقة الإباضية بالخوارج من وجهة نظر كتاب المقالات ، ومن وجهة نظر الإباضية أنفسهم .

ونتحدث رابعاً عن عقيدة الإباضية اتفاقاً واختلافاً مع عقيدة أهل السنة.

ونختم بما توصلنا إليه من نتائج.

أولاً : الإباضية عند كتاب المقالات :

يذكر أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري [٣٣٠هـ - ٩٤٢م] آفة خطيرة من آفات كتب المقالات وكتابتها ، فيقول : "ورأيت الناس (يقصد الكتاب) في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات ويصنفون في النحل والديانات من بين مقصر فيما يحكيه وغالط فيما

١- د. رجب محمد عبد الحلیم ، الإباضية في مصر والمغرب وعلاقتهم بإباضية عمان والبصرة ، ص ٥٦ طبعة مكتبة الضامري سلطنة عمان
٢ المرجع السابق : ص ٣٨ وانظر أيضاً : الزركلي ، الأعلام ج ٤ ص ٦٢ طبعة طبعه السابق : وهم في المشرق اليوم أكثر أهل (المملكة العمانية) ولهم فيها الإمامة والسيادة ، أما في الجزائر فيلاد (وادي ميزاب) معظم سكانها إباضية ولهم في كل بلد منها (مجلس) يسمى (مجلس العزالية) - بفتح العين وتشديد الزاي - وهو جمع (عازب) ويعنون به من انقطع للعلم والدين ، عزوباً عن الدنيا ، ويتألف من نحو عشرة أشخاص يجتمعون في مسجد البلد ، ويفصلون بين المتقاضين ، ابتعاداً عن الرجوع إلى المحاكم غير الإسلامية ، وقد كانت فرنسية ومن أبي حكمهم أعلنوا البراءة منه فيقاطع حتى يرد الحق ويتوب .

نجد أنهم جميعاً اعتمدوا على مصادر غير إباضية في حديثهم عن الإباضية والغريب أنهم ذكروا ذلك ولم يخفوه ، فأبو الحسن الأشعري مثلاً - وكتابه يعتبر من أجود كتب المقالات - يبين مصادر معلوماته عن الخوارج - وهو يعد الإباضية فرقة من فرقهم - فيقول مبيناً مصادره وملقياً بالعهد على الناقل :

" ويقال : إن أول ويقال إن المبتدع .. قالوا وقد كان نافع .." (١) ، وفي أحيان أخرى يبدي رأيه المحايد في الأمر المحكي كعبارة " وحكي لنا عنهم ما لم نتحققه " (٢) " وحكي عنهم أنهم " (٣) " وحكى حاك " (٤) "

أما عبد القاهر البغدادي صاحب كتاب الفرق بين الفرق فقد قام بتلخيص ما تناقلته كتب المقالات وكتب التاريخ من أحداث دون الإشارة إلى المصادر الأولى التي جاءت بتلك الأخبار ، فقد ذكر أنه أخذ معلوماته عن شيخه أبي الحسن الأشعري حيث قال : " وقال شيخنا أبو الحسن " (٥) " ما حكاه شيخنا أبو الحسن " (٦) ، وقال أيضاً : " فمنهم من زعم أن أول من أحدث ذلك منهم عبد ربه الكبير ، ومنهم من قال : عبد ربه الصغير .." (٧) وقال : " وذكر أصحاب التواريخ " (٨) "

أما ابن حزم الظاهري صاحب كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ، فرغم وجود الإباضية بالأندلس كما صرح هو نفسه في كتابه (٩) إلا أنه اعتمد على كتب المقالات أيضاً فيما نقله فهو يقول

- ١- الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ص ٨٦ مرجع سابق .
- ٢- المرجع السابق ، ص ٩٦
- ٣- المرجع السابق ، ص ١٠٥
- ٤- المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧
- ٥- عبد القاهر البغدادي ، الفرق بين الفرق وبين الفرقة الناجية ص ٥٥ طبعة دار الآفاق الجديدة بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٧م
- ٦- المرجع السابق ، ص ٥٦
- ٧- المرجع السابق ، ص ٦٣
- ٨- المرجع السابق ص ٩٠ وانظر أيضاً ص ١٥٨ ، ١٩٧ ، ٢٣٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩
- ٩- أنظر ابن حزم ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ١٤٤ طبعة مكتبة الخانجي القاهرة بدون تاريخ حيث يقول : " وشاهدنا الإباضية عندنا بالأندلس .. وانظر أيضاً مناقشة الأستاذ علي يحيى معمر له في هذه الأقوال التي ذكرها في كتاب : الإباضية بين الفرق الإسلامية ج ١ ص ٥٢-٦٠ ، وأيضاً ج ٢ ص ٩٧-١٠٧ طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

بذكره من قول مخالفه ومن بين متعمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه ، ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين ، ومن بين من يضيف إلى قول مخالفه ما يظن أن الحجة تلزمهم به ؛ وليس هذا سبيل الربانيين ، ولا سبيل الفطناء المميزين" (١)

فأنت ترى أن أبا الحسن الأشعري - وهو من أوائل من كتب في هذا الموضوع - قد انتقد عدة عيوب في أولئك الذين يقصدون للحديث عن مخالفهم كالتقصير في التحقيق ، وتعمد الكذب ، وإضافة أقوال ، الخ .

والحق أن كتاب الفرق كما يفهم من أقوالهم واللهجة التي يستخدمونها للتعبير عن الفرق يسمون بروح العداة . فهم أولاً كانوا منطلقين من مبدأ مقتنع بضلال الفرق الأخرى ، مما يجعل الباحث يتوقف في النقل عنها حتى يطمئن اطمئناناً كاملاً إلى نسبة هذا النقل إلى صاحبه ، وخاصة إذا كانت الكتب موجودة كما هو الحال بالنسبة للإباضية مثلاً .

فحين إذا تتبعنا أهم كتب المقالات في القديم وأعني بها :

- ١- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري المتوفى سنة ٣٣٠هـ / ٩٤٢م .
- ٢- التنبية والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي المتوفى سنة ٣٧٧هـ / ٩٨٨م .
- ٣- الفرق بين الفرق وبين الفرقة الناجية منهم للبغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ / ١٠٣٧م .
- ٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م .
- ٥- التبصير في الدين للإسفرابيني المتوفى سنة ٤٧١هـ / ١٠٧٨م .
- ٦- الملل والنحل للشهرستاني المتوفى سنة ٥٤٨هـ / ١١٥٣م .

١- أبو الحسن الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ص ١ تحقيق / طبعات ريفر طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت الثالثة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

في مطلع حديثه عن الإباضية : " ذكر بعض من جمع مقالات المنتمين إلى الإسلام أن فرقة من الإباضية " (١) .

أما أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل فلم يزد على من سبقوه، فهو يردد ما ذكره الأشعري وغيره ممن سبقوه ، فهو يقول مثلاً : " وحكى الكعبي الأشعري ... " (٢) ، ويقول : " ويقال إن أول سيف سل من الخوارج .. " (٣) ، ويقول أيضاً : " وقيل كان نجدة بن عامر ونافع بن الأزرق " (٤) ويقول : " ويحكى عنه .. ويحكى عن جماعة منهم أنهم قالوا .. ويحكى عنهم " (٥)

ويلخص ابن خلدون مصادر كتاب المقالات في حديثهم عن الخوارج والإباضية فيقول : " وشذ بمثل ذلك الخوارج ولم يحتفل الجمهور بمذاهبهم بل أوسعوا جانب الإنكار والقدح . فلا تعرف شيئاً من مذاهبهم ، ولا نروي كتبهم ولا أثر لشيء منها إلا في مواطنهم " (٦)

وكذلك يقول ابن تيمية فهو يقول : " وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم لم نقف لهم على كتاب مصنف ، كما وقفنا على كتب المعتزلة ، والرافضة ، والزيدية ، والكرامية ، والأشعرية ، والسلمية ، وأهل المذاهب الأربعة ، والظاهرية ، ومذاهب أهل الحديث ، والفلسفة ، والصوفية ، ونحو هؤلاء " (٧)

وخلاصة الأمر أن أصحاب المقالات قديماً لم يعتمدوا فيما نقلوه خصوصاً عن الإباضية على ما دونه علماؤها ، وتابعهم على ذلك للأسف الشديد الكتاب المحدثون ، رغم انتشار المطابع وكثرة المكتبات ووجود الكتب وسهولة التحقق .

١- ابن حزم ، الفصل جـ : ص ١٤٤ مرجع سابق .
٢- الشهرستاني ، الملل والنحل ج ١ ص ١٢٩ تحقيق / محمد سيدكلاني طبعة دار المعرفة بيروت ١٤٠٤هـ

٣- المرجع السابق ج ١ ص ١١٧
٤- المرجع السابق ج ١ ص ١٢٤

٥- المرجع السابق ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١
٦- ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، المقدمة ص ٥٦٤ تحقيق الأستاذ / خليل شحادة وسهيل زكار ط دار الفكر الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٧- ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ج ١٣ ص ٤٩ جمع وترتيب عبد الله بن محمد بن قاسم العاصمي وابنه محمد الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ

ماذا يقول الإباضية عما كتبه أصحاب المقالات عنهم ، يقول الشيخ علي يحي معمر (١) : " عندما كنت أقرأ في كتب المقالات ما يتصل بالإباضية تصادفني عجائب في العقائد والآراء التي تنسب إليهم ، إما بعبارات واضحة صريحة ، أو بأساليب ملتوية لكنها معبرة . وتصادفني كذلك أسماء لأشخاص كثيرين يعتبرون أئمة لهم . وأنا على يقين كامل بأن ذلك غير موجود عند الإباضية ، فإذا كانت هذه الحال مع فرقة ينتشر أتباعها في كثير من البلاد الإسلامية ، ولا يخلو قطر من أقطارهم من كتبهم ، فكيف الحال مع من انقرض ، فلم يبق له أتباع ، ولم يترك كتباً مصنفة فيما يختص به " (٢)

وقد درس هذا الشيخ الإباضي كتب المقالات واحداً واحداً ، وناقشها مبيناً أنها في الغالب لم تعتمد على أصحاب المذهب أنفسهم في النقل ، فهو يقول مثلاً عن الأشعري : " قد يعجب القارئ إذا قلت له : إن أبا الحسن الأشعري رغم أنه كتب عن الإباضية كثيراً ، فإنه لا يعرف عن الإباضية شيئاً ، وإن أكثر ما كتبه عنهم لا علاقة لهم به ، ولا علاقة له بهم . وليتضح للقارئ هذا القول فإنني أرجو منه أن يرافقتي قليلاً " وبعد أن أطال الحديث عن الأشعري والتناقضات بين ما ذكره وأورده وبين واقع الإباضية ، أضاف قائلاً : " هكذا بدأ أبو الحسن الأشعري حديثه عن الإباضية ، فبمجرد ما ذكرهم بدأ في تقسيمهم إلى فرق ، وجعل ينسب إلى كل فرقة جملة من الآراء والأقوال .

والقارئ الكريم عندما يبدأ في قراءة ما كتبه الأشعري عن الإباضية ، يفهم أن الإباضية ينقسمون إلى أربع فرق كبرى هي هذه الفرق التي ذكرها ، وأن بعض الفرق قد انقسم أيضاً إلى فرق أخرى فرعية . وذكر الأشعري أقوالاً أخرى وشنائع أخرى ، نسب بعضها إلى جميع الإباضية ، ونسب بعضها إلى إحدى تلك الفرق ، وعند

١ - علي يحيى معمر من شيوخ الإباضية المعاصرين ولد في لالوت بجبل نفوسة ١٩١٩م وتوفي سنة ١٩٨٠م من أهم مؤلفاته : التربية الإسلامية _ وآلهة من الحلوى _ الإباضية في موكب التاريخ في عدة أجزاء _ الإباضية بين الفرق الإسلامية ، الميثاق الغليظ ، الفتاة الليبية ومشاكل الحياة ، الأقاليم الثلاثة ، فلسطين بين المهاجرين والأنصار أنظر : بكير بن سعيد أعوش ، دراسات إسلامية في الأصول الإباضية الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ ص ١٣٣ / وانظر أيضاً : الدكتور فرحات الجعيري ، البعد الحضاري للعقيدة الإباضية ، طبعة خاصة بالمؤلف ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م بدون ذكر لدار النشر ص ٨٦ .
٢ - علي يحيى معمر ، الإباضية بين الفرق الإسلامية ص ٨ مرجع سابق .

الرجوع إلى كتب الأباضية التي ألفت في عصر أبي الحسن والتي ألفت بعده ، فإن القارئ لن يجد فيها شيئا عن هذه الفرق ، ولا عن أسمائها ، ولا عن أرائها ، ولا عن أئمتها .

وخذ ما شئت من كتب السير والتراجم عند الأباضية ، التي تتقصى أخبار أئمتها وعلمائها ومشايخها ، فإنك لن تجد ولا إشارة واحدة عابرة إلى أولئك الأئمة الذين ذكرهم الأشعري واعتبرهم أئمة لفرق كاملة من الأباضية . وقرأ ما شئت في كتب العقائد عند الأباضية فإنك لن تجد ذكرا لهذه الفرق ولا لأرائها ، وكل ما نستطيع أن نعتد به عن إيراد أبي الحسن لهذه التفاصيل أنه وقع فريسة لبعض المشنعين ، فكان يتلقى مقالات الفرق عن أناس يثق بهم ، ولكنهم ليسوا في المحل الذي يراه لهم ، ويضع فيه من الثقة والصدق سواء نقله عنهم عن طريق الرواية والسماع أو عن طريق الرواية والسماع أو عن طريق القراءة والاطلاع في كتب مدونة ، فهو لم يشر إلى ذلك على كل حال . ويكفي فيما أعتقد لنفي أن يكون ما قاله أبو الحسن عن الأباضية صحيحا ، جهله بهم ، وعدم ذكره لأي شيء منه في مراجعهم العامة والخاصة المكتوبة المتحدثة عنهم .

ويستمر قائلا : " والفرقة الثانية [أي من التي ذكرها أبو الحسن من فرق الأباضية] يسمون اليزيدية ، كان إمامهم يزيد بن أنيسة ، وذكر فيما ذكر من آراء هذه الفرقة ما يلي :

وزعم - أي يزيد بن أنيسة - أن الله سبحانه وتعالى سيبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا من السماء ، يكتب في السماء وينزل عليه جملة واحدة ، فترك شريعة محمد ، ودان بشريعة غيرها ، وزعم أن ملة ذلك النبي الصابئة الخ.. (١)

١- الأشعري ، مقالات الإسلاميين ص ١٠٣ مرجع سابق / وانظر أيضا : البغدادي ، الفرق بين الفرق ص ١١ ، ١٨ ، ٥٥ ، ٢٢٢ ، ٢٦٣ ، ٢٤٩ حيث يذكر وحده أن يزيد بن أنيسة كان على رأي الأباضية ثم خرج عن قول جميع الأمة / وانظر أيضا الشهرستاني ، الملل والنحل ص ١٣٦ مرجع سابق / الإسفريني ، التنصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ص ٢٤ طبعة عالم الكتب بيروت ١٩٨٣ م الطبعة الأولى تحقيق ، كامل يوسف الحوت / الإيجي ، المواقف ص ٤٢٥ طبعة مكتبة المتنبّي القاهرة بدون تاريخ / الجرجاني ، التعريفات ص ٣٣١ ط دار الكتاب العربي بيروت الأولى ١٤٠٥ هـ تحقيق / إبراهيم الأبياري / المنوي ، التوقيف على مهمات التعاريف ص ٧٤٩ طبعة بيروت ودمشق دار الفكر المعاصر ودار الفكر تحقيق د/ محمد رضوان الداية الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ

ويعلق الشيخ الأباضي على هذا الكلام فيقول : " والغريب في الأمر أن القارئ الكريم إذا رجع إلى المصادر الأباضية من كتب وأسماء علمائها منذ أوائل القرن الثاني الهجري إلى هذا العصر ، فإنه لن يجد عند الأباضية هذا الإمام الذي سماه أبو الحسن الأشعري - يزيد بن أنيسة - ولا يجد عندهم ذكرا لفرقته ولا لأرائه ، بل إنهم يحكمون على من يدين بمثل تلك المقالات بأنه مشرك وخارج عن الملة ، ومن كان مشركا وخارجا عن الملة الإسلامية لا يمكن أن يحسب في فرق المسلمين ، ولست أدري كيف ساغ لأبي الحسن أن يزيد - هذا اليزيد - إلى الأباضية وأن يحشر معهم فرقته - هذا إن وجد حقا ، ووجدت له فرقة - وكيف ساغ له أن يحسبها في فرق الإسلام وينسبها إلى إحدى طوائفه ، وهو نفسه يحكم عليها بالخروج عن الإسلام الخ.. (١)

ثم يورد الشيخ الأباضي عشرات الأمثلة من كتب المقالات القديمة والمحدثة ، يوضح فيها أن كتاب المقالات قديما وحديثا قليلوا الحظ في الاطلاع على حقيقة الفرق ، وخاصة الإباضية ، ثم يعقب قائلا : " وهذا الجهل بالمذاهب الإسلامية ومقالاتها الحقيقية ، والخلط بين ما يذهب إليه كل واحد منهم ونسبته إلى الآخر ، والتشويه الذي ينتج عن ذلك - سواء كان مقصودا أو غير مقصود - هو ما يجب أن يبرأ عنه حملة الشريعة الإسلامية الذين يناط بهم تدريس مواد الإسلام ، وتكوين أجيال تحمل مشاعل النور والهداية " (٢)

والحق أنه لا مندوحة لمن يريد معرفة أية فرقة من الفرق عن قراءة فقهاء قراءة دقيقة وشاملة . (٣)

ثانيا : من هم الإباضية ؟ :

يحدّد الشيخ محمد بن يوسف أطفيش الصيغة الصحيحة لتسمية أصحاب جابر بن زيد ، ويقول : " الإباضية بكسر الهمزة على أنها الأصح " (٤) إلا أننا نجد الأباضية - بفتح الهمزة - تستعمل عادة

١- علي يحيى معمر ، الأباضية بين الفرق الإسلامية ص ٢٢ مرجع سابق .
٢- المرجع السابق ، ص ١٠٥
٣- عمر بن الحاج محمد صالح با ، دراسة في الفكر الإباضي . قتم له وعلق عليه / أحمد بن سعود السيابي الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ص ٦٢
٤- محمد أطفيش ، الرسالة الشافية ، ص ٤٩ ط الجزائر بدون تاريخ .

في المشرق كما في المغرب (١) ، وإن كان المغاربة يفضلون الإباضية بفتح الهمزة ، والمشاركة يفضلون الإباضية بكسر الهمزة. (١)

تنسب الإباضية إلى عبد الله بن إياض التميمي ، وهذه النسبة إلى ابن إياض نسبة اصطلاحية فحسب ، وإلا فإن نسبتهم في الواقع - إلى الإمام جابر بن زيد الأزدي أبي الشعثاء صاحب ابن عباس ، وإنما نسبوا إلى ابن إياض بالنظر إلى مواقفه السياسية البارزة ، ومنها رسالته إلى عبد الملك بن مروان ، ومنها الحادثة التي خالف فيها نافع بن الأزرق ، وأصحابه ، على أن مخالفة ابن إياض لنافع لا تعني أن عبد الله رسم بفعله هذا منهج الإباضية ؛ لأن دوره هاهنا إنما هو إبراز الرأي لا إنشاؤه. والمراد أن عبد الله بن إياض واحد من الذين ثبتوا على المنهج المعتدل ، الذي ثار عليه أهل النهروان ، وتتابع عليه الإباضية فيما بعد ، وهذا بدوره يدفعنا إلى القول بأن تبني عبد الله بن إياض لرأيه ، الذي خالف به نافع بن الأزرق لم يكن وليد تلك الساعة بل كانت تلك الحادثة بمثابة امتحان لعبد الله بن إياض ، هل يتطرف كما فعل نافع ، أم يثبت على منهج الاعتدال كمنظرانه جابر بن زيد ومن معه ؟ وهذا ما فعله حقا .

والخلاصة أن جابر بن زيد هو الإمام المنظر للإباضية ، وكتب الإباضية طافحة برواياته وأقواله الفقهية ، والسياسية ، وسيرته الذاتية مما لم يتسن من ذلك شيء لعبد الله بن إياض ، سوى الإشارة به والثناء عليه ، وكونه من كبار دعائهم ، ومسألة إمامة جابر بن زيد للإباضية لم تعد قابلة للأخذ والرد نظرا لتضافر الأدلة على صحتها. (٢)

عبد الله بن إياض هذا اختلف في نسبه ، بل لا يعرف سنة مولده وسنة وفاته (٣) ، فالشماخي يذكر أنه من الطبقة الثانية من

(١) غور جهلان ، الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف لطيفي ، ص ٢١ ط مكتبة الضميري - عمان الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(٢) محمد حسن كسبة ، الإباضية وعقيدتهم ، رسالة دكتوراه ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م مخطوطة في كلية أصول الدين القاهرة تحت رقم ١٣٨

(٣) لمزيد من التفاصيل : انظر عوض خليفات - نشأة الحركة الإباضية - ص ٩٢-٩٧ مرجع سابق / وانظر : ناصر بن سليمان السامي ، الخوارج والحقيقة الغائبة طبعة سلطنة عمان ، مطابع النهضة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، ص ١٨٤ .

(٤) قرزكلي ، الأعلام ، ٤٠ ، ١٨٤-١٨٥ مرجع سابق .

التابعين يقول : "ومنهم عبد الله بن إياض المري التميمي إمام أهل التحقيق ، والعمدة عند شغب أولى التفريق سلك بأصحابه محجة العدل ، وفارق سبل الضلالة ، والجهل ، وكان رحمه الله على ما حفظت ممن خرج إلى مكة لمنع حرم الله من مسلم عامل يزيد - وكان كثيرا ما يبدي النصائح لعبد الملك بن مروان" (١) .

يذكر القلھاتي أن ابن إياض ، نشأ في زمان معاوية بن أبي سفيان وعاش إلى زمان عبد الملك بن مروان . (٢)

كل ما تجمع عليه المصادر الإباضية بالنسبة لعبد الله ، أنهم بصرحون النسب إليه ، ويكيلون له الثناء الكبير ، فانظر مثلا معي إلى قول السمائلي ترى أنه يقول إن الإباضية ينسبون إليه فقط ، وإن لم يكن له مثل أفكارهم "الإباضية أمة من أمم الإسلام ، إمامهم عبد الله بن إياض التميمي المعروف ، زعيم ديني ، وإمام رضي ، شهر مقامه بين رجال الحق ، وزعماء الرشد . لم يزل داعيا إلى الله جادا مجدا هماما مرشدا ، وليا لأولياء الله رضيا في دينه ، لا يهاب الجبارة ، ولا يحابي الظلمة ، ولا يدهن في الدين ، ولا يميل إلى أهل الأهواء ، والبدع ، وهذه لجهة أهل الحق في الإسلام ، وسيرة الأتقياء الأعلام ، فلما فشى خبره بهذا في الأمة الإسلامية ، وشاع نبأه في أقطار الإسلام ، وعوالمه أضيف إليه من كانوا كذلك من الأمة ، ونسبواهم إليه ، وهي كما ترى لم يكن إماما له عذوب خاص ، ولا مسألة واحدة في الدين" (٣)

هكذا ليس لابن إياض فكر خاص ، وإن كان قد وجد له فكر نقل إلينا فهو ما أثر عنه من استنكار لمن غلا ، وخرج على مذهب المحكمة الأول ، وتذكر الإباضية أنه كان يصدر في كل أفعاله ، وأقواله عن جابر بن زيد (٤) ويقول الشيخ علي يحيى معمر : "وأما تسمية مذهبنا بالإباضية لكون عبد الله بن إياض - رضي الله عنه - كان المجاهد علنا ، المناضل علنا ، في سبيل تحقيق الحقائق ،

(١) الشماخي ، السير ، ج ١ ، ص ٧٢-٧٣ تحقيق / أحمد بن سعود السيابي ، طبعة سلطنة عمان وزارة التراث القومي والثقافة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م دون رقم طبعة .

(٢) القلھاتي ، الكشف والبيان ، ج ٢ ، ص ٧٢ ؛ تحقيق وشرح د/ سيدة إسماعيل كاشف نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، طبع بمطابع سجل العرب القاهرة .

(٣) السمائلي ، أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج ، ص ٢٠ مرجع سابق .

(٤) الشماخي ، السير ، ج ١ ، ص ٧٣ مرجع سابق .

وتصحيح قضايا العقول ، فيما أحدثه أهل المقالات ، والبدع ، من الزور والافتراء في شريعة ربنا ، وكان شديداً في الله -تعالى- ، وله مناظرات مع أهل التنطس ، والتسلف ، كان الحجة الدامغة التي يخس أمامها كل ثرثار ، وله كلام مع عبد الملك بن مروان ، يهضم نفس كل جانر جبار . تغلب على المسلمين أصحابه الذي يقولون بقوله الإباضية ، وتسمى المذهب باسمه على هذا المعنى ، وإنما كان الإمام القائد الوسيلة الراشد أس المذهب وحاميه ، مرجع الفضل في تدوينه ، وتشديد مبانيه ، إنما كان جابر بن زيد -رضي الله عنه- وعبد الله بن إياض كان صنوه وتلوه ، وكان لا يصدر في النوازل إلا عن رأيه ونظيره ، وبعد وفاة جابر بن زيد ، ظهر عبد الله بن إياض بأجلى مظاهر الغيرة الدينية ، ولقن أصحابه مبدأ الإقدام في تقرير الحق^(١) .

والخلاصة أن التسمية بالإباضية لم يخترها أتباع هذه الفرقة بل أطلقها عليها مخالفوهم^(٢) ، لكنهم مع "مرور الزمن وإصرار مخالفيهم على تسميتهم بهذا الاسم ، قبلوا به ... لكنهم يجمعون على أن الاسم الحقيقي لمذهبيهم ليس الإباضية ، وإنما التسمية المفضلة لديهم هي أهل الاستقامة ، أو أهل الدعوة ، أو جماعة المسلمين ، أو أهل الاستقامة والحق"^(٣) .

ثالثاً: هل الإباضية خوارج؟

كل مصادر التاريخ الإسلامي تقريباً أجمعت بأن عبد الله بن إياض ، زعيم المذهب الإباضي ، كان من الخوارج وانشق عنهم . ولذا فإن المؤرخين - غير الإباضيين - يربطون أتباعه (الإباضيين) بالخوارج ، ويعتبرونهم مجرد فرقة من الخوارج .

والخوارج هي فرقة كان لها أثرها البالغ في الحياة الدينية ، والتاريخية للمسلمين ، إذا كانت فكرة الخروج لنصرة الحق والدفاع عن دولة الله في الأرض ، تلك الفكرة التي أصبحت مذهباً لطوائف في المجال الديني والسياسي والأخلاقي والاجتماعي والخوارج كما

(١) علي يحيى معمر ، الإباضية في موكب التاريخ للحلقة الأولى ، سلطنة عمان ، مكتبة الاستقامة ، الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، ص ١٥٠-١٥١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦ .

(٣) عدون جهلان ، الفكر السياسي عند الإباضية ص ٣٦ .

عرفهم الشهرستاني هم "كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان ، والأئمة في كل زمان"^(١) .

بينما نرى ابن حجر قد وسع الدائرة في تعريفه ؛ لتشمل أهل النهروان في قسم أول للخوارج "ومن خرج في طلب الملك لا للدعاء إلى معتقده" في قسم ثانٍ لهم ، وهؤلاء أيضاً على قسمين :

أ - قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة ، وترك عملهم بالسنة النبوية، وهؤلاء أهل حق ، ومنهم الحسين بن علي وأهل المدينة في الحرة والقراء الذي خرجوا على الحجاج .

ب- قسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبهة أم لا، وهم البيعاة^(٢) .

وكلاهما صريح في اعتبار أمر واحد وهو الخروج على الإمام المنصوب مع تخصيصه بالعدل عند الشهرستاني .

وللخوارج ألقاب كثيرة منها: خوارج وهذا اللقب إن أطلق انصرف إلى توجيهات أربع ، يرتضي الإباضية اثنين ، ويرفضون الآخرين - فما يوافقون عليه - هو الخروج من الكوفة إلى النهروان، وخوارج بملاحظة معني قوله تعالى : (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ)^(٣) ، وهذا ثناء ، ومدح لهم لا تنقيص لهم . أما ما يرفضوه فهو خوارج بمعنى المروق من الدين، سواء فسر الدين بدين الإسلام أو فسر على أنه الطاعة للإمام والانقياد له ، وهذا هو المعنى السياسي .

ويطلق عليهم أيضاً المحكمة؛ بسبب شعار التحكيم الذي كان شعارهم يوم صفين . ويطلق عليهم أيضاً الحرورية ؛ لانحيازهم عن علي أثناء رجوعه من صفين بعد التحكيم ، ودخوله إلى الكوفة ، فلم يتابعوه وانحازوا عنه مع من انحاز من إخوانهم إلى حروراء ؛ فانسبوا إليها .

(١) الشهرستاني ، الملل والنحل ، ج ١ ص ١١٤ مرجع سابق .

(٢) ابن حجر ، فتح الباري ، ج ١٢ ، ص ٢٨٦ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب طبعة دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ .

(٣) سورة النساء ، ١٠٠ .

ويطلق عليهم أيضاً المارقة ؛ نظراً لما أثر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في ذلك ، ويطلق عليهم أيضاً الشراة أخذاً من النص القرآني : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة) (١) فكانوا يقولون شربنا أنفسنا في الله أي بعناها بثواب الله ورضاه ، وبالجنة ، وهذه مما يرضى الخوارج بأجمعهم عليها .

ويطلق عليهم أيضاً أصحاب الجباه السود ؛ نظراً لكثرة تعبدهم ، وصلواتهم مما يورثهم ما يتميزون به من علامة في جباههم ، وهذا أيضاً يرتضيه الخوارج ، إذ هو تعريف لهم أخذاً من النص القرآني : (سماهم في وجوههم من أثر السجود) (٢) ، ويطلق عليهم أيضاً النهروانية أي أصحاب النهروان نسبة إلى المكان الذي أظهروا فيه إمامتهم الأولى .

ويطلق عليهم المخدوعين وهذه أطلقها عليهم الشيعة ؛ لانخداعهم بشعارهم وبسببه هلكوا .

أما الخوارج فيسمون أنفسهم أهل الحق - فيكونون بذلك أول فرقة إسلامية زعت أنها وحدها على الحق وأن ما سواها على ضلالة وعماية . (٣)

الخوارج في نظر الإباضية :

للإباضية رأي خاص في الخوارج فهم يرون أن إطلاق كلمة الخوارج على فرقة من فرق الإسلام لا يلاحظ فيه المعنى السياسي الثوري ، سواء كانت هذه الثورة لأسباب شرعية عندهم ، أو لأسباب غير شرعية ، ولذلك فهم لم يطلقوا هذه الكلمة على قتلة عثمان ، ولا على طلحة ، والزبير ، وأتباعهما ، ولا على معاوية ، وجيشه ، وإنما كل ما يلاحظونه إنما هو المعنى الديني ، الذي يتضمنه حديث المروق في صورته المختلفة .

(١) سورة التوبة ، ١١١ .

(٢) سورة الفتح ، ٢٩ .

(٣) نظر الطبري مج ٣ ، ص ١١٥ طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت الأولى ١٤٠٧ هـ حيث يقول : "ثم اجتمعوا في منزل شريح بن أوفى العبيسي فقال ابن وهب لشخصوا بنا إلى بلدة نجتمع فيها لإفلا حكم الله فإنكم أهل الحق" .

إذن الخروج يتحقق فيمن خرج عن الدين والخروج عن الدين إنما يكون، بإنكار الثابت القطعي من أحكامه ، أو العمل بما يتنافى مع تلك الأصول المقطوع بها . (١)

وأقرب الفرق إلى هذا المعنى في نظرهم هم الأزراقة ، ومن ذهب مذهبهم ممن يستحل دماء المسلمين ، وأموالهم ، وسبي نسائهم ، وأطفالهم ، يبين لنا هذا الموقف المتكلم الإباضي أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الجزائري المتوفى عام خمسمائة وسبعين من الهجرة في كتابه حيث صرح قائلاً: "وزلة الخوارج نافع بن الأزرق وذووه حيث تأولوا قول الله تعالى : (وإن أطعموهم إنكم لمشركون) فأثبتوا الشرك لأهل التوحيد حيث أتوا من المعاصي ما أتوا ولو أصغرها (٢) ثم وأكثر وضوحاً من هذا ، "وأما المارقة فقد زعموا أن من عصى الله تعالى ولو في صغير من الذنوب أو كبير ، أشرك بالله العظيم ، وتأولوا قول الله عز وجل (وإن أطعموهم إنكم لمشركون) ففقدوا بالإثم على جميع من عصى الله عز وجل ، أنه مشرك ، وعقبوا بالأحكام ، فاستحلوا قتل الرجال ، وأخذ الأموال ، والسبي للعيال ، فحسبهم قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : "إن ناساً من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فتنظر في الفصل فلا ترى شيئاً ، وتنظر في القدح ، فلا ترى شيئاً ، وتتمارى في الفوق" فليس في أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- أشبه شيء بهذه الرواية منهم ؛ لأنهم عكسوا الشريعة ، قلبوها ظهراً لبطن ، وبدلوا الأسماء ، والأحكام ؛ لأن المسلمين كانوا على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعصون ولا تجري عليهم أحكام المشركين ، فليست شعري فيمن نزلت الحدود ، في المسلمين أو في المشركين ؟ فأبطلوا الرجم والجلد ، والقطع كأنهم ليسوا من أمة أحمد عليه السلام . احوالت أعينهم فنظروا في المعنى ، الذي أمر الله به المسلمين أن يستعملوه في المشركين ، من جهاد العدو ، والجهاد في محاربتهم ، فاستعملوه في المسلمين" (٣) .

(١) علي يحي معمر ، الإباضية في موكب التاريخ ، الحلقة الأولى نشأة المذهب الإباضي ، ص ٣٣ .

(٢) الوردجاني ، الدليل لأهل العقول لبಾಗಿ السبيل بنور الدليل ، لتحقيق المذهب الحق بالبرهان الصادق ج ١ ص ١٥ تحقيق الشيخ سالم بن حمد الحارثي نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(٣) الوردجاني ، الدليل لأهل العقول ج ١ ص ٣٠ ، مرجع سابق .

هذا هو رأي الإباضية الواضح في الخوارج ، وهو يتلاقى مع رأي الجمهور في التسمية ، ويختلف في التعليل ، فالأزارقة خوارج ، لأنهم أخطأوا تأويل آيات الكتاب ، وأدى عملهم بهذا الخطأ إلى رد آيات ، وإبطال أحكام ، وليسوا خوارج ؛ لأنهم انفصلوا عن علي بن أبي طالب بعد التحكيم ، أو لأنهم ثاروا على الأمويين .^(١)

وكما نرى فإن رأي الإباضية لا يقيم أي وزن للناحية الثورية في إطلاق كلمة الخوارج ، ولكنهم يعللونها تعليلاً آخر ، فكلمة الخوارج - عندهم - لا تطلق إلا على أولئك الذي خرجوا من الدين ، أما الخروج عن الإمام والثورة عليه ، مهما كانت أسباب تلك الثورة ، وذلك الخروج ، لا يمكن أن يعتبر خروجاً من الدين ، ومروفاً من الإسلام .

ورغم أن معظم كتاب المقالات - كما قلنا - يربط بين الخوارج والإباضية ، وقد لاحظت ذلك الأستاذة الدكتور / سيدة إسماعيل كاشف - وهي من المهتمات بتحقيق التراث الإباضي - تقول : " لكننا نلاحظ أن جل المؤرخين ، وكتاب الفرق ، والعقائد ، والنحل القدماء والحديثين ، فضلاً عن سائر الكتاب ، يعتبرون الإباضية إحدى فرق الخوارج ، وهذا واضح مثلاً في كتابات الأشعري ، والمالطي الشافعي ، وعبد القاهر البغدادي ، والخطيب الرازي ، وابن حزم الأندلسي ، الشهرستاني ، والشاطبي الغرناطي ، فضلاً عن سائر الكتاب المعاصرين ، المستشرقين منهم ، وغير المستشرقين " . وتضيف قائلة : " وأدخلهم البعض عن جهل أو تعصب ضمن فرق الغلاة الذين غلوا بدينهم وخرجوا عن أصول الإسلام " . سوى أنها سرعان ما تضع ملاحظة أخرى مهمة لها قيمتها فتقول : " وفي اعتقادنا أن إطلاق صفة الخوارج على الإباضية يرجع إلى الجهل بالمصادر الإباضية والفقهاء الإباضي (٢) .

أقول رغم هذا التلازم بين الخوارج والإباضية في جميع كتب المقالات تقريباً إلا أن الإباضية ينفون تماماً صلتهم بالخوارج ويعلمون براعتهم منهم ، ومن أفكارهم الغالية ، " فما من عالم أباضي كتب إلا

(١) علي يحيى معمر ، الإباضية في موكب التاريخ - ج ١ - ص ٢٤ ، مرجع سابق .
(٢) سيدة إسماعيل كاشف ، عمان في فجر الإسلام ، ص ١٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، طبعة

وأبدي تبرأ المذهب الإباضي من الخوارج ، وأبعده منذ تاريخ نشأة المذهب إلى اليوم " (١)

يقول أحمد بن سعود السيابي في مقدمة كتّيب صغير الحجم لمؤلفه (أبو إسحاق إبراهيم أطفيش) واسمه (الفرق بين الإباضية والخوارج) يقول : " على أنه ليست ثمة علاقة تربط الإباضية بالخوارج الأزارقة والصفيرية والنجدية ، وغيرها من فرق الخوارج ، وإنما هي دعاية استغلّتها الدولة الأموية لتتفير الناس من الذين ينادون بعدم شرعية الحكم الأموي كما أن جعل المحكمة (أهل النهروان) الذين هم سلف الإباضية ، وليسوا سلفاً للأزارقة والصفيرية والنجدية من الخوارج ، هو من وضع الواضعين ، ومن صنع أرباب الأقاليم المغرضة . مع أن الخوارج يسيرون في خط معاكس مع الإباضية . يتضح ذلك من خلال المبادئ والأسس التي يقوم عليها مذهب كل من الفريقين ، وللإباضية العديد من المواقف ضدّ الخوارج " (٢)

رابعاً : عقيدة الإباضية

يتفق الإباضية مع أهل السنة والجماعة في أصول الدين الأساسية ، ولو أخذنا مثلاً إجمالياً على ما نقول فس نجد مثلاً كتاب (شرح عقيدة التوحيد) ، وهو لعلم من أعلام الإباضية وهو [محمد يوسف أطفيش] (٣) ، لو قارن إجمالاً بين هذا الكتاب وبين أي كتاب آخر يتحدّث في نفس الموضوع سنجد كلاهما يتحدّث في نفس الموضوعات وهي :

شهادة أن لا إله إلا الله ومكانتها في الدين (٤) . الإيمان بالرسول وعصمتهم وصفاتهم . (٥)

الإيمان بالملائكة ووصفتهم كما وردت في القرآن والسنة . (٦)

(١) عمر بن الحاج محمد صالح با ، دراسة في الفكر الإباضي - ص ٦٦ مرجع سابق .
(٢) أبو إسحاق إبراهيم أطفيش ، الفرق بين الإباضية والخوارج ، ص ٤ مطبعة الاستقامة روي مسقط .

(٣) طبعة وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م

(٤) ص ٢٦ من شرح عقيدة التوحيد

(٥) ص ٢٩ من شرح عقيدة التوحيد .

(٦) ص ٢٨ من شرح عقيدة التوحيد .

الإيمان بالكتب. (١) الإيمان بالبعث بعد الموت وبما يكون فيه مما أخبر به الرسول ﷺ. (٢)

الإيمان بالجنة والنار. (٣) الإيمان بالقدر خيره وشره. (٤)

وسنحاول أن نركز على بعض النقاط بشيء من التفصيل كأمثلة للتدليل على ما نقول، ونبدأ بحديث كل منهما عن الركن الأعظم في الدين وهو التوحيد .

أولاً : التوحيد والإيمان بأصول الدين :

عقيدة التوحيد هي العقيدة التي تميز الإسلام ، عقيدة صافية ، تعرض التوحيد على حقيقته ، وتبرزه في غير لبس أو غموض ، بلا انحراف أو التواء ، فهي تقر بتوحيد الخالق وتمجيدده ، وتعظيمه وتقديسه ، وتصفه بجميع صفات الكمال المطلق ، التي يستوجبها وجوده ، وتنفي عنه جميع النقائص التي يجب أن ينتزه عنها ، فهو واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ، منزّه عن الشريك والشبيه والنظير .

الإباضية يتحدثون أيضاً عن هذا الموضوع بالتفصيل في كتبهم فيبدأون به الحديث في العقائد تحت ما يسمى عندهم (الجملة) ويعنون بها كما سبق ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن ما جاء به حق من عند الله ، ومن العلماء من يكتفي بالفقرتين الأوليين لأن الشهادة لمحمد ﷺ بصدق تتضمن تصديقه في كل ما أخبر به عن الله سبحانه .

أقول يبدأ الإباضية حديثهم في العقائد بوجوب الإيمان بالله وتوحيده ، وتأمل معي هذا النقل الطويل للسالمي في كتابه [مشيارق أنوار العنبر] [لنترك إلى أي مدى يتفق الإباضية مع أهل السنة في أصول الدين المهمة والأساسية من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر .

يقول السالمي : " اعلم أن هذه الجملة التي كان يدعو إليها رسول الله ﷺ مشتملة على جميع الدين ، فجميع الفرائض من اعتقاد

- ١- ص ٤٣ من شرح عقيدة التوحيد .
- ٢- ص ٤٣ ، ٤٤ من شرح عقيدة التوحيد .
- ٣- ص ٤٥ من شرح عقيدة التوحيد .
- ٤- ص ٤٧ من شرح عقيدة التوحيد .

وغيره داخل تحت معانيها وبيانه تفسير لها ، ولذا قال ﷺ : (إلا بحقها) فإنه لما كان من حقها تأدية الواجبات والانتهاز عن المحرمات حلت دماء من ضيع شيئاً من المفترضات أو ارتكب شيئاً من المحرمات إذا كابر عليه ، فلولا أن جميع ذلك من حقها لما حل قتل فاعل شيء منه ، ... وتفسيرها الاعتقادي هو ما تعبدنا باعتقاده من معرفة الله تعالى وكمالاته ، وأنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ، بمعنى أنه لا يشبه شيئاً في جميع ذلك ، ولا يشابهه فيه شيء لقول تعالى : ((ليس كمثله شيء)) (١) وأن الموت حق لقوله تعالى : ((كل نفس ذائقة الموت)) (٢) ، وأن الساعة حق وهي النفخة الأولى التي ينفخها إسرافيل عليه السلام في الصور ، وبها يميت الله كل حي ، وفي الحديث (إن بينها وبين النفخة الثانية التي للبعث أربعين سنة) ، وأنها مما استأثر الله بها في غيبه ((قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو)) (٣) ، ((إلى ربك منتهاها)) (٤) ، ((إن الله عنده علم الساعة)) (٥) ، وأن البعث حق وهو عبارة عن النفخة الثانية التي ينفخها إسرافيل عليه السلام في الصور وبها يحيي الله كل ميت ((زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن)) (٦) ، وأن الحشر حق وهو عبارة عن جمع الحيوان إلى موقف الحساب ((يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً ونسوق المجرمين إلى جهنم ورداً)) (٧) ، ((وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم)) (٨) ... وأن الحساب حق لقوله تعالى : ((وإن تك مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين)) (٩) ... وأن الله عقاب لا يشبه عقاب المخلوقين اسمه النار أعادنا الله منها أعداء لأهل عصيانه عافانا الله والمسلمين ..

وأن الله جملة الملائكة عليهم السلام وهم أجسام نورانية خلقهم الله للعبادة ، وجبلتهم غير جبلة الإنس والجن فلا يوصفون بذكورية

- ١- الشورى ، ١١
- ٢- آل عمران ، ١٨٥
- ٣- الأعراف ، ١٨٧
- ٤- النازعات ، ٤٤
- ٥- لقمان ، ٣٤
- ٦- التغابن ، ٧
- ٧- مريم ، ٨٦
- ٨- الأنعام ، ٣٨
- ٩- الأنبياء ، ٤٧

ولا بأنوثية ، ولا يأكلون ، ولا يشربون ، ولا يبولون ، ولا يتغوطون ، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون

وأن لله أنبياء من بني آدم عليهم السلام ، وقد اختلف في عددهم والمشهور أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا ، ، ومنهم الرسل والمشهور من عددهم أنهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، وقيل وأربعة عشر ، وقيل وخمسة عشر ..

والإيمان بجميع الأنبياء والرسل مجملا مجز من غير ملاحظة إلى عدد إلا من قامت عليه حجة بمعرفة نبي بعين كالمسمين في الكتاب العزيز ، فيجب عليه أن يؤمن به خاصة بعد قيام الحجة عليه ((كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله))^(١)

وأن لله كتباً أوحاها إلى من شاء من أنبيائه وهو كلام خلقه الله فيما شاء والحكمة في إنزاله لتعليم الناس ما لهم وما عليهم وبشرى للمؤمنين وإنذار للكافرين .

والإيمان بالقضاء والتدر ومعرفة الشرك وما يترتب عليه من الأحكام، ومعرفة التوحيد وما يترتب عليه " (٢)

ثانيا : مقتضيات الإيمان :

الإسلام في معناه الحقيقي يستوجب الإذعان والتسليم للخالق عز وجل ، والانقياد لأمره ، والإقرار بوحدانيته ، وبما جاء من عنده ، ومحبته ، ومحبة من يحبه .

يعبر الإباضية عن مقتضيات الإيمان بأركان الدين ويعنون بها ما سبق وهو ما يعبر عنه بعض العلماء بأعمال القلوب ، وهي مثلا : الرضا بقضاء الله ، والتسليم لأمر الله ، والتفويض إلى الله ، والتوكل على الله ، والخوف من الله والرجاء إليه .

" فأما الرضا ففسمان : قسم يكون لكل مكلف : وهو ما لا بد منه في الإيمان ، وحقيقته قبول ما يرد من قبل الله من غير اعتراض على حكمه وتقديره . وقسم لا يكون إلا لأرباب المقامات وحقيقته : سرور القلب بمر القضاء ، روي عن ابن عباس أنه قال : أول ما كتب الله

١- البقرة ، ٢٨٥

٢- السلمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٢٩١-٢٩٥ تحقيق د/ عبد الرحمن صيرة مطبعة دار الجليل الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م

في اللوح المحفوظ أنا الله لا إله إلا أنا محمد رسولي من استسلم لقضائي وشكر نعمائي وصبر على بلائي كتبتَه صديقا ، ومن لم يستسلم لقضائي ، ولم يصبر على بلائي ولم يشكر نعمائي فليتخذ ربا سواي .

وقد روي في الخبر أن نبيا من الأنبياء شكى إلى الله سبحانه ما ناله من المكروه فأوحى الله تعالى إليه " إلى كم تشكوني ولست بأهل ذم ولا شكوى ؟ هكذا كان بدء شأنك في علم الغيب فكم تسخط قضائي عليك أتريد أعير الدنيا لأجلك ؟ أو أبدل اللوح المحفوظ بسببك ؟ فأقضي ما تريد دون ما أريد فبعزتي حلفت لئن تلجلج هذا في صدرك مرة أخرى لأسلبنك ثوب النبوة ، ولأوردنك النار ولا أبالي "

وأما التسليم : فهو الانقياد لأمر الله تعالى وترك الاعتراض فيما يلائم، وقيل استقبال القضاء بالرضا ، وقيل هو الثبوت عند نزول البلاء ، يروى أن الله سبحانه أوحى إلى داود عليه السلام " تريد وأريد ولا يكون إلا ما أريد فإن سلمت لما أريد كفيتك ما تريد ثم لا يكون إلا ما أريد

وأما التفويض فقيل هو ترك اختيار ما فيه الخطر إلى اختيار المدبر العالم بمصلحة الخلق ...

وأما التوكل : فهو الثقة بما عند الله فيثمر الإيأس عما في أيدي الناس

وأما الخوف فهو لغة وعرفا توقع حلول مكروه أو فوات محبوب ، وفي الاصطلاح : الإشفاق من عذاب الله تعالى .

وأما الرجاء فهو في اللغة : الأمل . وفي العرف : تعلق القلب بحصول محبوب في المستقبل، وفي الاصطلاح : الطمع في ثواب الله مع وجود الطاعة " (١)

خامسا : المنهج الإباضي في تقرير مسائل العقيدة

١ = العقل والنقل :

يحتل العقل لدي الإباضية مكانة كبيرة في منهجهم ، في بحث المسائل الكلامية ، فالقلهاتي يقول " العقل أفضل ما أنعم الله تعالى به

(١) السلمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٠٧-٣١١ بإيجاز

على العبد ؛ لأن به عرف الحسَن والفج " وبه وجب المدح ، والذم ، وبه يلزم التكليف ؛ لأن الله جل جلاله إنما خاطب العقلاء بما يعقلون ، ومن لم يكن له عقل سقط عنه التكليف بإجماع الأمة " (١) ويستطرد القلهاتي في عرض الآيات ، والأحاديث المنسوبة إلى رسول الله ﷺ في مدح العقل ، وبيان فضله ، وكذلك أقوال لبعض الحكماء في هذا الصدد ، ويخلص من ذلك إلى القول " والعقل أول حجة الله على العبد " (٢) فالعقل عند الإباضية له مكانته في الاستدلال على العقائد الدينية ، ولكن هل ينبغي النظر العقلي في جميع مسائل لتوحيد؟ وهل يجب التعويل على العقل فقط في ميدان هذا العلم؟

يرى الإباضية أن عقود التوحيد على ثلاثة أقسام :

الأول : ما لا يصح الاستدلال عليه ، إلا بالدليل العقلي القطعي ، وهو كل ما يتوقف ثبوت المعجزة عليه ، كوجوده تعالى ، وقدمه ، وإرادته ، وحياته ، إذ لو استدلووا على هذه الأمور بالسمع للزم الدور.

الثاني : ما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالسمع ، وهو كل ما يرجع إلى وقوع جائز كالبعث ، وسؤال المكلفين من الملكين في القبر ، والصراف ، والميزان ، والثواب ، والعقاب ، والجنة ، والنار ، وغير ذلك مما لا يحصى كثرة ؛ لأن غاية ما يدركه العقل من هذه الأمور جوازها ، وأما وقوعها ، فلا طريق له إلا السمع .

الثالث : ما يصح الاستدلال عليه بالعقل ، والنقل ، بحيث يستقل كل واحد منهما ، بالدلالة عليه ، وهو ما ليس بوقوع جائز ، ولا يتوقف ثبوت المعجزة عليه ، وذلك كإثبات سمعه - تعالى - وبصره وكلامه ، وجواز تلك الأمور التي أخبر الشرع بوقوعها " (٣)

فالعقل أصل ، والشرع كذلك كل منهما له مكانة ، ومكانته ؛ فهم يقولون إن العقل حجة ، كما أن الشرع حجة ، لكن الحكم في الحقيقة للشرع ، يقول الثميني : " وقال أصحابنا ، والأشاعرة إن الحاكم هو الشرع لكن أدلة المعتزلة : راجعة إلى العقل ، وعند

(١) القلهاتي ، الكشف والبيان ، ج ١ ، ص ٣٩ مرجع سابق .

(٢) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٤٠ .

(٣) الثميني ، معالم الدين ، ج ١ ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ تحقيق الشيخ سالم بن حمد بن سليمان الحارثي نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م طبع بمطبع سجل العرب للقاهرة

غيرهم إلى الشرع والأصح أن العقل حجة ، كما أن الشرع حجة ، وهو مذهب الإمامين أبي يعقوب ، وابن بركة العماني ، ووافقتهم جماعة وصوبه الشماخي ، وهو عندهم يحسن ، ويقبح كالشرع ، فإن قلت : فررتم من قول أهل الفكر ، ثم رجعت إليه .

قلت : إن التحسين عند أهل الفكر للعقل مطلقاً مع الشرع ، ومع عدمه كما مر ، إلا فيما لا يرجع إلا إلى العقل ، وعند أصحابنا أن العقل يحسن ، ويقبح عند عدم الشرع ، فإن ورد الشرع بخلافه ترك ورجع التحسين ، والتقيح للشرع ، فالحكم في الحقيقة هو الشرع " (١) ولكن ما هي العلاقة بين العقل ، والشرع ؟ وما الحكم إذا أتى الشرع بما لا يجوز العقل ؟ (أي بما ظاهره مستحيلاً في العقل) .

يرى الإباضية أن ما يجوز العقل ، إذا أخبر الشرع بوقوعه ؛ فيجب أن نؤمن به على ظاهره ، وندع تأويله ، إذ هو في هذه الحالة بدعة ، ما أخبر به الشرع وكان ظاهره مستحيلاً في العقل ؛ فيجب أن نصرفه عن ظاهرة الممتنع ، لأننا نعلم قطعاً أن الشرع .

لا يخبر بوقوع ما لا يمكن وقوعه ، فلو كذبنا العقل في هذا ، وعملنا بظاهرة النقل المستحيل ، لأدى ذلك إلى انهدام النقل أيضاً لأن العقل أصل لثبوت النبوات ، التي يتفرع عنها صحة النقل ، فيلزم إذن من تكذيب العقل تكذيب النقل " (٢)

يقول الثميني : " اعلم أن ما يجوز العقل إذا أخبر الشرع بوقوعه يجب أن نؤمن به على ظاهره ، وندع تأويله إذا هو مع ذلك بدعة ، وأما ما أخبر به وكان ظاهره مستحيلاً في العقل بأن نصرفه عن ظاهره الممتنع ، لأننا نعلم قطعاً أن الشرع لا يخبر بوقوع ما لم يمكن وقوعه ، فلو كذبنا العقل في هذا ، وعلمنا بظاهرة النقل المستحيل ، لأدى ذلك إلى انهدام النقل أيضاً ؛ لأن العقل أصل لثبوت النبويات ، التي يتفرع عنها صحة النقل ؛ فيلزم إذن من تكذيب العقل ، تكذيب النقل " (٣)

(١) المرجع السابق ج ١ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٧

(٢) عبد الفتاح أحمد فؤاد ، الأصول الإيمانية لدي الفرق الإسلامية ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٠ م ص ٣٦٨ بتصرف

(٣) الثميني ، معالم الدين ، ج ١ ، ص ١٩٣ مرجع سابق

يؤكد نفس الكلام صاحب المشارق فيقول : " اعلم أن الأمة قد اختلفوا ، في الوجوب ، الذي يترتب عليه الثواب ، والعقاب فذهبت المعتزلة إلى أن العقل هو الموجب لذلك ، والشرع إما مبين لما خفي على العقل إدراكه ، وإما مؤكد لما ظهر للعقل علمه ، فتراهم يجعلون العقل قاضيا على الشرع ، أي لا يرد الشرع بما يخالف العقل عندهم.... ، وذهب الجمهور منا إلى أن العقل لا حكم له في شيء. من الوجوب الشرعي، والمراد بالوجوب الشرعي هو ما يترتب عليه الثواب، والعقاب، فلا وجوب عندنا قبل الشرع ، في شيء من الأصوليات ، والفرعيات لا فرق في ذلك بين التوحيد ، وغيره، فإن العقل ، وإن أدرك بالضرورة أن له صانعا لا يوجب أن عليه ، لذلك يصانع شيئا من العبادات، فلا وجوب قبل الشرع لقوله تعالى: (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا) (١)

ولقوله تعالى: (لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) (٢) ولقوله تعالى (وَلَوْ أَنَا أَهْلُكُمْ لَمَّا جَاءَنَا مِنْ قِبَلِهِ لَقَالُوا إِنَّا لَوَلَاءُ لَأَرْسَلْنَا إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نُنَادِيَكَ نَذِيرًا) (٣) ولقوله تعالى: (كَلِمَاتٍ لَقِيْنَا فِيهَا فُجُورٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) (٤) ولقوله تعالى: (أَوَلَمْ نَأْتِهِمْ بَيِّنَاتٍ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ) (٥) ولم يقل أو لم نركب فيهم عقولاً ، فهذه الآيات دالة على أن الوجوب بالشرع" (٦)

ومن هذا المرتكز وبهذا الاعتقاد الصحيح فإن جسراً قوياً من التوافق العقدي بين الإباضية ، وجمهور أهل السنة يلتقي عليه الفريقان مخالفين معا في قولهم بوجوب الاعتقاد بالشرع قبل العقل. مناهج المعتزلة ، والشيعية ، وغيرهما ممن يرى إثبات وجوب المعرفة الاعتقادية بالعقل قبل الشرع" (٧)

- (١) الإسراء ، ١٥٠
- (٢) النساء ، ١٦٥
- (٣) طه ، ١٣٤
- (٤) الملك ، ٨٠
- (٥) طه ، ١٣٣
- (٦) السالمى ، المشارق ج ١ ، ص ١٢٤ ، ١٢٦
- (٧) صابر طبعية ، الإباضية عقيدة ومذاهب طبعية دار الجيل بيروت - ١٤٦٠هـ - ١٩٨٦م

لكن ما نريد أن نتوقف عنده - في منهج الإباضية - عبارة الثميني السابقة - التي كررها غيره - وهي " ما أخبر به الشرع، وكان ظاهره مستحيلاً في العقل نصرفه عن ظاهره الممتنع " ذلك أن هذه العبارة شكلت منهج الإباضية في التعامل مع نصوص آيات الصفات الخبرية الموهمة للتشبيه ، كذلك ما ورد من أمور سمعية رأى فيها الإباضية استحالة عقلية ، مثل الرؤية ، والصراط ، وغيرها. ففي آيات الصفات الخبرية وسنرى ذلك مفصلاً أول الإباضية هذه الآيات واعتبروها مجازات "وحاصل المقام أن صفاته تعالى لا تعرف إلا بالألفاظ المعروفة عند الناس فعبر عنها بالألفاظ المعروفة فما كان حقيقة ، ثبت حقيقة، وما كان من الألفاظ مجازاً ثبت مجازاً ، وصحة التجوز العلاقة المعهودة في حق غير الله تعالى" (١) ، وقد خاطب الشارع العرب ، بما يعقلون من اللغة ، (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه) (٢) والعرب كانت تعقل الكتابيات والمجاز وغير ذلك من أحوال الخطاب، فإذا سمعوا مثل هذا الحديث (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن) علموا أنه كناية عن نفوذ قدرة الله في قلوبهم ، ولم يلتبس عليهم ذلك ، مع قوله تعالى (ليس كمثله شيء) (٣) كما يعلمون أن المراد بقول القائل : زيد كثير الرماد ، أن المراد بذلك الكناية عن جوده ؛ فإنه يطبخ للأضياف فيكثر رماده من ذلك ، ومثله قول الله تعالى : (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) (٤) وقوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) (٥) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث ؛ فإن العرب كانت تعقل معنى الخطاب في هذا كله ، وإن المراد منه الدلالة على القدرة الباهرة ، وأن الأفعال العظام ، التي تتحير فيها الأفهام ، والأذهان ، ولا تكتنفها الأوهام ، هيئة عليه تعالى ، ولا يصل السامع إلي الوقوف على هذا المعنى ، إلا بإجراء العبارة ، في مثل هذه الطريقة على التخيل .

- (١) السالمى ، جوابات الإمام السالمى ج ٦ ، ص ١١٦ تصنيق ومراجعة د/ عبد الستار أبو غدة، إشراف / عبد الله السالمى الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
- (٢) إبراهيم ، ٤
- (٣) الشورى ، ١١
- (٤) الزمر ، ٦٧
- (٥) طه ، ٥٠

قال الزمخشري : ولا ترى باباً في علم البيان أدق ، ولا أرق من هذا الباب ، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المتشابهات من كلام الله تعالى في القرآن ، وسائر الكتب السماوية ، وكلام الأنبياء فإن أكثره وعليته تخيلات ، قد زلت فيها الأقدام قديما ، وما أتى الزالون ، إلا من قلة عنايتهم بالبحث ، والتفكير ، حتى يعلموا أن في عداد العلوم الدقيقة علما ، لو قدرود حق قدره لما خفي عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه " (١) بل ويشدد الإباضية النكير على مثبتي ظاهر الصفات الخبرية فهم - في نظر الإباضية " صفاتية ، وسموا بذلك لأنهم يثبتون لله صفات خبرية كالوجه ، واليدين " (٢)

ويرى الإباضية أن مذهب الصفاتية يفضي إلى التشبيه " وإنما شبه الله من جهل اللغة ، واتساع العرب فيها حين وجد ذكر النفس ، والوجه ، والعين ، واليه ، والقبضة ، واليمين وغيره ، ولكل من هذه المعاني تفسير يبطل ما ذكروه ، وتأولوه ، وذهبوا إليه من التشبيه " (٣)

٢ حجة حديث الأحاد عند الإباضية

يقسم الإباضية الأدلة إلى نوعين : قطعية ، وظنية :

يقول السالمي : " اعلم أن الدين نوعان قطعي ، وظني ، فالقطعي هو ما ورد فيه أحد الأصول الثلاثة للكتاب ، والسنة والإجماع القطعيان (٤) ويعرف السالمي التواتر بأنه " خبر جماعة عن جماعة ، ولا يمكن تواطئ مثلهم على الكذب عادة مسندين الخبر إلى الحس ، فإن رووا الخبر بلفظه سمي تواترا لفظيا ، وإن روي كبل منهم بلفظ يخالف لفظ الآخر وانفقوا في المعنى سمي التواتر معنويا ؛ لاشتراك جميع الرواة في المعنى بنفسه ، وإن اختلفت عباراتهم " (٥) ويشترط الإباضية لتصديق التواتر ، أن يكون قد بلغ المصدق هذا التواتر ولم يمنعه من الإنكار مانع ، وعليه فهم يقولون : إن إدراك المتواتر من غيره في زماننا متعذر ، فوجوب تصديق التواتر " إنما هو متوقف على من بلغه ذلك ، أما في زماننا فقد تعذر إدراك التواتر

(١) السالمي . جوايز السالمي . ج ٦ ص ١١٢ ، ١١٣ مرجع سابق
 (٢) القهتي . الكشف والبيان . ج ٢ ص ٣٥٧ مرجع سابق
 (٣) المرجع السابق ٢ ، ٣٦١
 (٤) السالمي ، مشارق نور العقول ، ج ١ ص ٢٦٤ .
 (٥) المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

من غيره ، وصارت الأخبار كلها في منزلة الأحاد ، لانقطاع الرواة إلا ما أجمعت عليه الأمة أن هذا متواتر ، أو أنه عن رسول الله - ﷺ - فحينئذ يجب تصديق الإجماع ، والقطع بصديق الخبر " (١) .

أما أحاديث الأحاد ، فلا يحتج بها في العقائد عند الإباضية ، فهي لا تفيد عندهم إلا العمل ، ولا تفيد العلم .

يقول الثميني : " وأما خبر الواحد ، فإنما يفيد العمل لعروض الشبهة في كونه خبر الرسول " (٢)

ويقول السالمي في مسألة الرؤية " هذا الخبر خبر آحاد لا يثبت به الاعتقاد " (٣)

ويقول : " الظني هو ما ليس بقطعي ، فلا يلزم أحداً علمه ، ولو وصل إليه بنظر بنفسه ، بأن كان قادرا على ترجيح الأدلة واستنباط الأحكام ، وإنما قلنا ذلك ، لأن المطلوب منه نفس العمل دون العلم ، ألا ترى أنهم قالوا : إن خبر الواحد يوجب العمل ، ولا يوجب العلم هذا هو المذهب " (٤)

ويناقش السالمي من يقول بحجية خبر الواحد ، وأنه يفيد العلم فيقول : " وذهب آخرون إلى أنه كما يوجب العمل ، يوجب العلم مستدلين بأن السامع متى سمع خبر الواحد ، وجب العمل به ، ومتى وجب عليه أن يعمل به ، وجب عليه أن يعلم أن ذلك حكم الله تعالى عليه ، وإذا وجب عليه أن يعلم أن ذلك هو حكم الله ، الذي أوجبه عليه ، حصل وجوب العلم الذي أردناه .

وجوابهم أن ما ذكرتموه من أنه يجب عليه أن يعلم أن ما أدى إليه اجتهاده ، هو حكم الله فيه ، فهو خارج عن محل النزاع ؛ لأن الكلام في العلم الذي يضيق على الجاهل جهله ، ويهلك به ، ولا شك أنه لا يهلك بجهل ، ما ذكره إذا فعل ما يجب عليه " (٥)

(١) المرجع السابق ، ج ٢ ، ١٠٨ .
 (٢) الثميني ، معالم الدين ، ج ١ ، ص ٧٤ مرجع سابق .
 (٣) السالمي ، المشارق ، ج ١ ، ص ٢٩٣ مرجع سابق .
 (٤) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٤ .
 (٥) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٥ .

ويقول في التعليق على حديث خروج أهل الكباثر من النار "فإن خبر الأحاد لا يوجب علماً ، وعلى تقدير أنه ، موجب للعلم فلا يوجب العلم القطعي بل الظن فقط" (١) .

ويقول : "فإن خبر الخروج من النار ، إنما هو خبر آحاد ، لا يعارض القطعيات ، ولا يثبت به العلم ؛ في الأمور الاعتقديات" (٢) (٣) .
كذلك يقول في معرض مناقشة أحاديث شفاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - لأهل الكباثر من أمته ، بقوله : " ويجاب بوجود أحدها : أنه خبر واحد لا يعارض القطعي .
ثانيهما : أنه لو لم يعارض قطعياً لما أوجب العلم" (٣) .

ويناقش الإباضية مسألة : هل تثبت الولاية والبراءة ، بشهادة العدل الواحد ، أو العدول الذين لم يبلغوا حد التواتر ، فيفرق الإباضية بين الولاية باعتبارها إخبار عن بقاء أصل الفطرة ، أما البراءة فليسوا بحجة ، إلا إذا نقلوا ذلك على سبيل الشهادة ، فيعتبر هذا من باب العمليات ، وليس من باب الاعتقادات .

يقول السالمي في معرض حديثه عن طرق الولاية الحقيقية والبراءة الحقيقية " الطريق الثاني : ما نطق فيه رسول من رسل الله أن فلانا من أهل السعادة أو من أهل الشقاوة ، .. وشرطوا في هذا الطريق أن يسمع السامع من لسان الرسول ، ذلك الكلام حين نطقه به ، وأن يكون السامع ينظر إلى شفتي الرسول عند النطق ، أما إذا نقل له العدول ، أن الرسول قال في فلان كذا بما يقتضي السعادة أو الشقاوة ، فليسوا عليه بحجة في الحقيقة ، بل ولا يجوز له أن يقطع بحقيقة قولهم ؛ لاحتمال الكذب إلا إذا بلغوا رتبة ، لا يمكن تواطؤ مثلهم على الكذب عادة ؛ فإن الخبر يكون حينئذ من باب المتواتر والمتواتر مقطوع بصدقه . أما إذا لم يكونوا بتلك المنزلة ، بأن كانوا اثنين ، أو ثلاثة ، أو نحو ذلك فرفعوا عن الرسول ما يقتضي الولاية بالحقيقة في شخص بعينه فإن على من نقل إليه من يتولى ذلك الشخص ، بولاية حكم الظاهر ، وحكمه عنده في جميع أحواله حكم

(١) المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٦١ .
(٢) المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٤٧ .
(٣) (الاعتقديات كما وردت في الأصل وأظنها الاعتقادية) .
(٤) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٣ .

الولي بالظاهر ، أما إذا نقلوا ما يقتضي البراءة في شخص معين ، فليسوا بحجة على المنقول إليه إلا إذا جاءوا بذلك النقل على سبيل الشهادة ، كأن قالوا : نشهد أن رسول الله - ﷺ - قال في فلان كذا ؛ فإنه يلزم المشهود معه أن يبرأ بشهادتهم براءة حكم الظاهر ، وإنما قلنا إنهم ليسوا بحجة في نقل ما يقتضي البراءة بخلاف ما يقتضي الولاية ؛ لأن أمر البراءة أشد من أمر الولاية ؛ لأنه خلع مسلم من الدين ، والولاية هي إبقاء مسلم على إسلامه ، فالاعتقاد في الولاية ، حاصل لنا قبل وجود هذا الخبر ، أما في ذلك الشخص بعينه ، كأن نعلم أنه مسلم ، لكن لم ينكشف لنا تصديق إسلامه ، فخير الأحاد إنما كُشف لنا له (*) صدق إسلامه ووفى بما عليه ، وأما في الجملة فإننا نعلم ، أن كل مولود يولد على الفطرة ، فالفطرة أصل لجميع المولودين ، ثم نحن نجهل حالهم بعد البلوغ لكثرة الأحداث ، فكشف لنا الخبر على لسان هؤلاء العدول ، أو العدل الواحد . على قول ، سيأتي أن فلانا مثلاً باق على الفطرة التي ولد عليها ، فبهذا تعرف فرق ما بين الولاية والبراءة بخبر الأحاد....

فإن قيل : أن شهادة العدول ، إذا لم يبلغوا حد التواتر ، لا تُوجب علماً كخبرهم ، فما بالكم أوجبتم البراءة ؟ قلنا إنما أوجبناها بشهادتهم دون خبرهم ، لتنزيلها منزلة العمليات ، فإننا نعتقد البراءة منه بثبوت تلك الشهادة عندنا ، لتعبده تعالى إيماناً بقبول شهادة العدلين في العمليات (١) .

يستدل الإباضية على أن أحاديث الأحاد لا تفيد العلم بأدلة كثيرة غير ما ذكرناه ، فالشيخ القنوبي (وهو إباضي معاصر) ينقل في كتابه (السيف الحاد في الرد على من أخذ بحديث الأحاد في مسائل الاعتقاد) نقولاً كثيرة للإمام أحمد ، وغيره من الأئمة الكبار ، أنهم يرون عدم حجية حديث الأحاد في الاعتقاد يقول الشيخ القنوبي : "وأما الإمام أحمد فقد ثبت عنه ثبوتاً أوضح من الشمس ، أنه كان يرى أن أحاديث الأحاد لا تفيد القطع ، والأدلة على ذلك كثيرة جداً أكتفي بذكر اثنين منها: روى أحمد ج ٢ ، ص ٣٠١ حديث رقم ٨٠١١ ، والبخاري ٣٦٠٤ ، ومسلم ٧٤ (٢٩١٧) من طريق أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي - ﷺ - أنه قال : " يهلك أمتي هذا

(*) له : كذا في الأصل ، وأظنها : أنه

(١) السالمي ، المشارق ٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧ بتصرف يسير .

الحي من قريش، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله، فقال : لو أن الناس اعترلوهم " قال عبد الله بن أحمد : " وقال أبي في مرضه الذي مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي - ﷺ - ، فهذا دليل واضح وحجة نيرة ، على أنه يرى أن الحديث الأحادي ظني ، لا يفيد القطع، وإلا لما ضرب عليه ؛ مع العلم بأن هذا الحديث موجود في الصحيحين كما رأيت من تخريجه .

وروى مسلم ٢٦٦ (٥١١) ، والأربعة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - : " يقطع الصلاة المرأة ، والحمار ، والكلب .. الخ " قال الترمذي في سنته ج ٢ ، ص ١٦٣ : قال أحمد " الذي لا أشك فيه أن الكلب الأسود يقطع الصلاة ، وفي نفسي من الحمار ، والمرأة شيء " ١ هـ ، وانظر الفتح ج ١ ، ص ٧٧٤ ، ٧٧٥ فهذا أيضاً يدل دلالة واضحة على أن الإمام أحمد يرى أن الأحاد لا يفيد القطع ، وإلا لو كان يراه يفيد القطع لما توقف فيه ، وهذا الحديث كما رأيت موجود في صحيح مسلم (٢) .

كما نقل القنوبي كذلك عن الإمام مالك (٢) والإمام الزبيدي (٣) والإمام القرافي (٤) والإمام الغزالي (٥) وغيرهم (٦) .

سادساً : الإباضية وقضية خلق القرآن الكريم

تمهيد :

من القضايا التي شغلت بال الأمة ، وأحدثت بينها شقاقاً كبيراً ، ووزعت طوائفها فرقا ، قضية كلام الله تعالى المنزل ، هل هو حادث أو قديم ؟ الله تعالى متكلم ، تلك المسألة وقع الاتفاق عليها بين طوائف المسلمين ولكن على أي وجه ، وبأي كيفية كان كلامه - سبحانه - على الوجه المعروف بيننا ، ألفاظ يصوت بها تنتقل إلى الأذن بواسطة الهواء فتسمع مرتبة الحروف على نظم خاص ؛

(١) سعيد بن مبروك بن حمود القنوبي ، السيف الحاد في الرد على من أخذ بحديث الأحاد في مسائل الاعتقاد ، طبع بمطابع النهضة ، سلطنة عمان ، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ ، ص ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ٧٧ (١) .

(٣) نفس المرجع ، ص ٦١ .

(٤) المرجع السابق ص ٦١ .

(٥) نفس المرجع ، ص ٦٥ .

(٦) انظر ص ٦١-٧٨ من المرجع المذكور ، وإن كنا نلاحظ على القنوبي شذوذه في عبارته في هذا الكتاب على من يخالفه في الرأي وذلك في علّة مباحث الكتاب .

ليؤدي كل نظم مدلولاً معيناً كما هو شأن البشر ، أم أن الكلام الحقيقي في حقه -تعالى- هو مدلول الألفاظ ، وما يسميه البعض باسم الكلام النفسي . المعنى المستكن وراء هذا الملفوظ ، ثم هذا المعنى النفسي هذا اعترف الكل بوجوده على أنه نوع من الكلام مستقل ، مغاير لغيره ، أو أنكره البعض ؟

ثم إذا كان الله - سبحانه - متكلماً بالكيفية المعهودة بيننا بألفاظ نركبها فهل مما يليق بجلال الله أن ينسب مثل هذا إليه ؟ أو أن كلامه - سبحانه - على وجه لا يؤدي إلى الاستنكار ، بأنه - سبحانه - يخلق مثل هذه الألفاظ فيمن يشاء ، فيكون الكلام في حقه تعالى بمعنى خلق الأصوات الدالة على معاني معينة في أجسام مخصوصة ، وما وراء ذلك فقديم ، أو أن هذه الألفاظ ، ومدلولاتها قديمة ، وبأي كيفية يكون ذلك .

تجاه كل هذه الاحتمالات ، والتأويلات اتجهت أبحاث ، وأراء فرق المسلمين ، وبالتالي تعددت آراؤها في خلق القرآن ، أو القول بأنه غير مخلوق .

وإذا حاولنا أن نتعرف على ، وجهة النظر الإباضية في ذلك ، فإننا نستطيع أن نرتب أبحاث هذا الموضوع كالاتي :

أولاً : مفهوم الكلام .

ثانياً : رأي الإباضية ، واختلافهم ، وأدلة كل من الفريقين .

ثالثاً : تعقيب .

أولاً- مفهوم الكلام :

في لسان العرب "الكلام في أصل اللغة الأصوات المفيدة ، وعند المتكلمين : المعنى القائم بالنفس الذي يعبر عنه بألفاظ ، في اصطلاح النحاة : الجملة المركبة المفيدة" . (١)

يقول ابن تيمية : "وقد تنازع الناس في مُسمّى الكلام في الأصل ، فقيل هو اسم اللفظ، وقيل : لكل منهما بطريق الاشتراك اللفظي ، وقيل ، بل هو اسم عام لهما جميعاً يتناولهما عند الإطلاق ،

(١) ابن منظور ، لسان العرب

وإن كان مع التقييد يراد به هذا تارة ، وهذا تارة . هذا قول السلف وأئمة الفقهاء ، وإن كان هذا القول لا يعرف في كثير من الكتب .^(١)

الشهرستاني أفرد فصلاً بعنوان : "في حقيقة الكلام الإنساني والنطق النفساني" حرص فيه على إثبات العلاقة الجوهرية بين ما يدور في النفس ، وبين المنطوق باللسان .^(٢)

للقضية في رأينا صلة متينة بقضية من قضايا اللغة وهي علاقة الدال بالمدلول ، أو علاقة اللفظ بالمعنى .

لا نريد أن نخوض في هذا الغرض ؛ لأنه يخرج بنا عن موضوعنا وإنما أحببنا أن نحدد الإطار الذي وضعت فيه قضية الكلام الإلهي . ذلك أن المتأمل في مختلف وجهات النظر حول الكلام الإلهي ، يتبين أنها تعكس نظرة كل مفكر للكلام البشري ، فمن اعتبر أن اللفظ هو الأساس سهل عليه أن يقول بالخلق ، ومن اعتبر ما يجول في النفس هو الأساس ، أقر بعدم الخلق ، ومن لم يقدم هذا على ذلك لم يقل لا بالخلق ، ولا بعدمه ، وهناك من جمع بين الموقفين فقال : يقدم المعنى ، وخلق اللفظ .

كذلك يتبين أنها على صلة متينة بمواقف هذا الاتجاهات من صفات الله تعالى الذاتية منها والفعلية .

فالقائلون بأن الصفات الذاتية هي عين الذات ؛ اعتبروا الكلام مخلوقاً حادثاً ، والقائلون بأنها غير الذات اعتبروا الكلام غير مخلوق

ثانياً : رأي الإباضية في مسألة كلام الله :

يتم موقف الإباضية من مسألة كلام الله ، وهل هو قديم أزلي أم محدث ، ومخلوق بالتدبذب ، والاضطراب بين موقف أهل السنة والمعتزلة .^(٣)

فيرى بعضهم أن الله تعالى لا يوصف بأنه لم يزل متكلماً ، لأن القول بذلك إثبات الكلام قديماً معه^(٤) ، وواضح من هذا النص

(١) ابن تيمية . الفتاوى . ج ١٢ ص ٦٧ مرجع سابق .

(٢) الشهرستاني . نهاية الأقدام في علم الكلام ، تصحيح الفرد جيوم . بغداد . مكتبة بغداد ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .

(٣) أشار إلى موضوع موقف الإباضية من هذه المسألة الدكتور / مصطفى لشكعة في كتابه : إسلام بلا مذاهب ص ١٤٦ ، الطبعة ٧ ، القاهرة ، دار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٩ م .

(٤) الفتاوى ، الكشف والبيان ، ج ١ ص ٢١٨ .

أن القائل به ينحاز تماماً إلى موقف المعتزلة ، الذين نفوا عن الله تعالى صفة الكلام كإحدى صفات الذات القديمة .

فهم يفرقون بين صفة الذات ، وصفة الفعل "الكلام تارة يضاف إلى الله -تعالى- على معنى نفي الخرس فيكون صفة ذات ، وتارة يضاف إليه على معنى أنه فعل له فيكون صفة فعل ، فمعنى كونه متكلماً على الأول أي ليس بأخرس ، وعلى الثاني خالق الكلام"^(١)

فهم يقولون إن "كلامه تعالى حروف وأصوات ، ... لكنها ليست قائمة بذاته تعالى بل يخلقها الله سبحانه في غيره كاللوح المحفوظ أو جبريل ، وهو حادث" .^(٢)

ويشرح الثميني وجهة نظر هذا الفريق مقارناً ، بالآراء الأخرى في صورة قياسيين منطقيين متعارضين :

"أحدهما أن كلام الله -تعالى- صفة له ، وكل ما هو صفة له فهو قديم ، فكلامه تعالى قديم ، وثانيهما ، أن كلامه مؤلف من أجزاء مرتبة متعاقبة في الوجود ، وكل ما هو كذلك ، فهو حادث ، فكلامه تعالى حادث ، فاقترب الموحدون لذلك ، ولما ستراد إلى فرق أربع ، فرقتان منهم ذهبوا إلى صحة القياس الأول ، وقدحت واحدة منهم في صغراه ، وقدحت الأخرى في كبراه ، وفرقتان أخرتان ذهبوا إلى صحة الثاني ، وقدحوا في إحدى مقدمتي الأول .

فقال الحنابلة ، كلامه تعالى حروف وأصوات ، تقوم بذاته تعالى ، وأنه قديم ، وقد بالغوا في قدمه حتى قال بعضهم جهلاً بالجد والقلائد قديمان ، فكيف بالمصحف ؟ فهؤلاء صححوا القياس الأول ، ومنعوا كبرى الثاني ، وهذا باطل بالضرورة ، فإن حصول كل حرف من الحروف التي تتركب منها كلامه على زعمهم مشروط بانقضاء الآخر منها ، فيكون للحرف المشروط أولاً ، فلا يكون قديماً ، وكذا يكون للحرف الآخر انقضاء ، فلا يكون هو أيضاً قديماً ، بل حادثاً ، فكذا المجموع المركب منهما ، والكرامية وافقوا الحنابلة في أن كلامه حروف ، وأصوات ، وسلموا أنه حادث لكن زعموا

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ، ج ١ ص ٣٤٤ / الثميني ، معالم الدين ، ج ١ ص ٩ .

(٢) الثميني ، معالم الدين ، ج ٢ ص ١٠ .

أنها قائمة بذاته تعالى ، لتجوزهم قيام الحوادث بذاته تعالى عن ذلك ، فقد قالوا بصحة القياس الثاني ، وقدحوا في كبرى الأول.

فقد قالوا بصحة القياس الثاني ، وقدحوا في كبرى الأول .

قلنا نحن والمعتزلة ، ومن وافقنا في ذلك ... كلامه تعالى حروف وأصوات ، كما ذهبت إليه الفرقتان المذكورتان ، لكنها ليست قائمة بذاته تعالى بل يخلقها الله سبحانه في غيره كاللوح المحفوظ ، أو جبرائيل ، وهو حادث كما ذهبت الكرامية ، خلافا للحنبالية .

فنحن أيضاً صححنا القياس الثاني ، لكن قدحنا في صغرى الأول ، وهو أن كلامه تعالى لا بمعنى نفي الخرس صفة له" (١).

وهذا الرأي يتبناه جمهور الإباضية ولهم في ذلك تفعيد وتظهير فلسيافي قصيدة طويلة يرد فيها على من يدعي قدم القرآن من بين أبياتها :

ما للجهول يخوض في القرآن بتنطع جهراً بغير بيان
إني أراك تقول فيه مقالة حارث لها عقلاً بني الإنسان
وجعلت مخلوقاً قديماً مثبتاً لتعدد القدما بلا تبيين (٢)
ويقول الإمام السالمي في قصيدة أخرى :

"والحق ما قالت به الأعلام بأنه لربنا كلام
ووحيه وأنه تنزيله سبحانه صح لنا دليـله
لكن أقول الأحرف الملحوظة في الكتب من ألسنتنا ملفوظة
بأنها مخلوقـة للباري قلت كذا المعنى فلا تمـاري
لأنها مطروفة للأحرف وكل مطروف حدث فاعرف (٣)

هذا هو رأي جمهور الإباضية لكننا نجد عند آخرين من علمائهم وبنفس قوة الرأي الأول تقريباً ، من يقول بأن القرآن غير مخلوق بل إن بعضهم -القلهاتي مثلاً- تردد بين القول بخلق القرآن ، الذي سبق أن نقلناه عنه وبين القول بقدم القرآن ، فهو ينقل في مؤلفه كلاماً بعنوان "الرد على من يقول بخلق القرآن من القدرية والمعتزلة" (١).

يحكى القلهاتي عن المعتزلة قولهم : إن كلام الله مخلوق ، وأن كلام الله ليس بقديم ، وأنه لا يوصف بقدم الكلام ، ويعلق الشيخ الإباضي أنه سوف يزيل الشبه التي أثارها المعتزلة ، ويكشف الغطاء عما في مذهبهم من زيغ ، واعوجاج فيقول : "وسنشرح في كتابنا هذا ما يزول به الشبه والالتباس ، ويتجلى الغطاء لمن وقف من الناس ، ونبين لأهل الزيغ والاعوجاج قصد السبيل والمنهاج" (٢).

فالكلام عنده "قديم لأنه قد ثبت أنه متكلم ، كما ثبت أنه عالم ، وأن من صفته الكلام ، وهي صفة ذات ، وصفاته لم يزل موصوفاً بها" (٣).

ويخصص القلهاتي الأبواب العديدة ، والصفحات الكثيرة لدحض مزاعم المعتزلة في خلق القرآن (٤).

بل يذهب بعض الإباضية إلى تكفير من يزعم أن القرآن مخلوق ففي كتابه (زاد المسافر فيمن جاء يناظر) للحممتي يقول بعنوان "في الرد على من يقول بخلق القرآن مستخرج من كتاب الله ، وهو من معاني التوحيد أيضاً : "فإن سأل سائل: عن القرآن مخلوق أو غير مخلوق ؟ قيل له : القرآن غير مخلوق ، وهو وحى الله ، وكلامه ، وتنزيله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم - فمن قال غير ذلك فقد كفر ، لأن كلام الله هو صفة من صفاته جل ذكره ، ولا يجوز أن يقال أن الله خالق كلامه ، لأن كل مخلوق محدث ، وكل محدث سيفنى ، وكلام الله تعالى ليس بمحدث ، ولي هو بفان ، لأنه صفة من صفاته سبحانه وتعالى" (٥).

(١) القلهاتي ، الكشف والبيان ، ج ١ ، ص ٢٨٩ ، وما بعدها مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة .

(٤) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٨٩-٣٢٤ .

(٥) الحممتي ، زاد المسافر ، ص ٧٩-٨١ طبعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

(١) الشيباني ، معالم الدين ج ٢ ص ١٠٠٩ مرجع سابق .

(٢) الشيباني ، معالم الإسلام في الأديان والأحكام ، طبعة سلطنة عمان ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) نور الدين عبد الله بن حميد السالمي ، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام ، علق عليه أبو إسحاق أطفيش ، وإبراهيم العبري ج ١ ص ١٦ ، ط ١٢ ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ، الناشر : سعود بن حمد بن نور الدين السالمي .

ثالثاً- تعقيب :

ليت المتنازعين في هذه المسألة وسعهم ما وسع السلف الصالح الذين مضوا إلى ربهم قبل أن تسمع آذانهم طنيناً من القول في هذا الموضوع لبيتهم وقفوا عند هذا الحد ، بل ليت المسلمين جميعاً اكتفوا بهذا القدر من الاعتقاد ، ولكن استحكمت في القضية أهواء ، وحكمت فيها العواطف الهوجاء التي اشتعلت سعير هذه الفتنة الذي اصطلى المسلمين أواره^(١) .

يقول أبو إسحاق أطفيش في تعليقه على مقدمة التوحيد "اعلم أن هذه المسألة ما احتدم الخلاف فيها بين الأمة فارتطم فيها من ارتطم ، وكفر وخطأ مما ليس في شيء من الحق وإنما جرت فيها مغالطة ، والجهتان مختلفتان .

فذهب المشنعون بسوء الفهم شر مذهب ، والحق كما وضحه الإمام شمس الدين أبو يعقوب في الدليل وبين طريق كل من الفريقين القائلين بخلق القرآن ، والقائلين بقدمه .

فالأولون قصرُوا على القرآن المتلو المحفوظ في الصدور ، والمصحف الموصوف من الله بالمحدث ، والمنزل ، الجعل ، والذهاب ، الخ ولم ينظروا إلى القرآن الذي هو علم الله إذ لا ريب في قدمه . والآخرون قصرُوا القرآن القديم ، الذي هو علم الله وصفته ، وكلامه فقالوا بقدمه ، وبالسكوت عن المحفوظ في المصحف والصدور الخ . هذا مع إعراضنا عن الفريق الغالي الزاعم بقدم المكتوب في المصحف ، بل المصحف وما إلى ذلك من سخف القول البعيد عن المعقول ، فأنت ترى الاختلاف لفظياً بين الفريقين لا غير^(٢) .

فليس هناك نص صريح من كتاب ، — أو سنة يقول إن القرآن مخلوق ، أو غير مخلوق ، كما أن الصحابة لم يتكلموا في هذا ، وهذا هو ما أود التأكيد عليه ، فالألفاظ التي وردت في القرآن الكريم — التي قد يفهم منها أن القرآن محدث ، قد وجهت توجيهها ، ربما لا يستقيم مع الفهم السليم لحقيقة القرآن الكريم ، وكذلك وجهة نظر

(١) الخليلي ، الحق الدامع ، ص ١٠٦ طبعة مطابع النهضة مسقط ١٤٠٩هـ .
(٢) إبراهيم أطفيش : تعليق على مقدمة التوحيد وشروحه ، ص ١١٢ طبعة القاهرة ، بدون تاريخ .

مخالفهم ، ففهم كليهما أمر مبتدع ، فضلاً عن بدعية إثارة المسألة من أساسها .

سابعا الإباضية ومسألة رؤية الله

تمهيد :

مسألة الرؤية من المسائل التي لفتت أنظار المسلمين من قديم ، ووقف تجاهها بعض الصحابة بين مؤيد لها مثبت ، ومعارض ناف ، وعلى هذا سار من جاء بعدهم .

وأصبح الناس في الرؤية على هذا :

الإباضية : يتبنون وجهة النظر التي تمنع رؤية الله سبحانه وتعالى ، فهم ضمن فريق النافين . وأهل السنة : يثبتونها ، وكل له أدلة عقلية ، ونقلية .

لذلك سيكون حديثنا في هذا المبحث كالاتي :

أولاً : في التعريف بالرؤية ، مع تحديد موضح النزاع .

ثانياً : في أدلة المثبتين للرؤية ، مع بعض مناقشات الإباضية لها .

ثالثاً : في أدلة الإباضية النافين للرؤية مع مناقشة المثبتين لها .

ثم نعقب ببيان رأينا في هذه المسألة .

أولاً : تعريف الرؤية :

أ - الرؤية لغة : النظر بالعين أو القلب ، ومادة "نظر" هذه الأحرف الثلاثة أصل يدل على نظر ، وإبصار بعين ، أو بصيرة .

قال اللحياني : "قال الكسائي : اجتمعت العرب على همز ما كان من رأيت ، واسترأيت ، وارتأيت في رؤية العين ، وبعضهم يترك الهمز ، وهو قليل كما تقول العرب : ريته ، بمعنى رأيته . قال : وكل ما جاء في كتاب الله مهموز . والرئي ما رأت العين من حال حسنة ، وتراءى القوم إذا رأى بعضهم بعضاً وراء فلان يراني .

وتقول العرب : رجل رءاء كثير الرؤية ، قال غيلان الربعي :

كأنها ، وقد رآها الرءاء ، أي الشخص الكثير الرؤية .

وتقول العرب : رأيته بعيني رؤية ، ورأيته رأي العين ، أي حيث يقع البصر عليه .

ويقال من رأى القلب ارتأيت ، وأنشد :

ألا أيها المرثي في الأمور سيجلو العمى عنك تبيانها^(١)

يقول الزبيدي شارح القاموس : (الرؤية) بالضم إدراك المرئي، وذلك أضرب بحسب قوى النفس ، الأول : (النظر بالعين) التي هي الحاسة ، وما يجري مجراها، ومن الأخير قوله تعالى : (وقل اعملوا فإن الله عملكم ورسوله)^(٢) فإنه مما أجري الرؤية بالحاسة فإن الحاسة لا تصح على الله ، وعلى ذلك (يراكم هو وقبيله ومن حيث لا ترونهم)^(٣) والثاني : بالوهم ، والتخيل ، نحو أرى أن زيدا منطلق ، والثالث : بالتفكير نحو (إني أرى ما لا ترون)^(٤) والرابع : (بالقلب) أي بالعقل وعلى ذلك قوله تعالى : (ولقد رآه نزلة أخرى)^(٥) .^(٦)

من هنا نستطيع أن نقول ك إن الرؤية في اللغة تتناول أمرين :

رؤية بصر ، وتكون بحاسة الإبصار المعهودة ، وهي العين ، ورؤية بصيرة ، وهي التي يعبر عنها بعبارات مختلفة منها القلب ، والعقل فهي ليست خاصة برؤية البصر .

ب- الرؤية اصطلاحاً :

اختلف المتكلمون في تحديدها فقول هي :

انطباع شبح المرئي في جزء من الرطوبة الجليدية ، التي تشبه البرد،

والجمد ، وهذا ما ذهب إليه "أرسطو"^(*) ، وأتباعه وقد صوروا هذا المعنى في تشبيه واضح ، فقالوا : إن الرطوبة الجليدية مثل المرآة إذا قابلها متلون مضيء انطبع مثل صورته فيها ، كما ينطبع مثل صورة الإنسان في المرآة .^(١)

خروج شعاع من العين على هيئة مخروط رأسه يلي العين ، وقاعدته تلي المرآة ، أو على هيئة خط واحد مستقيم ، يثبت طرفه الذي يلي العين ، ويتحرك طرفه الآخر على المرئي على قدر طوله ، وعرضه بحركة سريعة جدا ، فيحصل الإدراك .^(٢)

ويعرفها الإمام السالمي الإباضي بقوله : "هي اتصال شعاع الباصرة بالمرئي ، وانطباع صورة المرئي في الحدقة"^(٣) ، وواضح من هذا النص أن الإباضية اعتمدوا على النظريات اليونانية القديمة التي سبق ذكرها ، والتي تقول بأن الإبصار يتمثل في انطلاق الشعاع من العين ؛ ليتصل بالمرئي ، لينعكس على حدة الرائي .

بينما نعلم أن ابن الهيثم ذهب إلى عكس هذه النظرية ، وألح على أن القضية بالعكس أي أن الأشعة تنطلق من المبصر (اسم المفعول) لا من المبصر (اسم الفاعل) .

ومعلوم أن هذه النظرية -اليونانية- دون أن نستيق الحديث ، تعزز موقف الإباضية في نفي الرؤية ، وعدم جوازها عقلاً ؛ لأنها تفرض المواجهة بين الرائي ، والمرئي ، والإحاطة به وهذا مستحيل في حق الله تارك وتعالى .

يقول السالمي : "هذه هي حقيقة الرؤية ، التي كانت العرب تعرفها من عربيتهم ، ولا يطلقونها على العلم ، ونحوه إلا تجوزاً لنكتة مع قرينة وقال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان

(*) أرسطو : هو أشهر فلاسفة اليونان الأقدمين دعاه الفلاسفة بأمير الفلسفة ، ولد في أسطاغيرا من مقدونيا سنة ٣٨٤ ق.م وتوفي سنة ٣٢٢ ق.م يلقب بالمعلم الأول لأنه أول من وضع التعاليم المنطقية وله عدة مؤلفات . انظر : محمد فريد وجدي ، دائرة معارف القرن العشرين ، ج ١ ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، ط دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

(١) التفازاني ، شرح المقاصد ، طبعة دار الطباعة العامرة ، استانبول ١٢٧٧هـ - ج ٢ ص ١٨ .

(٢) لجرجاني [السيد الشريف] ، شرح المواقف ، ج ٧ ص ١٩٤ طبعة القاهرة ، مطبعة دار السعادة ١٢٢٥هـ / ١٩٠٧م .

(٣) السالمي ، مشارق أنوار العقول ، ج ١ ص ٣٦٢ مرجع سابق

(١) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ٢ ، ٤٧٢ ، ٤٣٣ / ابن منظور ، لسان العرب ، ١٤ ، ٢٩١-٢٩٥ مرجع سابق

(٢) التوبة : ١٠٥

(٣) الأعراف : ٢٧

(٤) الأنفال : ٤٨

(٥) النجم : ١٣

(٦) الزبيدي ، تاج العروس ، (هـ م) ، ط ، بيروت ، مكتبة الحياة ، هـ/م ، ج ١ ص ١٣٩

قومه^(١) فعلى تقدير صحة حديث الرؤية يجب أن يكون الله مرئياً بالباصرة على حد ما ذكرنا^(٢) .

أيضاً يرى أهل السنة في معنى الرؤية نفس هذا المعنى - مع تجويزهم لرؤية الله في الدنيا ، والآخرة ، أو في الآخرة فقط كما سنرى ، يقول الشيباني^(٣) .

ومن قال في الدنيا يراه بعينه — ذلك زنديق طغى وتمردا ولكن يراه في الجنان عبادة — كما جاء في الأخبار نروه مسندا وقال آخر :^(٤)

ولله أبصار ترى الله جهرة — فلا الضيم يغشاه ولا هي تسأم
ثانياً - المذاهب في رؤية الله تعالى :

بحسن بنا قبل أن نبدأ الكلام في رؤية الله تعالى ، أن نذكر آراء العلماء في إمكان رؤيته تعالى ، ووقوعها ولهم في ذلك رأيان :
الرأي الأول : وهو رأي الجمهور من الأشعرية ، والماتريدية ، والظاهرية وغيرهم أن الله تعالى يجوز أن يُرى ، وأنها ممكنة في الدنيا والآخرة ، والمثبتون للرؤية فريقان :

فريق قال بالجسمية لله عز وجل ، أو الجهة فكان القول بالرؤية عنده جارياً على أصله ، وهؤلاء هم المشبهة والكرامية .
وفريق نفى الجسمية عن الله والحيز والجهة ، وأثبتها مع ذلك على وجه يليق به تعالى . وهؤلاء اختلفوا في وجوه :

الأول : في آلة الرؤية .
الثاني : من الرائي ؟

(١) سورة إبراهيم : ٤ .
(٢) الشافعي : مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٢ مرجع سابق .
(٣) الشافعي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، لعله يونس بن يوسف بن مساعد الشيباني المخراقي شيخ الطائفة البوسنية ، من قرية لقينبة ، نواحي ماردين ، مولده عام ٥٢٠ هـ ، ووفاته عام ٦١٩ هـ .

(٤) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (شمس الدين) ، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، تحقيق : إيمان محمد عرفة ، القاهرة ، المكتبة التوفيقية ، د . ت . من قصيدة وردت في ص ١٠٠٨ .

الثالث : في المرئي .

الرابع : في وقتها .

الخامس : في محلها .

السادس : في أي حالة تقع ؟

أما الأول : وهو آلة الرؤية :

فذكر البعض أنها تكون بخصوص العين (لما قرن الله النظر بذكر الوجه أراد نظر العينين التي في الوجه ، والقرآن على ظاهره ، وليس لنا أن نزليه عن ظاهره إلا لحاجة ، وإلا فهو على ظاهره)^(١) هذا كلام الأشعري ، ويقول الإمام أبو حنيفة : "يراه المؤمنون ، وهم في الجنة بأعين رؤوسهم"^(٢) .

وذهب آخرون إلى أنها بكل جزء من أجزاء البدن .^(٣) فيرجع كل شخص عينا كله ، وسمعا كله ، فيرى بذاته كلها ، لا تقيده الجهات ، ويسمع بذاته كلها كما سمع موسى كلام ربه من جميع الجهات ، وجميع أعضائه"^(٤) .

وأصحاب هذا الرأي لما قالوا بالرؤية ، ونفى الجهة ، والحيز عن الله ، كان لابد لهم من النظر في أداة الرؤية ، إذ وجدوها غير صالحة لتحقيق الإدراك اللائق بجلال الله ؛ لأن الرؤية البصرية هذه لا بد لها من شروط تراعي ، وإذا جازت هذه الشروط في حق البشر ، فهي عن الله عز وجل منفية ، ومن هنا كان لابد لهم ، وهم القائلون بالرؤية ، من موقف آخر في هذه الأداة يخرج بها عن المعنى ، والأداء المتعارف عليه ، فهي رؤية تختلف عن الرؤية المعروفة لنا حددها البيضاوي بقوله "المراد منها أن يحصل انكشافاً للعباد بالنسبة إلى ذاته المخصوصة - سبحانه - ويجري مجرى الانكشاف الحاصل عند إبطار الألوان ، والأضواء ، والانكشاف يجب أن يكون على

(١) الأشعري ، الإبانة عن أصول الديانة ، ص ١٢ ، القاهرة ، ط دار الطباعة المنيرية .
(٢) البيضاوي ، إشارات المرام من عبارات الإمام ص ٢٠٢ .
(٣) محمد بن محمد الأمير ، حاشية محمد بن محمد الأمير على شرح عبد السلام بن إبراهيم المالكي لجوهرة التوحيد للإمام اللقاني ، ص ١٠٨ طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٦٨ هـ ، ١٩٤٨ م .
(٤) محي الدين بن عربي ، الفتوحات المكية ، تحقيق د . عثمان يحيى ، مراجعة د . إبراهيم منكور ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب (١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م) ، السفر الخامس ، ص ٧٧ بتصريف سير .

وفق المكشوف فإن كان المكشوف مخصوصاً بالجهة ، والحيز ،
وجب أن يكون الانكشاف كذلك ، وإن كان المكشوف منزهاً عن
الجهة والحيز وجب أن يكون انكشافه منزهاً عن الجهة والحيز وجب
أن يكون انكشافه منزهاً عن الحيز ، والجهة (١) فتكون كما قال أبو
حنيفة : "والرؤية في الآخرة بلا كيف" (٢) إنها على أية حال رؤية
مكيفة تتناسب مع جلال الله ، ولكنها على أية حال لا تصل إلى الحد
الذي أول به النافون لها أدلة أولئك المثبتين من أنها علم ضروري
بأمر سبحانه .

الأمر الثاني : من الرائي ؟

قال بعض المثبتين للرؤية أن الرؤية يختص بها مؤمنو البشر
من هذه الأمة . وقال بعضهم يراه جميع الكفار والمنافقين أيضاً في
الموقف خاصة ثم يحجبون فيكون حسرة عليهم ، ومن قصر الرؤية
على المؤمنين خاصة أدخل في عمومهم الملائكة ، وقيل لا رؤية
للملائكة أصلاً ، وقيل إن جبريل يراه تعالى دون سائر الملائكة ،
وكذلك ذهب البعض إلى أن مؤمني الأمم السابقة سيرونه قياساً على
مؤمني أمة محمد عليه الصلاة والسلام. (٣)

الأمر الثالث : ما يرى ؟

ذهب بعض المجوزين للرؤية إلى أنه : "كما يصح رؤية ذاته
تعالى يصح رؤية صفاته لاقتضاء الوجود صحة رؤية كل موجود ،
وهذا رأي المشبهة أو الكرامية" (٤) أما من قال بالرؤية بلا كيف
فيخصص الذات بالرؤية . (٥)

(١) البيضاوي ، إشارات العلام من عبارات الإمام ص ٢٠٣ .
(٢) المرجع السابق ص ٢٠٨ .
(٣) محمد الأمير ، حاشية على شرح القفاني للجوهرة ، ١١٠-١١١ / القاضي عبد الجبار
المغني ج ٤ ص ١٣٩ ، تحقيق د. محمد مصطفى حلمي ، د. أبو الوفاء الغنيمي ، ط
دار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، د. ت / ابن حزم ، الفصل ج ٣ ص ٤
مرجع سابق / ابن شعبة ، مجموع الفتاوى ، ٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، مرجع سابق / ابن كثير -
تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ٤٨٦ ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة / ابن القيم ،
حادي الأرواح ، ص ٢٢٤ مرجع سابق / أحمد الخليلي ، الحق الدامغ ص ٢٠ مرجع
سابق .

(٤) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٦٤ مرجع سابق .
(٥) المرجع السابق نفس الصفحة

الأمر الرابع - محلها :

ذهب بعض المجوزين للرؤية إلى أنه تقع في الجنة بلا
خلاف ، ولا تقع في الدنيا ، ولو لنبي ، بينما أثبت وقوعها في الدنيا
للنبي - صلى الله عليه وسلم - الأشعري (١) ، وغيره (٢) ، وذكر الفخر
الرازي أن ابن فورق نقل قولاً آخر للأشعري يتابعه فيه القاضي أبو
بكر بأن موسى عليه السلام رأى ربه هو والجبل بخلق حياة ورؤية
فيه (٣) ، وذهبت المجسمة إلى أن الله يرى في الدنيا ، والآخرة . (٤)

الأمر الخامس - وقتها :

قال بعضهم : يرى في جميع الأوقات لعموم النصوص
الواردة فيها (٥) ، وقيل : يراه الخواص بكرة وعشيا . (٦)

الأمر السادس : في أي حالة تقع ؟

من أجاز وقوع الرؤية في الآخرة قال إنها لا تكون إلا يقظة
ومن أجازها في الدنيا لغير النبي وموسى عليه السلام - على خلاف
فيه - أجازها مناماً ، لا يقظة ، وأجازها صاحب المواقف في قوله
"الحق أنه لا مانع من هذه الرؤية، وإن لم تكون رؤية حقيقية" (٧)
الرأي الثاني : وهو رأي المعتزلة ، والإباضية ، والخوارج ، وأكثر
المرجئة إلى أن رؤية الله تعالى مستحيلة ، وممتنعة فلا يجوز أن
يرى الله تعالى بالبصر ، ولا يدرك به على وجه ، لا لحجاب ، ومانع
لكن لأن ذلك يستحيل . (٨)

(١) الأشعري ، الإبانة عن أصول الديانة ص ١١-١٦ .
(٢) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٦٣ .
(٣) الرازي ، معالم أصول الدين ، ص ٦٣ .
(٤) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ص ٢٦٣ .
(٥) البيضاوي ، إشارات المرام ص ٢٠٢ .
(٦) المرجع السابق ص ٢٠٢ .
(٧) الجرجاني : شرح المواقف ، الموقف الخامس في الإلهيات ، تحقيق د. أحمد المهدي ،
القاهرة ، طبعة خاصة بالمحقق ص ١٨٦ .
(٨) القاضي عبد الجبار ، المغني في أبواب التوحيد والعدل ، ج ٤ ص ١٣٩ مرجع سابق
/ وانظر أيضاً للقاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، تحقيق د. عبد الكريم عثمان
، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ ، ص ٢٢٢ / وانظر : الخليلي ، الحق الدامغ
ص ٣٢ مرجع سابق / وانظر : عبد العزيز الثميني ، معالم الدين ، ج ٢ ص ٤١
مرجع سابق / وانظر : السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٢ .

وقبل أن نبين أدلة كل مذهب من المذهبين السابقين ، نقول : وإنما محل النزاع _ كما يقول التفتازاني _ في أنك إذا عرفت الشمس ، أو القمر بحدّ ، أو رسم لمن يعرفهما فإنه يحصل له نوع من المعرفة ، فإذا رآهما بعد ذلك ، ثم غمض عينيه عنهما ، فإنه يحصل له نوع آخر من المعرفة أكثر من سابقه ، ثم لو فتح عينيه ، وحدث بهما فإنه يحصل له نوع آخر أكثر من سابقه إدراكا ومعرفة ، وهذه الحالة هي ما تسمى الرؤية ، ولحصولها في الدنيا شرائط خاصة فهل هذه الحالة الإدراكية تصح أن تتعلق بذات الله تعالى وتقدس ، حال كونه منزها عما يكون للمحدثين . (١)

هنا يختلف العلماء ، وتتعدد المذاهب ، إذ يذهب الجمهور إلى أن مثل هذه الرؤية جائز وواقع ، ويذهب الإباضية والمعتزلة إلى استحالة ذلك كما سبق القول .

وكما نرى فإنه لا نزاع بين المختلفين في جواز الانكشاف العلمي التام ، ولا نزاع بينهما في أن الله تعالى مخالف لجميع خلقه ، فالعلم بوجود الله تعالى علما يقينيا يؤمن به الإباضية ، والمعتزلة ، ويوقنون به ، وهو معرفة قلبية ، والعلم بأن الله جل شأنه -مخالف لجميع خلقه أمر متفق عليه بين الإباضية ، والمعتزلة ، وبين أهل السنة .

ثالثاً- أدلة المثبتين للرؤية :

تنوعت أدلة المثبتين للرؤية إلى: أدلة للجواز ، والإمكان ، وأدلة للوقوع سمعية وعقلية :

أما أدلة الإمكان السمعية، فمنها :

١- قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبُّهُ قَالَ رَبُّهُ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ) (١) والاستدلال بالآية من عدة أوجه :

الوجه الأول :

أن موسى عليه السلام سأل الرؤية ، ولو امتنع كونه تعالى مرئياً لما سأل ؛ لأنه حينئذ إما أن يعلم امتناعها ، أو جهله ، فإن علمه ، فالعقل لا يطلب المحال الممتنع لأنه عبث ينزه الأنبياء عنه ، وإن جهله فالجاهل بما لا يجوز على الله ، ويمتنع لا يكون نبياً كليماً ، وقد وصفه الله تعالى بذلك : (إِلِيا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخَذَّ مَا آتَيْتَكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ) (١) فالمقصود من البعثة ، والرسالة هو الدعوة إلى العقائد الحقة ، والأعمال الصالحة الموافقة لدين الله وشرعه ، فالسؤال دل على عدم الامتناع وكونه رسولاً مصطفى مختاراً يمنع عليه الجهل بمن أرسله واصطفاه . (٢)

يناقش الإباضية هذا الدليل ، بأنه عليه السلام كان عارفاً باستحالتها ، ولم يرد بسؤالها نيل المستحيل ، وإنما أراد ردع قومه الذين لجؤا في طلبها ، وعلقوا عليها إيمانهم برسالته ، فلعلمهم عندما يقرعون بالرد الحاسم باستحالتها يقرعون عن غيرهم ويترجعون عن جرأتهم خصوصاً عندما يقترن الرد بأية بيّنة تزجرهم عن مثل هذا التعنت . (٣)

يقول الإمام السالمي : "سألها وهو يعلم استحالتها ، ولا يلزم من سؤاله إياها طلب ما هو مستحيل نعم يلزم ذلك أن لو أراد وقوعها لكنه لم يرد ، وإنما سألها ليرى قومه الجواب باستحالتها" (٤) ، فالإباضية وجهوا هذه الآية وجهة الاعتذار اعتماداً على ما نقله جابر بن زيد عن ابن عباس وقد أورد الربيع بن حبيب ما يلي : "قال جابر بن زيد : سئل ابن عباس رضي الله عنه عن قول الله تعالى : (رب أرني أنظر إليك) فقال ذلك علي وجه الاعتذار لقومه ليريهم الله آية من آياته فيياسوا من رؤية الله" (٥) .

(١) الأعراف . ١٤٤ .

(٢) الجرجاني ، شرح المواقف (تحقيق الموقف الخامس) ص ١٨٨ ، ١٨٩ . مرجع سابق ، وقد حلل الإيجي القضية تحليلاً موسعاً واعتبر أن الآية أقوى دليل على إمكانية الرؤية .

(٣) الخليلي ، الحق الدامغ ص ٣٤ مرجع سابق .

(٤) السالمي ، مشارق أنوار العقول ، ج ١ ص ٣١٦ مرجع سابق .

(٥) الربيع بن حبيب ، الجامع الصحيح ج ٣ ، ص ٢٢٢ ، عدد ٨٦٩ باب في قوله تعالى (رب أرني أنظر إليك) .

(١) نظير التفتازاني : شرح المقاصد ج ٢ ص ٨٢ .
(٢) الأعراف : ١٤٣ .

ويجب المثبتون عن هذا الاعتراض بوجوه أربعة : يقول الرازي : "إن هذا تأويل فاسد ويدل عليه وجوه :

الأول : أنه لو كان الأمر كذلك لقال موسى : (أرهم ينظروا إليكم) ولقال الله تعالى : (لن يروني) ، فلما لم يكن كذلك بطل هذا التأويل .

الثاني : أنه لو كان هذا السؤال طلباً للمحال لمنعهم عنه كما أنهم لما قالوا : (اجعل لنا إلهاً كمالهم آلهة) ، منعهم عنه بقوله (إنكم قوم تجهلون) ^(١) .

الثالث : أنه لو كان يجب على موسى - عليه السلام - إقامة الدلائل القاطعة على أنه تعالى لا تجوز رؤيته ، وأن يمنع قومه بتلك القاطعة على أنه تعالى لا تجوز رؤيته ، وأن يمنع قومه بتلك الدلائل عن هذا السؤال فإما أن لا يذكر شيئاً من تلك الدلائل مع أن ذكرها كان فرضاً مضيقاً كان هذا نسبة لترك الواجب إلى موسى - عليه السلام - ، وأنه لا يجوز .

الرابع : أن أولئك الأقوام الذين طلبوا الرؤية إما أن يكونوا قد آمنوا بنبوة موسى - عليه السلام - أولاً ، فإن كان الأول كفاهم في الاقتناع عن ذلك السؤال الباطل . مجرد قول موسى - عليه السلام - فلا حاجة إلى هذا السؤال ، الذي ذكره موسى - عليه السلام - ، وإن كان الثاني لم ينتفعوا بهذا الجواب ، لأنهم يقولون له ، لا نسلم أن الله منع من الرؤية ، بل هذا قول افتريته على الله تعالى ، فثبت أن على كلا التقديرين لا فائدة للقوم في قول موسى - عليه السلام - (أرني أنظر إليك) ^(٢) .

وقد رد الإباضية على هذا الجواب بقولهم :

أولاً : إن موسى أضاف الطلب إلى نفسه ؛ ليكون أبلغ ردع لهم حين لم تكفهم مراجعته بالإنكار عليهم فأضافها إلى نفسه ؛ لأنهم عندما يعلمون أنه مع علو مرتبته ، وصفاء سريرته مما يعلمون أهم

مثلوثون به ، لا تمكن له الرؤية التي هم ملحون في طلبها ، وإذا تعذرت عليه فبطريق الأولى هي عليهم أشد تعذراً ^(١) .

ثانياً : ليس القوم بمؤمنين ، وأي إيمان لمن قال لنبيه (لن تؤمن لك حتى نرى الله جهرة) ، ولا يلزم من عدم تصديقهم إياه في إخباره باستحالتها ، مع احتمال أن يظهر لهم آية ، مع الجواب الثاني : كاندكك الجبل مثلاً .

وأيضاً : فالكلام قد اختار منهم سبعين رجلاً ؛ لذلك الميقات ، وكلهم قد سمعوا (لن تراني) فلاخباره ومعه السبعون أقوى في ظن القوم من إخباره بنفسه ^(٢) .

"وإنما أراد اله أن يقطع دابر شقاقهم ويستأصل شبهة عنادهم بجواب حاسم ، يأتيهم من قبل الله العزيز الحكيم مخالف لو صف خطابه عليه السلام لهم ، يتجلى فيه من الآيات ما يحسم كل شبهة ، ويقضي على كل طمع في مطلبهم المستحيل" ^(٣) .

الوجه الثاني : (من أوجه الاستدلال بالآية)

أن الله تعالى أجابه بقوله : (لن تراني) وهذا دليل على الجواز فلو كانت الرؤية مستحيلة عليه لقال لا تراني ، أو لست بمرئى أولاً تجوز رؤيتي ، ألا ترى أنه لو كان في يد رجل حجر مثلاً فقال له أخر أعطني هذا لآكلة ، فإنه يقول له هذا لا يؤكل ، ولا يقول له : لا تأكله ، ولو كان في يده بدل الحجر تفاحة لقال : له لا تأكلها أي هذا مما يؤكل ، ولكنك لا تأكله ، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله ، ففي قوله في الجواب (لن تراني) دليل على أنه سبحانه وتعالى يرى ولكن موسى - عليه السلام - لا تحتل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف قوة البشر فيها عن رؤية العلي العظيم ^(٤) .

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٧ / الخليلي ، الحق الدافع ص ٣٦

مرجع سابق .

(٢) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٦ مرجع سابق .

(٣) الخليلي ، الحق الدافع ص ٣٥ مرجع سابق .

(٤) الرازي ، التفسير الكبير ، ج ١٤ ، ص ٢٣١ / وانظر أيضاً : ابن القيم ، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٢٢٣ مرجع سابق .

الإباضية يفسرون (لن) في الآية أنها بمعنى الإياس حيث يقول الربيع بن حبيب (لن حرف من حروف الإياس عند النحويين أي لن يراه أحد في الدنيا ، ولا في الآخرة) (١) .

الوجه الثالث : أنه تعالى علق الرؤية على أمر جائز ، وهو استقرار الجبل والمعلق على الجائز جائز ، فيلزم كون الرؤية في نفسها جائزة ، يقول الرازي : (إذا ثبت هذا وجب أن تكون رؤيته جائزة الوجود في نفسها ؛ لأنه لما كان ذلك الشرط أمراً جائز الوجود ، لم يلزم من فرض وقوعه محال ، فيستدير حصول ذلك الشرط ، إما أن يترتب عليه الجزاء ، الذي هو حصول الرؤية ، أو لا يترتب ، فإن ترتب عليه حصول الرؤية قدح هذا في صحة قوله ، إنه متى حصل ذلك الشرط حصلت الرؤية ، وذلك باطل" (٢) .

الإباضية يعترضون على هذا الاستدلال بقولهم : استقرار الجبل مستحيل في علمه تعالى ، والمعلق بالمستحيل ، مستحيل مثله لأن الاعتبار في ذلك بالمخاطب (بالكسر) لأن الخطاب يصدر منه ، وهو عالم باستحانته (لا يقال) أنه اعتبر هنا حال المخاطب (بالفتح) ، واستقرار الجبل بالنظر إليه ممكن (لأننا نقول) إن هذا خلاف الظاهر وعلى مدعيه الدليل (لا دليل) (٣) . (فاستقرار الجبل كان ممكناً بحسب علم المخلوقين القاصر المحدود قبل أن ينكشف لهم باندكاه ما في علمه تعالى ، وقضائه) (٤) .

الوجه الرابع (من أوجه الاستدلال بالآية) : أن من جاز عليه التكلم ، والتكليم وأن يسمح مخاطبة كلامه بغير وساطة ، فرؤيته أولى بالجواز ، وكليم الله وأعرف الناس به في زمانه ، لما سمع كلامه ومناجاته له من غير وساطة اشتاقت نفسه إلى رؤيته ؛ لعلمه عدم التفريق بين الرؤية ، والكلام ، لهذا فلا يتم إنكار الرؤية إلا بإنكار التكليم (٥) .

(١) الربيع بن حبيب : الجامع الصحيح ج ٣ ص ٣٢٢ عدد ٨٧٠ .

(٢) الرازي ، التفسير الكبير ج ١٤ ص ٢٣١ / الجرجاني ، شرح المواقف (تحقيق الموقف الخامس) ص ١٨٩ / السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٧ مرجع سابق / الخليلي ، الحق لدافع ص ٣٩ مرجع سابق .

(٣) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ مرجع سابق .

(٤) الخليلي ، الحق لدافع ص ٣٩ مرجع سابق .

(٥) ابن القيم ، حادي الأرواح ص ٢٢٤ مرجع سابق / ابن أبي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ص ١٢٣ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، تحقيق أحمد محمد شلكر .

٢ - من أدلة الإمكان السمعية : قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام في محاجة قومه في النجوم : (فلم جنَّ عليه الليل) الآيات (١) وجه الدلالة أن الخليل - عليه السلام - حاج قومه في النجوم وبيّن أنها تأفل ، وتغيّب ، في حين أن الرب لا يغيّب ، ولا يأفل ، ثم قال في ذلك : لا أحب الأفلين ، ولم يحاجهم بأنه لا يحب ربّاً يرى ، ولكن حاجهم بأنه لا يحب ربّاً يأفل ، وهذا هو دليل عدم الدوام ، وهو الذي يمتنع على الله تبارك وتعالى ، أما الرؤية فلا ، حيث لم يجعلها الخليل من موانع الربوبية كالأقول والغيبة . (٢)

٣ - من أدلة الإمكان السمعية : قوله تعالى : (لا تُدرِكُه الأبصارُ وَهُوَ يُدرِكُ الأبصارَ وَهُوَ اللطيفُ الخبيرُ) (٣) .

قال الرازي في تقرير وجه الدلالة : "لو لم يكن تعالى جائز الرؤية لما حصل التمدح بقوله : (لا تدرِكُه الأبصارُ) ألا ترى أن المعدوم لا تصح رؤيته ، والعلوم ، والقدرة ، والإرادة ، والروائح ، والطعوم ، لا يصح رؤية شيء منها ، ولا مدح لشيء منها في كونها بحيث لا تصح رؤيتها فثبت أن قوله (لا تدرِكُه الأبصارُ) يفيد المدح ، وثبت أن ذلك إنما يفيد المدح لو كان صحيح الرؤية ، وهذا يدل على أن قوله تعالى (لا تدرِكُه الأبصارُ) يفيد كونه تعالى جائز الرؤية ، وتام التحقيق فيه : أن الشيء إذا كان في نفسه ، بحيث تمتنع رؤيته فحينئذ لا يلزم من عدم رؤيته مدح وتعظيم للشيء ، أما إذا كان في نفسه جائز الرؤية ، ثم إنه قدر على حجب الأبصار عن رؤيته ، وعن إدراكه كانت هذه القدرة الكاملة دالة على المدح ، والعظمة ، فثبت أن هذه الآية الدالة على أنه تعالى جائز الرؤية بحسب ذاته" (٤) .

ويقول ابن القيم : (والاستدلال بهذه الآية على جواز الرؤية أعجب فإنها من أدلة النفاة، وقد قرر شيخنا وجه الاستدلال بها أحسن تقرير وألطفه ، وقال: أنا ألتزم أنه لا يحتاج مبطل بآية ، أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله ، فمنها هذه الآية وهي على جواز الرؤية أدل منها على امتناعها ، فإن

(١) الأنعام ، ٧٦-٧٨ .

(٢) الماتريدي ، التوحيد ص ٧٨ ، تحقيق د. فتح الله خليف ، بيروت ، دار الشروق ، بدون تاريخ .

(٣) الأنعام ، ١٠٣ .

(٤) الرازي ، التفسير الكبير ج ١٣ ص ١٢٥ .

الله سبحانه وتعالى إنما ذكرها في سياق التمدح ، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية ، وأما العدم المحض فليس بكمال ، ولا يمدح الرب تبارك وتعالى بالعدم ، إلا إذا تضمن أمراً وجودياً كتمدحه بنفي السنة ، والنوم المتضمن كمال القيومية فقولته (لا تدركه الأبصار) يدل على غاية عظمته ، وأنه أكبر من كل شيء ، وأنه لعظمته لا يدرك ، بحيث يحاط به فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء ، وهو قدر زائد على الرؤية كما قال تعالى : (قَلَمًا تَرَأَى الْجَمْعَانَ قَالِ اصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا) .^(١) وقال ابن عطية : ينظرون إلى الله ، ولا تحيط أبصارهم به من عظمته وبصره يحيط بهم فذلك قوله تعالى : (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) فالمؤمنون يرون ربهم تبارك وتعالى بأبصارهم عياناً ولا تدركه أبصارهم بمعنى أنها لا تحيط به إذ كان غير جائز أن يوصف الله - عز وجل - بأن شيئاً يحيط به ، وهو بكل شيء محيط ، وهكذا يسمع كلام من يشاء من خلقه ، ولا يحيطون بكلامه ، وكذا يعلم الخلق ما علمهم (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء)^(٢) .

فقوله : (لا تدركه الأبصار) من أدل شيء على أنه يرى ولا يدرك ، وتأمل حسن هذه المقابلة لفظاً ومعنى بين قوله تعالى : (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) فإنه - سبحانه - لعظمته يتعالى أن تدركه الأبصار ، وتحيط به ، وللطيفه ، وخبرته يدرك الأبصار فلا تخفى عليه ، فهو العظيم في لطفه اللطيف في عظمته العالي في قربه^(٣) .

وأما أدلة الجواز :

فما حصل من الخلاف بين الصحابة - رضي الله عنهم - في شأن رؤية النبي لربه ليلة المعراج ، فقال ابن عباس وجماعة بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - رأى ربه ، ونفى هذا آخرون وعلى رأسهم أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - ، ولم يكفر بعضهم بعضاً لهذا السبب ، ولم ينسبه إلى البدعة والضلالة ، وهذا يدل على

(١) الشعراء ، ٦١ .

(٢) البقرة ، ٢٥٥ .

(٣) ابن القيم ، حادي الأرواح ص ٢٢٨ - ٢٣٠ مرجع سابق / ابن تيمية ، منهاج السنة ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٦ م ، ج ٢ ص ٢٤٣ .

أنهم كانوا مجمعين على عدم امتناع رؤية الله تعالى عقلاً في الدنيا ، وقد أجمعوا على أنها ستحصل للمؤمنين في الآخرة ، ثم لو أن الرؤية ممتنعة لما صح أن يقول أحد من الصحابة بوقوعها فقول فريق منهم بالوقوع يشهد بأنها جائزة قطعاً .^(١)

يرد الإباضية هذا الاستدلال بقولهم : إن ما روي عن الصحابة في ذلك الاختلاف "كذب صريح انتحلته القائلون بالرؤية ، كيف وقد روى أولئك القائلون عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : من قال إن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ، وهذه المقالة صريحة في البراءة ، ممن قال بذلك ؛ لأن عظم الفرية على الله فسق اتفاقاً ، فيلزمكم ، إما كذب القول بأن محمداً - صلى الله عليه وسلم - رأى ربه ، وإما تضليل عائشة ، حيث فسقت قائلًا بصدق على صدقه ، ولا محل للاجتهاد هنا ، لأنه ليس للمجتهد أن يفسق من خالفه في اجتهاده إذا كان محل الاجتهاد ظنيًا"^(٢) .

ويعلق سماحة مفتي عمان على ذلك بقوله : "إنكار عائشة - رضي الله عنها - لرؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - ربه ثابتة متعددة كلها قاضية بعظم فرية من ادعى أنه - عليه الصلاة والسلام - رأى ربه ، بل في مسند الإمام الربيع - رحمه الله - وفي صحيح البخاري ومسلم ، وقد جاءت بألفاظ صريحة في استحالة رؤيته تعالى لأن مدار احتجاجها على قوله - سبحانه - (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار)^(٣) .

وأما أدلة الوقوع السمعية :

وهي أيضاً صالحة لإثبات الجواز ؛ لأنه يلزم من إثبات الوقوع في الآخرة بدليله ثبوت الجواز .

١- قوله تعالى : (وجود يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)^(٤) :

ووجه الاستدلال بالآية على الجواز ، ما نقل أن (ناظرة) أي رائية رؤية بصرية يوم القيامة . قال الباقلاني : "لأن النظر في كلام

(١) الرازي ، التفسير ج ١٣ ص ١٢٢ مرجع سابق .

(٢) السالمي ، مشارق أنوار العقول ، ج ١ ص ٣٦٨ مرجع سابق .

(٣) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٨ ، تعليق من الشيخ الخليفي على هامش الصفحة المذكورة من الكتاب .

(٤) القيامة ، ٢٢ ، ٢٣ .

العرب يحتمل وجوهاً منها نظر الانتظار ، ومنها الفكر والاعتبار ، ومنها الرحمة ، والتعطف ، ومنها الإدراك بالإبصار ، وإذا قرن النظر بذكر الوجه ، وعدي بحر الجر ، ولم يضاف الوجه إلى قبيلة أو عشيرة ، كان الوجه الجارحة التي توصف بالنضارة ، التي تختص بالوجه ، الذي فيه العينان ، فمعناه رؤية الأبصار (١) .

وقال الأشعري : قال الله عز وجل : (وجوه يومئذ ناضرة) يعني مشرقة (إلى ربها ناظرة) يعني رائية .. ولا يجوز أن يكون بمعنى نظر التفكير ، والاعتبار ؛ لأن الآخرة ليست بدار الاعتبار ، ولا يجوز أن يكون عنى نظر الانتظار ؛ لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه (٢) . وروى عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قوله تعالى : (وجوه يومئذ ناضرة) قال : من البهاء والحسن (إلى ربها ناظرة) قال : في وجه الله عز وجل (٣) .

الإباضية أولوا هذه الآية وردوا عليها ردوداً كثيرة : يقول السالمي : قلنا دعوى الصريحية في ذلك (أي في الآية) ممنوعة أما أولاً : فلأن النظر في اللغة غير الرؤية ، ولذا يقال : نظرت الهلال فلم أره ، ولا يصح أن يقال : رأيته فلم أره ، وإطلاقه على الرؤية مجاز لا يصح إلا بقربنة ، والعدول عن الحقيقة إلى المجاز خلاف الظاهر

(وأما) ثانياً : فلأن سياق الآية دال على انتظار رحمة الله - تعالى - بدليل أنه عطف عليها قوله (ووجوه يومئذ باسرة تظن أن يفعل بها فاقرة) فلو فسر النظر في الآية بالرؤية لارتفعت المناسبة بين الجمليتين ، ولتداعى بناؤها ، واختل نظمها إذ لا مناسبة بين عيون رائية ربها ، ووجوه باسرة تظن أن يفعل بها فاقرة

(وأما) ثالثاً : فلأن الآية قيدت تلك النظرة في يوم القيامة لقوله يومئذ ، وهؤلاء الأشعرية قد أثبتوا الرؤية في الجنة ، واختلفوا في ثبوتها في

الموقف فعلى تسليم أن معنى الآية ما قالوه ، فلا دليل في الآية على ثبوت الرؤية في الجنة .

(وأما) رابعاً : ففي الآية التصريح بأن الوجوه هي الناظرة ، وهؤلاء الأشعرية قالوا بأنه يُرى بالأبصار ، فلا تعلق لهم بها أيضاً.....

(وأما) خامساً كـ فلأن الصحابة ، والتابعين قد فسروا الآية بخلاف ما فسره هؤلاء الأشعرية ، روى الأعمش عن أبي اسحاق السبعي عن سعيد بن جببر أن نافع بن الأزرق أتى ابن عباس فسأله عن قوله تعالى : (وجوه يومئذ ناضرة على ربها ناظرة) فقال : هو كقوله ولا ينظر إلى أهل النار برحمة ، وأهل الجنة ينظرون إليه منتظرين لثوابه وكرامته لهم لا يرونه بأبصارهم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) .

(وروى) جويبر عن الضحاك عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه خرج ذات يوم ، فإذا هو برجل يدعو ربه شاخصاً إلى السماء رافعاً يده فوق رأسه فقال ابن عباس ادع بإصبعك اليمنى ، وشد يدك اليسرى ، واحفظ بصرك ، واكف يدك ، فإنك لن تراه ولن تتأله ، فقال الرجل : ولا في الآخرة ، قال : نعم ، ولا في الآخرة ، قال : فما في قول الله عز وجل (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) فقال ابن عباس : أليس يقول (لا تدركه الأبصار) ثم قال : إن أولياء الله تنضر وجوههم يوم القيامة ، وهو الإشراق ، ثم ينظرون إلى ربهم معناه ينظرون متى يأذن لهم في دخولهم الجنة بعد الفراغ من الحساب ؟ ثم قال : (وجوه يومئذ باسرة) يعني كالحلة (تظن أن يفعل بها فاقرة) قال : يتوقعون العذاب بعد العذاب كذلك إلى ربها ناظرة ينظر أهل الجنة الثواب بعد الثواب والكرامة بعد الكرامة) (١) .

ويقول صاحب (زاد المسافر) (٢) : "فإن سأل سائل عن قوله تعالى : (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) (٢) ما معناه ؟

قيل له : الأولى تكتب بالضاد وهي من النضارة ، والاستبشار والسرور والحبور ، لما يعاينونه من الكرامة من الله تعالى ، ويدل

(١) البقلاوي ، التمهيد ، ص ٢٧٤ ، تحقيق الأب رشرد يوسف مكارثي ، بيروت ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ١٩٥٧ م .
(٢) الأشعري ، الإبانة ص ٢٥ ، ٢٦ مرجع سابق .
(٣) ابن القيم ، حادي الأرواح ص ٢٥٢ مرجع سابق .

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٦٩-٣٧٢ مرجع سابق .
(٢) سليمان بن بلعرب الحممتي ، من كبار علماء الإباضية ، توفي ١٠٩٠ ، أنظر مقدمة الكتاب المذكور طبعة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ ، ص ١٢ .
(٢) القيامة ، ٢٢ ، ٢٣ .

على ذلك أنه من النضارة ، الضد الذي ذكره اله تعالى من الوجوه الباسرة قوله تعالى : (ووجوه يومئذ باسرة تظن أن يفعل بها فاقرة)^(١) (باسرة) أي : عابسة متغيرة ، مما يعاينونه من النكال من الله تعالى ، وهي ضد الأولى ، وأما الثانية فتكتب بالظاء وهي من الانتظار لرحمة الله تعالى ، كقوله تعالى : (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)^(٢) معناه - والله أعلم - : أنه ينتظر أمره عسى يحدث له ميسرة بعد هذه العسرة ، وهي من الانتظار للشيء أيضاً ، كذلك الوجوه ناظرة ، أي : منتظرة إلى نزول رحمة ربها ، ليست بناظرة إلى ربها بالعيان ، كقوله سبحانه وتعالى : (انظرونا نفتبس من نوركم)^(٣) ، أي : فقوا لنا وانتظروا وصولنا إليكم لنكون معكم ، فنفتبس من نوركم ، ليس معناه : انظرونا بأبصاركم ؛ لأنهم لا حاجة لهم في نظرهم إليهم بأبصارهم بالعيان ، إنما هو من الانتظار ، كذلك قوله تعالى : (إلى ربها ناظرة)^(٤) أي منتظرة إلى رحمة ربها ، لا ناظرة إليه بالعيان ، لأنه سبحانه وتعالى (لا تدرکه الأبصار هو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير)^(٥) لأن كل من تدرکه الأبصار فهو محدود ، والله سبحانه وتعالى ليس بمحدود ، ولا بمحدث ، ولو كان قوله تعالى : (إلى ربها ناظرة)^(٦) يدل على النظر إليه بالعيان لبطل معنى قوله تعالى (لا تدرکه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) لأن كل من تدرکه الأبصار فهو محدود ، فإذا أدركته الأبصار من المخلوقين ، عجز هو عن إدراكها منهم ؛ لأن معنى الآية قد بطل ، ولم يجد في كتاب الله تعالى آية تدل على أنه هو يدرك الأبصار غيرها ، فتعالى الله عن هذه الصفة علواً كبيراً ، (لا تدرکه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير)^(٧) ، (وهو على كل شيء قدير)^(٨) ، وإن وجه الانتظار إلى الله تعالى فذلك لا يجوز ؛ لأن الله تعالى ليس بغائب فينتظر حضوره كالمخلوقين ، فهو

- (١) القيامة ، ٢٤ ، ٢٥ .
(٢) البقرة ، ٢٨٠ .
(٣) الحديد ، ١٣ .
(٤) القيامة ، ٢٣ .
(٥) الأنعام ، ١٠٣ .
(٦) القيامة ، ٢٣ .
(٧) الأنعام ، ١٠٣ .
(٨) لقمان ، ١٢٠ .

لا يخلو من مكان ، وهو موجود في كل مكان ، سبحانه وتعالى عما يصفون علواً كبيراً" .^(١)

٢- قوله تعالى : (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة)^(٢) فقد فسرت الحسنى بالجنة ، والزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم ، قال القرطبي : (وقد ورد هذا عن أبي بكر الصديق ، وعلي بن أبي طالب في رواية وحذيفة ، عبادة بن الصامت ، وكعب بن عجرة ، وأبي موسى وصهيب ، وابن عباس في رواية ، وهو قول جماعة من التابعين وهو الصحيح في الباب ، وروى مسلم في صحيحه عن صهيب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إذا دخل أهل الجنة الجنة قال الله تبارك وتعالى : تريدون شيئاً أزيدكم فيقولون ، ألم تبيض وجوهنا ؟ ! ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار ؟ ! قال : فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب من النظر إلى ربهم عز وجل ، وفي رواية ثم تلا (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) " ^(٣) (٤) .

٣- قوله تعالى : (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)^(٥) وجه الاستدلال بها أنه سبحانه وتعالى جعل أعظم عقوبة للكفار كونهم محجوبين عن رؤيته تعالى . قال الألوسي : (لا يروونه تعالى وهو حاضر ناظر لهم بخلاف المؤمنين ، فالحجاب مجاز عن عدم الرؤية ، لأن المحجوب لا يرى ما حجب ، أو الحجب المنع ، والكلام على حذف مضاف أي عن رؤية ربهم لممنوعون ، فلا يروونه سبحانه ، واحتج بالآية مالك على رؤية المؤمنين له تعالى من جهة دليل الخطاب ، وإلا فلو حجب الكل لما أغنى هذا التخصيص ، وقال الشافعي لما حجب سبحانه قوماً بالسخط دل على أن قوماً يروونه بالرضا ، وقال أنس بن مالك لما حجب - عز وجل - أعداءه - سبحانه - فلم يروه تجلى جل شأنه لأوليائه حتى رأوه عز وجل)^(٦) .

- (١) سليمان بن بلعرب البوسعيدي الحمطي ، زاد المسافر في الرد على ما جاء يناظر ، ص ٤٣ ، ٤٤ مرجع سابق .
(٢) يونس ، ٢٦ .
(٣) صحيح الإمام مسلم ، ١ ، ١٦٣ ، مسند الإمام أحمد ، ٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
(٤) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٣٣٠ ، ط دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، (١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م) .
(٥) المطففين ، ١٥ .
(٦) الألوسي ، روح المعاني ج ٣ ص ٧٢ .

يناقش الإباضية هذا الدليل بقولهم : "هذا خلاف الظاهر ، فالظاهر أن الزيادة على الشيء لا تكون إلا من جنسه ، ولذا لا يفسر عندي ألف درهم وزيادة بزيادة ثوب مثلاً (وأيضاً) فالظاهر أن الزيادة أقل من المزيد عليه ، ورؤية الله تعالى بزعمهم أكبر من الجنة وأعلى مقاماً ، ولذا قال الشافعي : أما والله لو لم ييقن محمد بن إدريس بأن يرى ربه في الميعاد لما عبده في الدنيا

(وأيضاً) فالصحابية والتابعون فسروا تلك الزيادة بغير ما فسره هؤلاء المتجربون على الله تعالى (روى) جرير عن عبد الصمد عن منصور عن الحكم عن علي بن أبي طالب في قوله تعالى (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) ، الزيادة غرفة من لؤلؤ لها أربعة أبواب ، والغرفة هي زيادة .

(وروى) يزيد بن ربيع عن الكنبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : "الحسنة الزيادة بالحسنة، والزيادة التسع ، إن الله يقول من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (وروى) مسلمة بن محمد عن يحيى بن ثابت عن عبد الرحمن عن أبي ليلى (قال الزيادة) انتظارهم لما يزيدهم الله من فضله ويتحفهم به" . (١)

٤_ من أدلة أهل السنة على الجواز والوقوع: الأحاديث الواردة الكثيرة التي تثبت الرؤية ، والتي يقول عنها ابن القيم : "وأما الأحاديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ، وأصحابه الدالة على الرؤية ، فمتواترة رواها عنه أبو بكر الصديق ، وأبو هيريرة ، وأبو سعيد الخدري ، وجرير بن عبد الله البجلي ، وصهيب بن سنان الرومي ، وعبد الله بن مسعود الهنلي ، وعلي بن أبي طالب ، وأبو موسى الأشعري ، عدي بن حاتم الطائي ، وأنس بن مالك الأنصاري ، وبريدة بن الخصيب الأسلمي ، وأبو رزين العقيلي ، وجابر بن عبد الله الله الأنصاري ، وأبو أمامة الباهلي ، وزيد بن ثابت ، وعمار بن ياسر ، وعائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وحديثه موقوف ، وأبي بن كعب ، وكعب بن عجرة ، وفضالة بن عبيد ، وحديثه موقوف ، ورجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- غير مسمى" (٢).

يناقش الإباضية هذا الدليل بقولهم : أولاً : (إن الأخذ بظواهر هذه النصوص يفضي إلى ما يردده العقل ، ويكذبه البرهان ، فهو يترتب عليه تغير ذاته تعالى من صورة إلى غيرها ، والتغير سمة من سمات الحدوث ، فيلزم منه حدوثه تعالى .

ثانياً- إن الرؤية معناها في الأحاديث العلم بالله تعالى .

ثالثاً : لا ريب أن في الجنة من التجليات الربانية لأصحاب السعادة ما يفوق ما يكون في مواقف القيامة ، فلا غرو أن عبر عنها أصدق الإنس والجن ، وأبلغ العرب ، والعجم بالرؤية ، أو نحوها من العبارات تقريباً للأفهام ، وقد كان -صلى الله عليه وسلم- يخاطب العرب باللسان العربي المبين الذي نشئوا عليه ، فعرفوا معانيه ، وأدركوا مراميه .

رابعاً : هذه الأحاديث آحادية ، والآحاد لا تنهض به حجة في الأمور الاعتقادية ؛ لأن الاعتقاد ثمرة اليقين ، واليقين لا يقوم إلا على الأدلة القطعية المتواترة نقلاً، النصية دلالة بحيث لا تحتمل تأويلاً آخر ، والحديث الآحادي لا يتجاوز ثبوت منته الظن ؛ فلذلك قال المحققون إنه يوجب العمل ، ولا يفيد العلم ، وإذا كانت هذه درجة الآحادي في الحجية فكيف إذا عورض بالنصوص القطعية من القرآن، ولذلك نحكم بسقوط الروايات الصريحة في تشبيه الخالق بالخلق ، إذا لم تحتمل التأويل ؛ لاستحالة أن يصدر ذلك من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي لا ينطق عن الهوى" . (١)

ويقول السالمي في مناقشة حديث "إنكم سترون ربكم" الاستدلال به على ثبوت الرؤية باطل من وجوه :

(أحدها) : أنه خبر آحاد ، اختلف في وجوب العمل به فضلاً من إفادته العلم ، والعقائد من العبادات العلمية . وقد صرح هؤلاء القوم ، أن خبر الآحاد لا يثبت به الاعتقاد .

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ مرجع سابق .
(٢) ابن القيم ، حادي الأرواح ص ٢٣١ مرجع سابق .

(١) الخليفي ، الحق الدامغ ص ٥٦-٦٢ ، بإيجاز وتصرف .

وبالاعتقاد ، وسائر الأعراض الموجودة المحققة ضرورة أن الكل موجود ، واللازم باطل فكذا المزوم" (١) .

فدعوى "أن كل موجود تجوز رؤيته منتقضة بكثير من الموجودات غير المرئية ، كالروح ، والعقل ، والوجدان ، والإدراك ، ومثلها الأصوات ، والروائح ، والآثير ، والكهرباء ، وفتح باب القياس بين الخالق ، والخلق يؤدي إلى وصفه سبحانه بكثير مما تواترت به الرسالات ، وانفق العقلاء على استحاله في حقه تعالى ، فإن المخلوق لا يمكن تصوره ، ووجوده إلا بوجود الزمان ، والمكان ، وقد كان الخالق ولا زمان ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه كان" (٢) .

أدلة الإباضية على نفي الرؤية :

ونتكلم عن هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية :

أولاً : لماذا قال الإباضية ومن معهم بنفي الرؤية ؟

ثانياً : أدلتهم العقلية .

ثالثاً : أدلتهم السمعية .

أولاً : لماذا قال الإباضية بنفي الرؤية ؟

يذهب الإباضية ، ومعهم المعتزلة ، والإمامية ، والزيدية إلى نفي رؤية الله تعالى عياناً في الدنيا والآخرة ، وقالوا باستحالة ذلك عقلاً ، لأنهم يقولون إن البصر لا يدرك إلا الألوان ، والأشكال أي ما هو مادي ، والله تعالى ذات غير مادية ، فمن المستحيل إذن أن يقع عليه البصر ، فالقول برؤية الله تعالى - في نظرهم - هدم للتنزيه ، وتشويه لذات الله ، وتشبيه له حيث أن الرئي في جهة معينة من المكان حتى يمكن اتجاه الحدقة إليه ، ومن المعلوم علم اليقين أن الله تعالى ليس بجسم ، ولا تحده جهة من الجهات ، ولو جاز أن يرى في الآخرة ، لجازت رؤيته الآن ، فشرط الرؤية لا تتغير في الدنيا والآخرة .

يقول السالمي ، "أعلم أن للرؤية تسع شرائط :

(١) الثميني ، معالم الدين ج ٢ ص ٤٢ مرجع سابق .

(٢) الخليلي ، الحق الدامغ ص ٣٣ مرجع سابق .

(وثانيها) : أن هذا الحديث معارض لنص الكتاب (لا تدرکه الأبصار) الآية .

(وثالثها) : أن فيه تشبيه الرب -تعالى- بالقمر ليلة البدر فيلزم المستدلين به أن يكون ربهم كالبدر مستديراً منيراً في جهة مخصوصة ، ولا خفاء في بطلانه .

(قالوا) : في الحديث تشبيه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي حتى يلزم ما ذكرتم .

(قلنا) : وفي تشبيه رؤيته تعالى برؤية البدر التشبيه المحض أيضاً فإن رؤية البدر مستلزمة للجهة ، وللمقابلة ، ونحوهما من لوازم الرؤية التي فررت منها في رؤيته تعالى عن ذلك ، فالحديث إما موضوع ، وهو الظاهر ، وإما متأول برؤية الثواب ، أو مستقر الرحمة ، أو نحو ذلك" (١) .

أدلة الإمكان العقلية :

أولاً : العمدة عند أهل السنة على الإمكان من جهة العقل هو دليل الوجود ، فقد قالوا: إن الرؤية بالاتفاق قد تعلقت بالجسم والعرض ، وهما قد اختلفا من كل وجه سوى الوجود والحدوث ، والحدوث لا يجوز أن يكون مصححاً لرؤية ؛ لأن الحدوث وجود مسبوق بعدم ، والعدم لا تأثير له في الحكم ، فبقي الوجود مصححاً للرؤية .

وإذا كان المصحح للرؤية هو الوجود ، فكل ما صح وجوده جازت رؤيته ، والباري تعالى موجود فتحوز رؤيته (٢) .

يناقش الإباضية هذا الدليل أولاً بأن : "الوجود إذا كان هو العلة في رؤية الموجودات المرئية ، فلا مانع من أن يعتبر علة في خلقها ، فيرتب عليه أن يكون الله سبحانه ممكناً ، أن يشاركها في الخلق كما يشاركها في الوجود" (٣) .

وثانياً : لو جاز أن تكون علة الرؤية هي الوجود لجاز تعلق الرؤية بالأصوات ، والطعوم ، والروائح ، وبالرؤية نفسها

(١) السالمي ، مشارق نور العقول ج ١ ص ٣٧٨ ، ٣٧٩ مرجع سابق .

(٢) الأشعري ، الإبانة ص ٥١ مرجع سابق .

(٣) الخليلي ، الحق الدامغ ص ٣٣ مرجع سابق .

الأول : سلامة الحاسة .

والثاني : كون الشيء جانز الرؤية مع حضوره للحاسة .

والثالث : مقابلته للباصرة في جهة من الجهات أو كونه في حكم المقابلة ، كما في المرئي بالمرآة .

والرابع : عدم غاية الصغر فإن الصغير جداً ، لا يدركه البصر قطعاً .

والخامس : عدم غاية اللطافة بأن يكون كثيفاً أي ذا لون في الجملة ، وإن كان ضعيفاً .

والسادس : عدم غاية البعد ، وهو مختلف بحسب قوة الباصرة وضعفها .

والسابع : عدم غاية القرب : فإن المبصر إذا التصق بسطح البصر ، بطل إدراكه بالكلية .

والثامن : عدم الحجاب الحائل ، وهو الجسم الملون المتوسط بينهما .

والتاسع : أن يكون مضيئاً بذاته ، أو بغيره" . (١)

يقول ابن رشد : "ومن كانت هذه مبادئه ، فلا يتوقع منه غير هذا إذا كان محترماً لها يستنبط منها النتائج المنطقية" . (٢)

ثانياً - أدلة الإباضية العقلية :

عدم توفر شروط الرؤية التي سبق ذكرها ، وهي مستحيلة على الله تعالى "لأنها لا تعقل ، إلا في جسم ، والله تعالى ليس بجسم ، ولا عرض" (١) ، ويمكن تسمية هذا الدليل دليل الموانع ، وقد ناقش المثبتون هذا الدليل بأننا : لا نسلم عند عدم الموانع - التي ذكرتم - من الرؤية وجوب الإبصار ، ولا امتناعه عند عدم توفرها .

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ مرجع سابق / القاضي عبد الجبار ، المغني في أبواب التوحيد والعدل . ج ٤ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ١٠٩ مرجع سابق .

(٢) محمد بن أحمد محمد بن رشد ، مناهج الأدلة في عقائد الملة مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام ، تقديم وتحقيق د . محمود قاسم ، ص ٨١ طبعة مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون تاريخ .

(٣) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٨١ مرجع سابق .

ويؤيد هذا ما يأتي :

أولاً : رؤية الجسم الكبير من البعد صغيراً ، فإن كانت الرؤية لجميع أجزائه ، وجب أن لا يُرى صغيراً ، وإن لم ير شيئاً من أجزائه وجب أن لا يرى ، وإن رئي بعض أجزائه دون بعض مع أن جميع الأجزاء بالنسبة إلى الموانع ، أو عدمها سواء لزم عدم الوجوب ، أو الامتناع" . (١)

"ولو سلمنا أنه عند تحقق الشرائط في الشاهد يكون الإدراك واجب الحصول ، فلم قلتم إنه في حق الله تعالى يجب أن يكون كذلك مع أن ذات الله مخالفة في الحقيقة ، والماهية لهذه الحوادث ، والمخالفات لا يجب استوائهما في اللوازم ، فلم يلزم من كون الإدراك واجباً في الشاهد عند حضور هذه الشرائط كونه واجباً في الغائب عند حضورها ، فلا يمتنع أن يكون الإدراك في الشاهد واجب الحصول ، وفي الغائب لا يجب كذلك" . (٢)

من لوازم الرؤية التميز ، والكيفية ، والتبويض والتحيز ، ويجمع كل هذا المقابلة ، ويمكن تسمية هذا الدليل دليل المقابلة ، فهم يقولون : "إن من لوازم الرؤية تبين المرئي للرائي ، وتشخصه والله تعالى يستحيل عليه هذا اللازم وبإستحالة اللازم يستحيل الملزوم . ومن لوازم الرؤية الكيف ، وهو هنا بمعنى الكيفية اللغوية التي هي عبارة عن حال الشيء ، وصفاته ، لأنها هي اللاتقة بهذا المقام ؛ لأن من رأى الشيء عرف حاله ، وصفاته ، المرئيتين .

ومن لوازم الرؤية تبويض المرئي ؛ لأن شعاع الباصرة إما أن يقع على جميع أجزاء المرئي ، فيصح تبويضه ضرورة ؛ لأن ما أحيط به متبعض لا محالة ، وإما أن يقع على جزء منه ، وذلك الجزء المرئي هو بعضه ، فصح ، تبعضه حينئذ بالفعل
ومن لوازم الرؤية ، تحيز المرئي في جهة ، وهو من المحال على الله تعالى" . (٣)

وقد أجاب المثبتون عن هذا الدليل من وجهتين :

- (١) الرازي ، الأربعين في أصول الدين ، ص ٢١٥ طبعة حيدر آباد ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٩٥٣ م .
- (٢) المرجع السابق ، ص ٢١٧ .
- (٣) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، بتصرف يسير مرجع سابق

الأول : تعيين محل النزاع ، وهو أن الموجود المنزه عن المكان ، والجهة هل تجوز رؤيته أم لا ؟ فإن ادعيتم أن العلم بامتتاع رؤيته ضروري ، فذلك باطل ، ويدل عليه وجوه :

الأول : أن البيهقي متفق عليه بين العقلاء ، وهذا غير متفق عليه فلا يكون بدهيا .

الثاني : أنا إذا عرضنا على عقولنا أن الواحد نصف الاثنين لم نجد القضية الأولى (امتتاع رؤية من ليس له مكان ولا جهة) في قوة هذه الثانية (الواحد نصف الاثنين) .

الثالث : إن حكم الوهم ، والخيال في معرفة الله تعالى ، إما أن يكون مقبولا ، أو لا يكون مقبولا ، فإن كان مقبولا ، لا يمتنع إثبات ذات منزّه عن الكمية ، والكيفية ، والجهة ، والمعتزلي يسلم أن ذلك باطلا ، وإن لم يكن مقبولا لم يكن حكم الوهم بأن ما كان منزها عن الجهة كان غير مرئي واجب القبول ؛ لأن الوهم ، والخيال لما صار كل واحد منهما مردود الحكم في بعض الأحكام لم يبق الاعتماد عليهما في شيء من المواضع .

وبالجملة إن كان حكم الوهم حقاً كان الحق مع المجسم ، وإن كان مردودا كان الحق معنا ، أما المعتزلي فإنه يرد حكمه (الوهم) في إثبات التجسم والجهة ، ويقبل حكمه (الوهم) في مسألة الرؤية ، وكان كلامه متناقضا ، فثبت بما ذكرناه أن من نفي الرؤية بالوجه الذي ذكرناه لا بد ، وأن يعول في نفيها على الدليل لا على ادعاء الضرورة . وإن ادعيتم أن هذا العلم استدلال ، فلا بد فيه من دليل .

قولكم : فإن كل مرئي لا بد ، وأن يكون مقاتلاً يقرب من أنه إعادة الدعوى ، لأن المقابل هو الذي يكون مختصاً بجهة قدام الرائي ، فكأنكم قلتم الدليل على أن ما لا يكون في الجهة ، لا يكون مرئياً هو أن كل ما كان مرئياً يكون في الجهة .

والمنطقيون يسمون هذه القضية الثانية عكس نقيض القضية الأولى ، وفي الحقيقة لا فرق بين القضيتين في الظهور والخفاء ، فلم يجز جعل أحدهما حجة في صحة الأخرى بل يقرب هذا من أن يكون إعادة المطلوب بعبارة أخرى .

والثاني : سلمنا أن المقابلة شرط للرؤية في الشاهد فلم قلتم : إنه في الغائب كذلك ، وتحقيق أن ذات الله تعالى مخالفة بالحقيقية ، والماهية لهذه الحوادث ، والمخالفات في الماهية لا يوجب استواءهما في اللوازم ، فلم يلزم من كون الإدراك واجبا في الشاهد عند حضور هذه الشرائط كونه واجبا في الغائب عند حضورها" (١) .

ثالثاً - أدلة الإباضية السمعية على امتتاع الرؤية ومناقشتهم :

استدل الإباضية على امتتاع الرؤية بأدلة نقلية من الكتاب والسنة ، ويلاحظ أن كلاً من نفاة الرؤية ، ومثبتيها يعتمدون على نفس النصوص تقريبا من الكتاب ، والسنة لتدعيم مواقفهم ، ومرجع هذا إلى اختلاف منطلقات كل من الطرفين ، وإلى احتمال هذه النصوص تأويل مختلفة ، ويتجلى التفاوت الكبير خاصة في استعمال نصوص الحديث بين تقوية المتن والجرح في السند أو العكس .

ومن الأدلة التي استدل بها الإباضية على نفي الرؤية :

قوله تعالى : لا تتركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير (٢) :

يقول السالمي : "أعلم أن هذه الآية صريحة في نفي الرؤية عنه تعالى لوجهين :

(أحدهما) أنه نفي إدراك الأبصار له تعالى مطلقاً فهي نفي إدراك كل بصر له تعالى .

(وثانيهما) : أنه تعالى ذكر هذه الآية ممتدحاً بها كما تمدح بنفي الولد وبنفي السنة والنوم" (٣) .

"قلو رؤي للزم زوال مدحه ، وإذا زال انقلب إلى ضده ، وهو الذم - تعالى الله عنه - ، ومن ناحية أخرى فإنه إخبار من الله سبحانه بوصف من أوصافه ، وأخبار الله لا تتبدل ، لأنها لو تبدلت كان التبدل تكذيباً لها" (٤) .

(١) الرازي ، الأربعين في أصول الدين ص ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٣ - ٢١٧ ، ٢١٨ مرجع سابق .

(٢) الأنعام ، ١٠٣ .

(٣) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٨٧ مرجع سابق .

(٤) الخليلي ، الحق الدامغ ص ٦٩ مرجع سابق .

المثبتون للرؤية يناقشون هذا الدليل (دليل الإدراك) بتفريقهم بين الرؤية ، والإدراك فالإدراك عندهم ، هو الرؤية المقيّدة بالإحاطة بالمرئي من جميع جوانبه ، وجهاته ، وهو أخص من الرؤية المطلقة ، ونفي الأخص لا يقتضي نفي الأعم . "يبين هذا المعنى قوله تعالى (فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا إن معي ربي سيهدين) (١).

ففرق الله عز وجل بين الإدراك والرؤية فرقاً جلياً لأنه تعالى أثبت الرؤية بقوله : (فلما تراءى الجمعان) وأخبر تعالى أنه رأى بعضهم بعضاً فصحت منهم الرؤية لبني إسرائيل ، ونفى الله الإدراك بقول موسى - عليه السلام - لهم (كلا إن معي ربي سيهدين) (٢) "قلم ينف موسى عليه السلام الرؤية ، ولم يريدوا بقولهم (إننا لمدركون) إننا لمرئيون ، فإن موسى - عليه السلام - نفى إدراكهم إياهم بقوله (كلا) ، وأخبر الله سبحانه أنه لا يخاف دركهم بقوله (ولقد أوحينا إلى موسى أن أسري بعبادي فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخاف دركاً ولا تخشى) (٣).

"فالرؤية ، والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر ، وبدونه فالرب تعالى يرى ، ولا يدرك كما يعلم ، ولا يحاط به ، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من بعدهم من الآية ، قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : (لا تدرکه الأبصار) لا تحيط به الأبصار ، وقال قتادة "هو أعظم من أن تدرکه الأبصار ، وقال ابن عطية : ينظرون إلى الله ولا تحيط أبصارهم به من عظمته وبصره يحيط بهم" (٤).

أما الجواب عن الله تمدح بأنه لا يرى : فهو مجرد دعوى فأين الدليل عليها ؟ وثبوت المدح في سياق الكلام ليس لكم فيه دليل على امتناع الرؤية ، بل لنافية الحجة على صحة الرؤية ؛ لأنه يمتنع حصول التمدح بنفي الرؤية لو كان تعالى في ذاته ، بحيث تمتنع رؤيته ، بل إنما يحصل التمدح لو كان بحيث تصح رؤيته ، ثم إنه تعالى يحجب الأبصار عن رؤيته ، قال ابن القيم : "قالنفي يمتنع أن يكون سبباً لحصول المدح والثناء ، لأن المدح لا يكون إلا بالأوصاف

الثبوتية ، وأما العدم المحض فليس بكامل ، ولا يمدح الرب - تبارك وتعالى - بالعدم إلى إذا تضمن أمراً وجودياً كتمدحه بنفي السنة ، والنوم المتضمن كمال القيومية ، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة ، ونفي اللغوب المتضمن كمال القدرة ، ونفي الشريك ، والصاحبة ، والولد ، والظهير المتضمن كمال ربوبيته ، وألهيته وقهره ، ونفي الأكل ، والشرب المتضمن كمال الصمدية ، وغناه ، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحيده ، وغناه عن خلقه ، ونفي الظلم المتضمن كمال ذاته وصفاته ؛ ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً ؛ فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو ، والمعدوم فيه ، فلو كان المراد بقوله (لا تدرکه الأبصار) أنه لا يرى بحال لم يكن في ذلك مدح ، ولا كمال ؛ لمشاركة المعدوم له في ذلك فإن العدم الصرف لا يرى ولا تدرکه الأبصار ، والرب جل جلاله يتعالى أن يمدح بما يشاركه فيه العدم المحض ، فإذا المعنى أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به كما كان المعنى في قوله : (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة) (١) أنه يعلم كل شيء ، وفي قوله : (وما مسينا من لغوب) (٢) أنه كامل القدرة ، وفي قوله : (ولا يظلم ربك أحداً) (٣) أنه كامل العدل ، وفي قوله تعالى : (لا تأخذ سنة ولا نوم) (٤) أنه كامل القيومية ، فقوله : (لا تدرکه الأبصار) يدل على غاية عظمته وأنه أكبر من كل شيء ، وأنه لعظمته ، لا يدرك بحيث يحاط به ؛ فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء ، وهو قدر زائد على الرؤية كما مر" (٥).

يرد الإباضية هذا الاعتراض بقولهم : "لا نسلم أن الإدراك هو الرؤية المقيّدة بالإحاطة ؛ لأنه حقيقة في الوصول إلى الشيء وتقييده بالإحاطة مجاز لا يصح إلا بقريته ، ولا قرينة بل القرائن دالة على نفي مطلق الإدراك" (١) "فحصر الإدراك في الإحاطة خروج عما تقتضيه أوضاع اللغة العربية ، فإن إدراك كل شيء - عند العرب - بحسب حالة ذلك الشيء ، فإدراك العين رؤيتها ، وإدراك اليد مسيسها

(١) يونس ، ٦١ .

(٢) ق ، ٣٨ .

(٣) الكهف ، ٤٩ .

(٤) البقرة ، ٢٥٥ .

(٥) ابن القيم ، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ مرجع سابق .

(٦) السالمي ، مشارق أنوار العقول ص ١ ص ٣٨٨ مرجع سابق .

(١) الشعراء ، ٦١ .

(٢) ابن حزم ، الفصل ٣ ص ٣٠٢ .

(٣) طه ، ٧٧ .

(٤) ابن القيم ، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٢٢٩ مرجع سابق .

ساد عظم خلقه ، بين السماء إلى الأرض ، فقالت : أو لم أن الله يقول : (لا تدركه الأبصار ، وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) الخ : ما جاء في الرواية ، فكيف تحتج عائشة - رضي الله عنها - بنفي الإدراك على نفي الرؤية ، لو كان ثم فارق بينهما مع أنها - رضي الله عنها - عربية المحتد ، واللسان ، وقد تربت في حضن النبوة ، وارتوت من معين الوحي ، وإذا كانت أقوال أهل الجاهلية دليلاً على مقاصد التنزيل ، فالثابت من كلام الصحابة - رضي الله عنهم - أولى بذلك ، ولا سيما من كان كعائشة - رضي الله عنها - لخصائصها المعروفة" (١) .

يرد المثبتون بقولهم : "هب أن الآية عامة إلا أن الآيات الدالة على إثبات الرؤية لله تعالى خاصة ، والخاص مقدم على العام" (٢) . وذلك مثل قوله تعالى : (وجود يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) وغيرها فإن هذا خاص بالمؤمنين .

ويجب الإباضية بأمرين :

"أحدهما : عدم وجود المخصص ، وهو واضح فيما قررناه من إبطال تعلق معتقدي الرؤية بما يتشبثون به ، مما ظنوه حجة ودليلاً .

ثانيهما : أن سياق الآية مساق المدح له سبحانه بنفي إدراك البصر مانع من التخصيص" (٣) .

استدل الإباضية أيضاً بقوله تعالى في الآية ، التي أجاب بها موسى - عليه السلام - حينما طلب الرؤية (لن تراني) : (٤) .

في هذه الآية خمس إشكالات للإباضية في كل منهما وجهة نظر خاصة .

أول هذه لإشكالات هو طلب موسى للرؤية ، وقد أجاب الإباضية كما سبق القول ، بأن موسى سأل الرؤية ، وهو يعلم

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٨٨ مرجع سابق ، والكلام لسماحة مفتي عمان الشيخ الخلي ، واستشهدنا به لاستيعابه جميع الوجوه التي يعتمدها الإباضية في فهم كلمة الإدراك .

(٢) الرازي ، التفسير ج ١٣ ص ١٢٨ مرجع سابق .

(٣) الخلي ، الحق الدامغ ، ص ٧٩ مرجع سابق .

(٤) الأعراف ، ١٤٣ .

وإدراك الأذن سماعها ، وهكذا ، ولا يقيد شيء من ذلك بالإحاطة ففي اللسان الدرك للحاق ، وقد أدركه ورجل درك مُدرك كثير الإدراك ، ونحو هذا في القاموس ، وشرحه ، وفي اللسان أيضاً ، والإدراك للحقوق يقال : مشيت حتى أدركته ، وعشت حتى أدركت زمانه ، وأدركته ببصري أي رأيته . هـ وهو نص في تفسير إدراك البصر بالرؤية ، ويؤيده أمور :

أن العرب تقول أدركت زمانه مع عدم الإحاطة بزمانه كما نص عليه صاحب اللسان ، ولربما قال أحدهم أدركت حياة فلان ، وهو لم يولد إلا في الزمن الأخير من حياته .

أن العرب تسمي المطر المتوالي بالمتدارك ، مع العلم أنه ليس المقصود منه أن كل ديمة منه تحيط بغيرها ، وإنما المقصود تلاحق الديم .

عدم مخالفة أحد في صواب قول من قال أدركه السهم ، ومن المعلوم أنه ليس المراد منه إحاطة السهم به ، ولو قال قائل أحاط به السهم لعد من هذيان الكلام .

مجيء الألفاظ المشتقة من الإدراك دالة على غير معنى الإحاطة كما في قوله تعالى : (حتى إذا أداركوا فيها) إذ ليس من المعقول أن يكون المراد إحاطة كل فوج من أهل النار بالآخر مع أن التفاعل يقتضي التشارك من الجانبين أو الجوانب وإنما المراد من الآية . تلاحق الأفواج في النار والعياذ بالله .

احتجاج أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - بقوله تعالى : (لا تدركه الأبصار) على عدم رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - ربه فقد أخرج الإمام الربيع في مسنده ، والشيخان في صحيحهما عن مسروق قال : كنت متكناً عند عائشة فقالت يا أبا عائشة : ثلاث من تكلم بوحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية قلت : ما هن قالت من زعم أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ، قال : وكنت متكناً فجلست فقالت يا أم المؤمنين ، انظريني ، ولا تعجليني ألم يقل الله عز وجل : (ولقد رآه بالأفق المبين) ، (ولقد رآه نزلة أخرى) ، فقالت : أنا أول هذه الأمة يسأل عن ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : (إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين رأيته منهبطاً من السماء

استحالتها ، ليعلم قومه الجواب باستحالتها . (١)

ثاني هذه الإشكالات هو حقيقة لن وسبق القول أيضاً أن الإباضية يفسرون لن بمعنى الإياس ، حيث يقول الربيع بن حبيب "لن حرف من حروف الإياس عند النحويين ، أي لن يراه أحد في الدنيا ، ولا في الآخرة" . (٢)

الإشكال الثالث : تعليق الرؤية باستقرار الجبل وقد سبق أن نقلنا تمسك المثبتين في ذلك ، ورد الإباضية عليهم .

الإشكال الرابع : قوله (فلما تجلى ربه للجبل) ، ويؤول الإباضية هذا التجلي ، يتجلى بعض آياته يقول الربيع بن حبيب : "وأما قوله : (فلما تجلى ربه للجبل) ، أي فلما تجلى ببعض آياته فلم يحتملها الجبل حتى صار دكا ، وخر موسى صعقاً" . (٣)

آخر الإشكالات في الآية : هو توبة موسى فيما أن موسى خر صعقاً أناب إلى ربه حال استيقاظه ؛ لأنه أحس باستعظام ما طلب من الله تعالى ، وقد بين الربيع هذا المعنى كما يلي : "عن ابن عباس ، عن جويبر ، عن الضحاك ، في قوله تعالى : (سبحانك تبت إليك) أي عن مسألتي أني أنظر إليك (وأنا أول المؤمنين) المصدقين بأنك لا يراك أحد . وقال مجاهد مثل ذلك" . (٤)

استدل الإباضية أيضاً بعدة أحاديث من السنة لكن عمدتهم ، في هذا الباب هو حديث عائشة رضي الله عنها - الذي سبق وأن أوردناه ، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم ير ربه ، بل كان الذي رآه ، هو جبريل عليه السلام ، وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم ير ربه ، فلا رؤية لبشر حينئذ مهما كان ، لا في الدنيا ، ولا في الآخرة .

وقد تكلم الإباضيون أيضاً عن حكم مثبتي الرؤية وقسموهم قسمين :

القسم الأول : القائلون بالرؤية في الدنيا وهؤلاء صنفان .

القسم الثاني : القائلون بجواز الرؤية في الآخرة وهم نوعان :

النوع الأول : من يقول بالرؤية دون تجسيم .

النوع الثاني : من يذهب إلى التجسيم .

يقول صاحب المشارق :

ومن يدن بها بكفر النعم

فاحكم له والشرك إن يجسم

قوله ومن يدن بها الخ) أي ، ومن يعتقدها ديناً ، فهذا حكمه ، وكذلك أيضاً من يعتقد ثبوتها على سبيل الاجتهاد حيث لم يخطئ مخالفه فيها ، فإنها ليست من المسائل الاجتهادية ، وإنما قيّد المصنف هذا الحكم بالدائن بها؛ لأنه لا يوجد قائل بها إلا وهو يخطئ من خالفه فيها .

اعلم أن معتقدي الرؤية صنفان :

(أحدهما) قالوا : إن الله تعالى يُرى في الدنيا ، والآخرة كل ولي شاء الله أن يراه ، وهؤلاء مشركون لمصادمة الكتاب ، وصنف منهم خصوا الرؤية في الدنيا لمحمد - صلى الله عليه وسلم - وهؤلاء مناقفون لتأولهم الكتاب بحديث وضع لهم أن محمداً رأى ربه ليلة الإسراء ، فخصصوا بهذا الحديث قوله تعالى : (لا تدركه الأبصار) (١) وهذا التخصيص باطل لأن هذا الخبر خبر آحاد لا يثبت به الاعتقاد

الصنف الثاني :

من معتقدي الرؤية قالوا: إن الله لا يرى في الدنيا أصلاً ، لا لولي ، ولا لنبي ، وإنما يرى في الآخرة خاصة وهؤلاء أيضاً صنفان:

أحدهما : قالوا : إنه يرى في الآخرة في جهة ، وحيز له جسم ووجه ويد كأجسامنا ، وأوجهنا ، وأيدينا وهؤلاء مشركون ؛ لمسأواتهم ربهم بخلقه فهم يعبدون صنماً يزعمونه رباً .

(١) الأنعام ، ١٠٣ .

(١) السلمي ، المشارق ج ١ ص ٢٦٦ مرجع سابق .
(٢) الربيع بن حبيب ، الجامع الصحيح ج ٣ ص ٢٢٢ ، عدد ٨٧٠ .
(٣) الربيع بن حبيب ، الجامع الصحيح ج ٣ ص ٢٢٢ ، عدد ٨٧٠ . باب في قوله تعالى (رب أنظر إليك)
(٤) المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة والباب ورقم الحديث .

وثانيهما: تستروا عن هذا التشبيه ، فقالوا : نراه في الآخرة بلا كيف أي بلا هيئة ، ولا حالة نكيفها ، وهذا فرار من صريح التشبيه مع الوقوع فيه معنى ، ولذا قال الزمخشري فيهم :

لجماعة سموا هواهم سنة
جماعة حمر لعمرى مؤكفة
قد شبهوه بخلقه فتخوفوا
شنع الورع فتستروا
بالبلكفة^(١)

وزيادة بلا كيف لم يقم عليها دليل من كتاب ، ولا سنة ، ولذا قال المحقق الخليلي رحمه الله تعالى في قصيدة له طويلة :

فالأى ما قالت بلا كيف ولا
قال النبي بذا فمن ذا أردفه
أترى مقالهم بلا كيف سوى
إفك يزداد لقائل ما أسخفه

وحكم هؤلاء عندنا أنهم منافقون ؛ لتأويلهم الكتاب ، وتعلقهم به ، وذلك أنهم تأولوا قوله تعالى : (لا تتركه الأبصار) بنفي الإدراك ..

قوله بكفر النعم متعلق بقوله فاحكم له أي فاحكم عليه بذلك وكفر النعم هو النفاق الظاهري

قوله ، والشرك معطوف على قوله بكفر النعم ، أي واحكم عليه بالشرك إن يجسم^(٢) .

والخلاصة كما نرى من هذا النص الذي أوردناه بطوله لأهميته أن الإباضية يرون أن القول بروية الله في الدنيا والزرع

(١) البلكفة : منحوت من قولهم "بلا كيف" ومن الملاحظ أن هذين البيتين اتخذنا محورا لرد ، والرد المضاد في كثير من أدبيات الفريقيين ، فقد رد ابن المنير مثلاً عليهما بقوله :
وجماعة كفروا بروية ربهم
وتلقبوا الناجين كلا إنهم
وقال أبو حيان :

شبهت جهلاً صدر أمة أحمد
وجب الخسار عليك فانظر منصفاً
أترى الكلام أتى بجهل ما أتى
ولتى شيوخك ، ما أتوا عن معرفة
إن الوجوه إليه ناظرة بذا
نطق الكتاب وأنت تنطق بالهوى
ونظر أيضاً : رد الجاربردي ، التاج السبكي ، وأبو الحسن البكري ، حاشية محمد الأمير
على شرح الجوهرية ، ١٠٩ ، ١١٠ . مرجع سابق .

(٢) السلمي ، مشارق نور العقول ج ١ ص ٣٩٢-٣٩٤ مرجع سابق .
٧١

بوقوع ذلك شرك . والقول برويته تعالى بالبصر على مثال المبصرات في الآخرة إشراك كذلك ، وأما من أثبت الروية في الآخرة ، بلا حالة تكيفها فهو منافق لتأوله الكتاب .

أما أهل السنة فلم أجد من تكلم في تكفير منكري الروية من المعتزلة والإباضية وغيرهم سوى البغدادي والذي نقل عن أهل السنة تكفير من أنكر الروية^(١) ثم ذكر أن الشافعي أشار إلى بطلان صلاة من صلى خلف النافي للروية .^(٢)

(تعقيب)

رغم كثرة النزاع في هذه المسألة يلاحظ أن كلاهما على وفاق في نقاط ، ربما تكون هي الأساس في الموضوع .

أولاً : اتفاق الجميع هنا على أنه غير مفهوم عقلاً أن البصر ، وهو طاقة محدودة ، يريد أن يبصر الله تعالى ، الذي يتفق الجميع هنا أيضاً أنه لا يمكن أن يُحدَّ ، ولذلك مثبتو الروية تصوروا روية بلا كيف للخروج من هذا اللامعقول بينما أراح الإباضية أنفسهم من أول الطريق ، ونفوا الروية وأولو نصوصها .

ثانياً : كلاهما يتكلم بمنطق التنزيه ، أو ينطلق من منطلقه ، فالإباضية ينفون الروية ؛ لأنها في نظرهم تؤدي إلى التحيز ، والجسمية ، بينما المثبتون للروية يثبتونها مع تأكيدهم على نفي التحيز ، والجسمية ، وغيرها مما لا يليق بذات الله - سبحانه وتعالى - . يقول الإمام محمد عبيد : "إن مسألة الروية قد اشتد النزاع فيها ثم انتهى إلى وفاق بين المنزهين ، لا مجال معه للتنازع ، فإن القائلين بجواز الروية من أهل التنزيه متفقون أن الروية لا تكون على المعهود من روية البصر المعروفة لنا في مجرى العادة ، بل هي روية لا كيف فيها ، ولا تحيد ، ومثلها لا يكون إلا يبصر يختص الله به أهل الدار الآخرة ، وتتغير فيه خاصته المعهودة في الحياة الدنيا ، وهو ما لا يمكننا معرفته - والمنكرون لجوازها لم

(١) عبد القاهر بن محمد بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ -) ، الفرق بين الفرق ص ٣١٤ مرجع سابق .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥١ .

ينكروا انكشافاً يساويها - فسواء كان ذلك بالبصر غير المعهود أو بحاسة أخرى فهو في المعنى يرجع إلى قول خصومهم (١).

ولكن مني الإسلام يقوم يحبون الخلاف ، والله فوق ما يظنون" ثالثاً وأخيراً : لا أظن أن القول بثبوت الرؤية أو بمنعها بهذا المعنى - يستدعي القول بالتكفير أو التفسيق خاصة مع وجود التأويلات ، وتطرق الاحتمالات إلى تلك المستندات ، وهذا رأي كثير من العلماء منهم مثلاً : القاضي عبد الجبار وهو من رجالات المعتزلة الكبار ، الذي ينفون رؤية الله تبارك وتعالى .

لكنه مع ذلك يقول : "القول بأنه تعالى يرى وإن كان غلطاً عظيماً ... فإنه لا يوجب كون القائل به جاهلاً بالله حتى يكفر من هذا الوجه" . (٢)

وإذا كان أهل السنة يثبتون الرؤية - لا بلوازمها كما يفهم من كلامهم - لما يترتب عليها من المحال في حقه تعالى ، وإذا كانت الإباضية ينفون الرؤية ؛ لأن لوازمها تقتضي المحال أيضاً فهل معنى ذلك أن النفي والإثبات لم يتواردا على شيء واحد ؟ يبدو لي أن هذا صحيح ، والفرق بينهما حينئذ هو فرق في احترام كل منهما لأصول منهجه ، فالسلفيون يحترمون ما جاء به النص ، والإباضية يؤولونه إذا تعارض مع قواعد منهجهم .. والله أعلم .

ثامناً : صفات الله تعالى عند الإباضية

تمهيد :

لقد كانت مسألة الصفات من المسائل التي نالت كثيراً من اهتمام المسلمين ، وغنايتهم ، وشغلت كثيراً من فكرهم ، وبحوثهم ، وأعملوا فيها النظر في محاولة لفهم الصلة بين الذات الإلهية ، وصفاتها .

لقد حوى القرن الكريم الكثير من الآيات التي تصف البارئ سبحانه بصفات مختلفة : فكان لا بد من القول ، والتسليم بنسبة هذه

(١) محمد عبده ، رسالة التوحيد ص ٢٠٣-٢٠٤ ، الطبعة الرابعة عشرة ، ١٣٧١ هـ ، تحقيق محمد رشيد رضا ، مكتبة الحلبي .
(٢) القاضي عبد الجبار ، المنفى في أيوب للتوحيد والعدل ج ٤ ص ١٩٦ مرجع سابق .

الصفات إليه - سبحانه ، وتعالى - على الوجه اللائق بجلال الله تعالى .

ولما كان الحال في الشاهد منا أنه إذا اتصف بصفة طرأت عليه ؛ فإنه لا يسعنا إلا الحكم عليه بزيادة هذه الصفة ، بدلالة طرؤها عليه ، وجواز انفكاكها ، وزوالها والحكم بمغايرة تلك الصفة للذات وزيادتها عليها ، وهذا أمر لا شك فيه في حق الشاهد منا فهل الحال كذلك في حق الله ؟

١- موقف الإباضية من الصفات على وجه العموم :

يتفق الإباضية مع أهل السنة في القاعدة المنهجية التي يضعونها لمعالجة مسألة صفات الله تعالى ، وهي : أن نصف الله سبحانه وتعالى بما وصف نفسه في كتابه ، وكذلك يتفقون معهم في الاعتقاد أن الصفات التي وصف الله بها نفسه ، والتي استحقها من جهة العقول واللغة هي صفات حقيقية ، وليست تقال عليه على سبيل المجاز .

يقول القلهايتي : "وقد أجمع أهل الصلاة أن الله واحد لم يزل وما سواه محدث ، مخلوق . فافهموا ، وصفنا ... ومن جعل علم الله محدثاً أثبت أنه لم يكن يعلم ، ثم علم ، تعالى الله عن هذه الصفات علواً كبيراً ، بل هو العالم الذي لم يزل عالماً بما يكون ، وقادراً حياً ، قيوماً سميعاً بصيراً ، كما وصف في كتابه لا نصفه إلا كما وصف نفسه في كتابه ، من أسمائه أنه : (الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السماوات وما في الأرض) (١) فأخبر بأنه الله الحي ، القيوم ، وأثبت له الحياة ، ونفى أن يكون معه إله غيره بقوله (لا إله إلا هو لا تأخذه سنة ولا نوم) ، نفى عن نفسه ما يجري على الخلق من السنة والنوم ، له ما في السماوات ، وما في الأرض يعني ذلك كله له ، وببده كما قال : بيده ملكوت كل شيء ، وقال : وهو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا إله إلا هو الملك ، القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر - سبحانه الله عما يشركون - نزه نفسه عن صفات المخلوقين ، في هذه الأشياء كلها ، وقال هو الله

(١) سورة البقرة ، ٢٥٥ .

الخالق ، البارئ ، المصور ، له الأسماء الحسنى ، يسبح له ما في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم". (١)

إلا أن الإباضية لم يلتزموا بهذه القاعدة على الإطلاق ، بل كانوا أقرب ما يكون إلى طريق المعتزلة في عرض الصفات الإلهية.

"ويقال أن الله نور على ما قال الله -تعالى- ، واستعمله المسلمون ، وإنما قال ذلك توسعاً ومجازاً فقال تعالى أنه نور السماوات ، والأرض مجازاً إذ كان به يهتدي أهل السماوات ، والأرض في دينهم ، ومصالحهم كما يهتدون بالنور ، والضياء". (٢)

فلا يجوز عندهم أن يوصف الله سبحانه وتعالى : بأنه متين ، ولا مؤمن ، ولا مستبصر ، ولا شجاع ، ولا ناطق ، ولا بليغ ، ولا ملبح ، ولا حسن ، ولا نبيل ، ولا عاقل. (٣)

الإباضية أيضاً يؤكدون على نفي مماثلة الله للمخلوقات ، فهم يسمون ابن تيمية ومدرسته ومثبتي الصفات الخبرية صفاتية، وحشوية ، ومشبّهة ، وقد سموهم صفاتية؛ لأنهم يثبتون لله صفات خبرية كالوجه ، واليدين "ومن اعتقادهم لخالقهم أنه على العرش استوى ، وتأولوا الآيات المتشابهات على غير تأويلها كقوله : (الرحمن على العرش استوى). (٤)

وكذلك (خلقت بيدي) (٥) ، وكذلك (وجاء ربك) (٦) ، وقوله : (بل يده مبسوطتان) (٧) ، (٨) ويذهب الإباضية إلى أن مذهب الصفاتية يؤدي إلى التشبيه بقول القلّهاتي : (واعلم أن الله سبحانه وتعالى نفى عن نفسه شبه المخلوقين بأية محكمة غير متشابهة ، ولا متصرفة في المعاني وهو قوله : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير). (٩)

(١) القلّهاتي ، الكشف والبيان ، ج ١ ص ٧٠ مرجع سابق .

(٢) المرجع السابق ، ج ١ ص ١٩٢ .

(٣) المرجع السابق ، ج ١ ص ٢١١-٢٢٢ .

(٤) طه ، ٥٠ .

(٥) ص ، ٧٥ .

(٦) الفجر ، ٢٢ .

(٧) المائدة ، ١٦ .

(٨) القلّهاتي ، الكشف والبيان ج ٢ ص ٣٥٨ مرجع سابق .

(٩) التورى ، ١١٠ .

قال أهل الاستقامة المؤمنون: قد جعل الله من وصفه بصفة خلقه ، وقد أخطأ من اكتنته ، ومن قال كيف ؟ فقد شبهه ، ومن قال لم فقد أعلّه ، ومن قال إلام فقد ناهاه ، ومن قال متى فقد وقته ، ومن قال حتام فقد جزأه ، ومن جزأه فقد بعضه ، ومن بعضه فقد ألد فيه ، ومن ألد فيه فقد أشرك به . وعن علي أنه قال : من شبه الله فقد حده ، ومن حده فقد عدّه ، ومن عدّه فقد ناهاه ، ومن ناهاه فقد أبطله ، ومن أبطله فقد جثته ، ومن جثته فقد كيفه ، تعالى الله رب العالمين ليس كمثله شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع البصير !! وإنما شبه الله -تعالى- من جهل اللغة ، واتساع العرب فيها حين وجد ذكر النفس ، والوجه ، والعين ، واليد ، والقبضة ، واليمين ، وغيره ، ولكل من هذه المعاني تفسير يبطل ما ذكره ، وتأولوه ، وذهبوا إليه من التشبيه". (١)

٢ أحكام الصفات عند الإباضية:

يرى الإباضية أن الصفات هي عين الذات ، أي أن "مدلول صفاته الذاتية هي ذاته العلية ليس غيره عز وجل ؛ لأنها لو كانت غيره للزم إما أن تكون موجودة قبله وهو باطل ، لاستلزامه أن يكون الله تعالى جاداً تعالى عن ذلك ، وإما أن تكون موجودة بعده ، وهو باطل أيضاً لاستلزامه أن تكون الذات -تعالى- قبل وجود تلك الصفات غير متصفة بالكمالات ، فيلزم اتصافها بالنقص ، وإما أن تكن مقارنة له في الوجود ، وهو باطل أيضاً لاستلزامه تعدد القدماء ، والقول بتعدد القدماء كفر وبه كفرت النصارى". (٢)

وهذا النص يؤكد أن الإباضية أكدت صفات الكمال لله عز وجل بأنها جوهره أي ذاته فأنه قادر بذاته - أي أن ذاته كافية في التأثير في جميع المقدورات فصفات الله - عز وجل - هي عين ذاته؛ لأن الله قديم ، وصفة القديم مثله في القدم فإذا كانت شيئاً غيره كان هناك قديمان ، أو أكثر ، وهو تصور يتنافى مع أصل التوحيد ؛ ولا يجوز اعتبار الصفات مستقلة محدثة إذ يصبح الله تعالى محتاجاً إلى أعراض ، وأجزاء ، ويغدو مركباً فعلى تسليم أن تكون صفاته الذاتية

(١) القلّهاتي ، الكشف والبيان ج ٢ ص ٣٦٠-٣٦١ مرجع سابق .

(٢) السنائي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٤٦ مرجع سابق .

(٣) السنائي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٤٦ مرجع سابق .

(٤) السنائي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٤٦ مرجع سابق .

غير ذاته يلزم أن يكون الرب تعالى محتاجاً إلى ذلك الغير ناقصاً بدونه ، تعالى الله عن ذلك" (١) .

يقول الثميني : "اشتهر الخلاف في أن صفاته تعالى عين ذاته، أو زائدة عليها ، فذهب أصحابنا، والمعتزلة ، والحكماء ومن حدا حذوهم إلى الأول ، وذهب الأشاعرة إلى الثاني" (٢)

ويحاول الشيخ الإباضي تيرئة المعتزلة ، ومعهم الإباضية من اتهام الأشاعرة لهم بأنهم أثبتوا الذات بدون الصفات فيقول : "وأنت خبير بأن ما نسبوه إلى المعتزلة من نفي الصفات ، فهي شهادة زور ، وإفك ، وإنما نفوا زيادتها" (٣)

ويقول : "أعلم إن ما نسبوا إلى المعتزلة ، فهو مذهب الحكماء ، لقولهم بالعلة أو الطبيعة ... ، وكيف يسوغ لأحد ممن يدعي الإسلام ظاهراً أو باطناً أن ينفيها (الصفات) مع اعترافه بأنه فاعل مختار ؟ ... ، وما ذهبت إليه الأشاعرة من كثرة الاعتبارات ، وجعل تلك المعاني قائمة بالذات المقدسة ، دعوى لم يقم عليها برهان ، وإنما هو انعكاس أشعة أبصارهم من ذواتهم إلى الذات العلية ، فأثبتوا لها ما لذواتهم من حلول المعاني بها" (٤)

٣ الصفات الخيرية

الصفات الخيرية هي الآيات ، والأحاديث التي وردت وتشير إذا أخذت على ظواهرها - إلى التجسيم ، وتشبيهه الله تعالى بمخلوقاته .

فمنها ما ينسب إلى الله تعالى - إذا حملت على ظواهرها - الأعضاء والحواس ، ومنها ما يصفه تعالى بالوجود في مكان ، والتحرك ، والانتقال من مكان إلى مكان ، وذلك مثل : الاستواء على العرش ، والفقوية ، والمجيء ، والإتيان ، والنزول إلى السماء الدنيا ، والوجه ، والعين ، واليد . ومنها ما ينسب إلى الله - تعالى - مثل ما للإنسان من انفعالات، والعواطف البشرية: كالحب، والكراهية، والبغض، والفرح ، والغضب ، والضحك ، والعجب ... الخ .

(١) المرجع السابق ، ج ١ ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) الثميني ، معالم الدين ج ١ ص ٢١٦ مرجع سابق .

(٣) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٨ .

(٤) المرجع السابق ، ج ١ ص ٢١٨ .

وسنتكلم أولاً عن موقف الإباضية إجمالاً في هذه الصفات ، ثم نفصل رأيهم في بعض هذه الصفات .

الواقع أن الإباضية يرون تأويل هذه الصفات على وجه يليق بجلال الله تعالى .

ففي الجامع الصحيح للربيع بن حبيب بعنوان تنبيهه : "فإذ سأل المسترشد عن تفسير الآي المتشابهات والدلالة على معانيها من قول الله عز وجل : (الرحمن على العرش استوى) (١) وقوله : (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) (٢) وقوله : (بل يدها مبسوطتان) (٣) وقوله : (لما خلقت بيدي) ، (٤) وما أشبه ذلك من كتاب الله الذي فسرناه في ما مضى من كتابنا بالرواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والصحابة والتابعين بإحسان ، فقال السائل ما الدليل على صدق تفسيركم؟ ، وما الشهادة عليه من الكتاب واللغة المعقولة؟ فإنما خاطبنا الله بما نعقل ، وإلا فليس للمخاطبة عندنا معنى في الاستواء واليد والعين وما أشبه ذلك ، ولا يجوز أن يكون إلا على ما نعقل .

قل للسائل : إن جميع ما سألت عنه متشابه لا يدرك علمه بظاهره ، ولا بنصه لأن النص واحد والمعاني متباينة ، فلا بد من كشف معانيها وإيضاح سبلها ، وقد قال رسول الله ﷺ : "ما من كلمة إلا ولها وجهان فاحملوا الكلام على أحسن وجوهه" وقل لمن يتفقه الرجل حتى يرى للقرآن وجوهاً . وقال حسن : تعلموا العربية وحسن العبارة .

وقيل : "ليس من كلمة إلا لها وجه ، وقفا ، وظهر ، وبطن ، وإنما معنى ذلك عندنا الكلام المتشابه الذي يتفق لفظه ويختلف معناه" (٥)

وما تزال المصادر الإباضية من ذلك الحين إلى يومنا هذا تسلك نفس المسلك ، فتعرض لهذه القضية عند الرد على المشبهة ، وتقرء فصولاً خاصة : لتفسير ما يدل ظاهره على التجسيم في القرآن

(١) طه ، ٥ .

(٢) الفجر ، ٢٢ .

(٣) المائدة ، ٦٤ .

(٤) ص ، ٧٥ .

(٥) الربيع بن حبيب ، الجامع الصحيح ج ٣ ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

الكريم ، والسنة النبوية المطهرة، ومبدأ هذه المصادر اللجوء إلى التأويل اعتماداً على المجاز وعلى العرف اللغوي، وعدم الوقوف عند الظاهر .

يقول السالمي تحت عنوان "في تفسير ألفاظ تعلقت بها المشبهة من كتاب الله" ، يقول : "وهي ألفاظ ذكر المصنف منها لوجه، والعين واليد ، والقبضة ، والاستواء ، والجد، والمكر ، وأهمل أشياء منها الجنب كما في قوله تعالى : (أن تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله) ، ومعناه في أمر الله ، إذ لا يصح تأويلها بغير ذلك : لأن الندم إنما يقع على ترك الأوامر ، وارتكاب المناهي، والعرب تطلق الجنب على الأمر ، قال الشاعر :

أما تتقين الله في جنب عاشق له كبد حري وعين ترقق

فقط قوله من تأولها إن الله جسم، وقول من زعم أن الله صفة تسمى الجنب لا تعرف ما هي ؛ لأنهم إما أن يحملوها على الجنب الذي تعرفه العرب حقيقة ، فيلزم التجسيم ، أو مجازاً ، فيلزم ما قلنا، أو على جنب لا تعقله العرب فيلزم الخطاب بما لا يعقل" . (١)

ويعلق الشيخ الخليلي تعليقاً يلخص فيه مذهب الإباضية نوره على طوله لأهميته ، يقول : "خلاصة مذهب أهل التشبيه حمل الآيات، والأحاديث على ظواهرها ومنع تأويلها بما تدل عليه القرائن، ومدار اعتماد أكثرهم على إنكار المجاز ، وهم في ذلك على طرائق، فمنهم من ينكره في كلام العرب رأساً ، ومنهم من يثبتته في كلام العرب ، وينفيه من الكتاب والسنة، والغريب أنك تجد أحدهم يناقض نفسه فينكره تارة ، ويثبتته أخرى بحسب ما يميله عليه الهوى ولعمري إن إنكار المجاز رأساً ، أو إنكاره من كلام الله ، وكلام رسوله - صلى الله عليه وسلم - ليس هو إلا مكابرة صريحة للعقل وتحدياً سافراً للواقع الذي لا يحتاج في وضوحه إلى دليل :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

فإن المجاز ليس مقصوراً على لغة من اللغات ، وإنما هو من محاسن جميع اللغات، وبه يستطيع المتحدث بها أن يجاري أساطينها

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ - ص ٣٩٧ - ٤٠٠ مرجع سابق .

في مضمار البلاغة، وإنكاره في كلام الله ، وكلام رسوله دعوى لم يقم عليها دليل ، ويترتب عليها إخراج القرآن ، والحديث عن أسلوب الكلام العربي المبين ، وسلبها بلاغة اللسان العربي ، وأقوى دليل ، وأوضح حجة على وقوع المجاز في الكتاب العزيز ؛ والحديث الشريف ، فكم مخبر في كلام الله سبحانه الأمر بالتقوى بلفظ "اتقوا الله" ونحوه ، ومن المعلوم أن كلمة اتقي - في أصل وضعها - بمعنى تجنب؛ لأن اتقى على وزن افتعل مطاوع لوقاه بقيه بمعنى جنبه ، وليس من المعقول أن يكون المراد من الأمر بتقوى الله تجنب ذاته تعالى ، وإنما المراد تجنب سخطه بفعل أو امره، وترك نواهيه ، ومن المجاز في القرآن قوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً) ، وإلا فأين الحبل الذي أمرنا بالاعتصام به ؟ فإن قيل هو دين الله فالدين لم تعد تسميته حبلًا، ومنه قوله سبحانه (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الأسود من الفجر) ، فإن الخيط معروف ولكن المقصود في الآية من الخيط الأبيض ضياء النهار ومن الخيط الأسود ظلام الليل ، كما فسرها النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث عدي بن حاتم - رضي الله عنه - ولو كان هذا الاستعمال حقيقة ، لما اشتبه الأمر على عدي ، ومنه قوله عز من قائل في وصف كتابه العزيز (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) وليس للقرآن يدان محسوستان، ولا خلف حقيقي ، ومنه قوله سبحانه : (أولئك كتب في قلوبهم الإيمان) ومن المعروف بالبدية أنه ليس المراد منه أنه أخذ القلم ، وخط في قلوبهم الإيمان كما يخط الكتاب في الصحيفة ، ومنه قوله عز وجل : (فامشوا في مناكبها) مع أن الأرض لا مناكب لها وهو في القرآن أكثر من أن يمكننا استيفؤه .

هذا وإذا ألقينا نظرة إلى الآيات المتشابهة التي يتعلق بظواهرها المشبهة، رأينا ترك تأويلها يفضي إلى تناقض فظيع في آيات الذكر الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وكذلك الأحاديث النبوية ، فماذا عسى أن يقال - مع عدم التأويل في قوله تعالى (كل شيء هالك إلا وجهه) هل يقال بهلاك الذات العلية وبقاء الوجه ؛ لأن الذات لم تستثن ، وإنما استثني الوجه ، أما دعوى بعض المتحذلقين أن ذكر الوجه في الآية دليل على أن الذات العلية لها وجه ، وأن حمل الوجه في الآية على معنى الذات لامتناع إطلاق أي اسم على شيء مجازاً - إلا إذا كان فيه أصل معنى ذلك الاسم

فهي دعوى لم يقم عليها دليل ، بل الواقع يردّها فالله تعالى يقول في القرآن ((لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)) وهل أصل اليد موجود في القرآن ، ويقول سبحانه في الأرض ((فامشوا في مناكبها)) مع أن الأرض لا مناكب لها ، ويقول الشاعر :

وفي يدك السيف الذي امتنعت به صفاة الهدى من أن ترق فتخرقا
وهل للهدى صفاة يخشى عليها أن ترق فتخرق ، ويقول الآخر :

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

ومن المعلوم أن الشمال لا يد لها والغداة لا زمام لها ونحو هذا كثير

وتتجلى ضرورة التأويل في قوله سبحانه : (فأينما تولوا فثم وجه الله) فإن المجسمين يحصرون الذات العلية في جهة العلو فوق العرش لقوله سبحانه (الرحمن على العرش استوى) والآية الأولى - إن لم تؤول - أفادت أن الإنسان أينما ذهب في هذه الأرض فهناك وجه الله ، وفي هذا ما يقتضي أن وجه الله سبحانه يتدل من عرشه إلى أرضه عام لكل جوانب الأرض ، ولا أظن أحدا ممن لا يتأول يقول بذلك ، وإنما يرجعون إلى ما فرّوا منه من التأويل ، كما يتأولون قوله سبحانه : (وهو معكم أينما كنتم) فيجعلون هذه المعية معية العلم والإحاطة وذلك عين التأويل ، وماذا عسى أن يقولوا - إن منعوا التأويل - في قوله تعالى ((فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا)) هل يزعمون مجيئه إليهم بذاته كما زعموا وقوع ذلك يوم القيامة لقوله سبحانه ((وجاء ربك)) وكيف يسوغ تأويل هذه ويمتنع تأويل تلك ، اللهم هذا بهتان عظيم ، ولنت شعري ماذا عسى أن يقولوا - إن حملوا كل الآيات والأحاديث على ظواهر ألفاظها - في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول الأمين عليه أفضل الصلاة والتسليم أنه قال : ((إن الله تعالى قال: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها ، ولئن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذني لأعيذنه)) فإنه يلزمهم أن يكون الله سبحانه سمع العابد الناسك وبصره ويده ورجله فيكون العابد بعد ارتقائه مراتب العبادات وتقربه إلى خالقه بأنواع التفلات لا يعبد إلا سمعه

وبصره ويده ورجله التي هي أجزاء من حقيقته وهل هذا إلا عين المحال ، ورأس الشرك والضلال ، وماذا عسى أن يقول في قوله سبحانه فيما حكى عنه نبيه الأمين صلى الله عليه وسلم ((من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا ، ومن أتاني يمشي أتيته أهروا)) ولا ريب أن إخراج أمثال هذا الكلام من قاعدتهم في منع التأويل كسر للحجر الذي افترضوه على أنفسهم وعلى الناس أجمعين .

ومن العجب أنك تجدهم يثبتون لله سبحانه - تمشياً مع قاعدتهم - من صفات النقص ما صرح القرآن بنفيه عن الله : كالنسيان الذي يصفون به الله سبحانه أخذاً من قوله (نسوا الله فنسيهم) كأنهم لم يقرع مسامعهم قول العزيز الحكيم (وما كان ربك نسيا) وصدق الله سبحانه (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) فهم يتركون الآيات المحكمات التي هي أم الكتاب ، ويتبعون ما تشابه من آياته التي يجب رد تفسيرها إلى المحكمات - وهو المصطلح عليه بالتأويل - حرصاً على سلامة الآيات من التناقضات التي يتعالى عنها كلام الله ، وحملوا لكلام الله على ما تقتضيه قواعد اللسان العربي المبين الذي شرفه الله بجعله لسان كتابه ، ولسان نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام^(١)

نماذج من الصفات الخيرية ورأي الإباضية فيها

١- الاستواء :

الإباضية : عارضوا بشدة من ذهب إلي فهم الآيات حسب الظاهر اللغوي وهو الاستقرار ، وأولوا النصوص حسب السياق ، وحسب ما يتماشى وعظمة الله تعالى .

فقوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى)^(٢) ونحوها من الآيات هو بمعنى الملك ، وهذا المعنى هو الذي قال به المحققون من المفسرين ، وعبروا عنه بالاستيلاء وأنشدوا عليه قول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهوراق

(١) السالمي : مشارق أنوار العقول ، ج ١ ص ٣٩٧-٣٩٩ بياض والكلام للمعلق للشيخ الخليلي مفتي عمان .
(٢) طه ، ٥ .

ولنا في غاية المراد:

وإنما الاستواء ملك ومقدرة له على كلها استيلاء وقد عدلا كما يقال استوى سلطانهم فعلاً على البلاد فحاز السهل والجبال

وتحصير ذكر العرش بالاستيلاء ، مع أنه تعالى مستول على جميع المقادير ؛ لأن العرش أعظمها ، وإذا كان مستولياً على أعظمها ، فهو مستول على أحقرها بطريق الأولى .

لا يقال أنه يلزم على تفسير الاستواء بالاستيلاء ، والملك أن يكون هنالك محاولة ، ومزاولة حتى ملكه ، واستوى عليه (لأننا نقول) لا نسلم ذلك للزوم لأن ما ذكرتموه ليس مدلول اللفظ ، وإنما هو من مألوف الوهم ، وذلك أن الحس شاهد أن استيلاء بعضنا على بعض مقرون غالباً بمحاولة ، ومزاولة ففضى الوهم بذلك وقد تقدّم أن الله لا يشابه خلقه في ذات ولا صفة ولا فعل " (١) .

ويقول القاهناتي في تفسير هذه الآية : (الرحمن على العرش استوى) : قال أهل الاستقامة : معنى استوى استولى عليه بالملك والتدبير والقهر ، وخص العرش بذلك تشريفاً لذكره بالخصوص والعرب تقول : استوى الخليفة على ملكه ، واستوى فلان على ماله" (٢) .

وتستند هذه المصادر إلى ما جاء عن ابن عباس في الجامع الصحيح للربيع بن حبيب : "قال جابر بن زيد سئل ابن عباس عن قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فقال : ارتفع ذكره وثناؤه على خلقه لا على ما قال المنددون إن له أشباهاً وأندادا ، تعالى الله عن ذلك" (٣) .

وعلى ما ذكره الحسن في قوله تعالى : (ثم استوى إلى السماء وهي دخان) (٤) أي استوى أمره وقدرته إلى السماء ، وقوله تعالى : (ثم استوى على العرش) (٥) يعني استوى أمره وقدرته ولطفه فوق

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ مرجع سابق .
(٢) القاهناتي ، الكنف والبيان ج ١ ص ١٨٣ مرجع سابق ، وأنظر : الحممسي ، زاد

المستقر ص ٤٨ مرجع سابق .
(٣) الربيع بن حبيب ، الجامع الصحيح ج ٣ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ عدد ٨٧١ .

(٤) فصلت ، ١١ .
(٥) الفرقان ، ٥٩ .

خلقه ، ولا يوصف الله بصفات الخلق ، ولا يقع عليه الوصف كما يقع على الخلق" (١) .

٢- النزول :

لم يرد لفظ النزول في القرآن الكريم ، وإنما ورد في السنة ، أخرج البخاري : قال : "حدثنا إسماعيل ، حدثني مالك ، عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : ينزل ربنا -تبارك وتعالى- إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفري فأغفر له ؟" (٢) .

الإباضية يؤولون هذا الحديث بناء على منهجهم في تأويل الآيات والأحاديث .

فلسفة الإباضية في هذا الباب واضحة غاية الوضوح إذ تعتمد على سياق النص ، وعلى ما في اللغة من المجازات والاستعارات وتختلف اختلافاً جذرياً عن الذين ينفون المجاز ويثبتون الظاهر .

يقول العلامة السعدي : "زعمت المشبهة ؛ أن الله تبارك وتعالى ينزل ليلة النصف من شعبان ، فوصفوه -سبحانه- بالحدود والنزول ، والانتقال من مكان إلى مكان ؛ لأن النازل لا يكون إلا في مكان دون مكان ، وكل من حوته الأماكن فهو محدود ، وكل محدود مختلف ، وكل مختلف متغاير ، وكل متغاير لا يشبه بعضه بعضاً ، وكل من كان زائلاً منتقلاً عن بعض تدبيره بنفسه غائباً ؛ لأنه إذا زال إلى المشرق زال عن تدبيره بالمغرب ، وإذا غاب إلى المغرب غاب عن تدبيره بالمشرق ، وإذا كان في سماء الدنيا غاب عن تدبيره في سائر السموات ، وكانت الأشياء به محيطة ، والأماكن له حاوية ، وقد قال الله تعالى : (وهو معكم أينما كنتم) ، وقال : (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم)" (٣) .

ويقال لهم : إذا كنتم تزعمون أنه ينزل ليلة النصف من شعبان ، وقد مضى شعبان ، فهل علمتم أنه عاد إلى العرش بعد

(١) الربيع بن حبيب ، الجامع الصحيح ٣ ، ٣٦ ، عدد ٨٧٢ .

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري ، الصحيح . كتاب التوحيد .

(٣) المجادلة ، ٧ .

النزول؟ فإن قالوا : نعم ؛ قيل لهم ، وما علمكم أنه عاد إلى العرش ؟
فإن قالوا : إذا قد علمنا أنه عاد إلى العرش ؛ قيل لهم : أفي حديثكم
الذي رويتم أنه ينزل ويعود ؟ فإن قالوا : لا ؛ قيل لهم : فما علمكم
بأنه ينزل ويعود وليس ذلك في حديثكم ؟ (١)

٣- اليد :

الإباضية فسروا اليد "بمعنى القدرة ، لا بمعنى الجارحة فإنها
وإن كانت هي حقيقة اليد ؛ فحمل الآيات عليها محال لما يلزم من
تشبيهه الله تعالى بخلقه" (٢)

يقول القلهاتي : "وأما اليد فعلى معان : منها الملك ، والقدرة ،
والمَنْ والعطية .

ويد الشيء هو الشيء نفسه ، قال الله تعالى : (يا إبليس ما
منعك أن تسجد لما خلقت بيدي استكبرت) (٣) أي توليت أنا
خلقه.....

وأما اليد التي يراد بها الملك ، فقولهم : الملك في يد فلان ،
والمال ، والأمر في يد فلان ، يريدون أن فلاناً مالك له ، وقادر عليه
وأما اليد التي يراد بها النعمة ؛ والعطية ؛ فقولهم : عندك يد ،
ولك عندي يد ، يعني نعمة ، ومنة ، ويصدق ذلك قوله تعالى : (إن
الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم) (٤) يعني منة الله
فوق منتهم . واليد ؛ القوة .

فأما اليد التي هي جارحة من جوارح المخلوقين ، فهي منفية
عن الله -تعالى- وقوله -تعالى- : (بل يدها مبسوطتان) (٥) ، أي
نعتمه وقدرته دائمتان لا يقبضهما شيء ، واليد هاهنا النعمة ؛ وقيل :
معناه ، بل يدها مبسوطتان ، يعني : نعمة الدين ، ونعمة الدنيا" (٦)

(١) جميل بن خميس السعدي ، قاموس الشريعة الحاوي طرقها الواسعة ، ج ٥ ص ٢٩٩ ،
طبعة وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(٢) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ مرجع سابق / القلهاتي ،
الكشف والبيان ج ١ ص ١٣٩-١٤٢ مرجع سابق / السعدي ، قاموس الشريعة ج ٥
ص ٢٧١-٢٨٠ مرجع سابق / الحممتي ، زاد المسافر ص ٤١ ، ٤٢ مرجع سابق .

(٣) ص ٧٥ ،

(٤) الفتح ، ١٠٠ .

(٥) المائدة ، ٦٤ .

(٦) السعدي ، قاموس الشريعة ج ٥ ص ٢٧١ ، ٢٧٢ مرجع سابق .

٤- الوجه :

الإباضية يؤولون الوجه حيث ورد مضافاً إلى الله - سبحانه
وتعالى- بمعنى الذات ، فقوله -تعالى- مثلاً (كل شيء هالك إلا
وجهه) (١) "أي إلا ذاته تعالى ، أي كل شيء هالك إلا هو ، والعرب
تطلق الوجه على الذات كما في وجوه يوم بدر ، البيت وتطلقه على
غير الذات ، وفي إطلاقه على الذات مجاز إرسالي علاقته إطلاق
اسم الجزء على الكل ، وإرادة حقيقته في حقه تعالى محال ... فوجب
المصير إلى المجاز ، والقول بأن الله تعالى صفة ذاتية ليست بجارحة
تسمى الوجه مما لا يعقل فهو باطل" (٢)

يقول الحممتي . فإن سأل سائل عن قوله سبحانه وتعالى :
(فأينما تولوا فثم وجه الله) (٣) ، ما معناه ؟

قيل : فثم الله ، ليس له معنى غير ذلك ، لأن الوجه المصور
منفي عن الله عز وجل ، لأن كل صورة محدثة ، وكل محدث
مخلوق ، والله سبحانه وتعالى خالق ، وما سواه مخلوق ، والصور
تتشابه ، وتتماثل ، وهو : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) (٤) ،
ولا يشبهه شيء ، ولا هو يشبه شيئاً ، وكذلك قوله تعالى : (كل شيء
هالك إلا وجهه) (٥) أي إلا هو ، وقوله تعالى : (إنما نطعمكم لوجه
الله) (٦) ، وللوجه معان كثيرة ، وتفسير طويل ، تركته اختصاراً .

فإن كنت أيها العبد ، مؤمناً بالله ، وموحداً له ، فانف عنه كل
صفة لا تليق به من صفات الحادث ، ولا تصفه إلا بما وصف به
نفسه ، أنه (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) (٧) . (٨)

(١) القصص ، ٨٨ .
(٢) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٤٠٢ مرجع سابق / القلهاتي ، الكشف
والبيان ج ١ ص ١٣٥ ، ١٣٦ مرجع سابق / الحممتي ، زاد المسافر ص ٣٩-٤٠
مرجع سابق .

(٣) سورة البقرة ، ١١٥ .

(٤) الشورى ، ١١ .

(٥) القصص ، ٨٨ .

(٦) الإنسان ، ٩ .

(٧) الشورى ، ١١ .

(٨) الحممتي ، زاد المسافر ص ٣٩-٤٠ .

تمهيد :

من المسائل التي تعرضت لها الفرق الإسلامية، ما يحدث للإنسان بعد موته، وانتقاله من دار الدنيا إلى دار البقاء. وقد شغل هذا الأمر المسلمين كثيرا ، وذلك ؛ لأن الحياة الأخرى تكون ركنا هاما في الإسلام الذي جاء من أجل سعادة الإنسان في الدارين ؛ فإلي جانب اهتمام الإسلام ، بالحياة الدنيا ، والتشريع لها ، باعتبار أنها دار العمل، التي فيها يعبد الإنسان الله تعالى ويعمر الكون ، اهتم أيضا بالحياة الأخرى ، التي فيها يلقي الإنسان الثواب ، أو العقاب على ما فعله في الدنيا .

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة، وكذلك في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحاديث عديدة تناولت الحياة الأخرى، وبينت ما يجري فيها من أمور مثل: عذاب القبر ونعيمه ، وسؤال الملكين للميت في القبر ، والبعث ، أو النشور، والحساب ، وما يتصل بذلك من الميزان والصرط ، والحوض ، ونشر الصحف ، وقراءة الكتب والشفاعة .

وستتناول بالبحث من هذه الأمور عذاب القبر، والميزان، والصرط، والشفاعة، وسنذكر مذهب الإباضية في هذا ، ونبدأ بالكلام عن عذاب القبر ، ثم الميزان ، ثم الصراط ، ثم نختم حديثنا بالشفاعة .

١- عذاب القبر عند الإباضية :

الإباضية لم تختلف فيما ذهبت إليه في هذا الباب اختلافا يبعدها عن جمهور أهل السنة كثيرا ، فالسالمي في المشارق يقول : " إن العلماء اختلفوا في ثبوت عذاب القبر ، فذهب جابر بن زيد - رضي الله عنه - ، والجمهور إلى ثبوته ، لما ورد من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك حتى قال في المعالم (١) إنها متواترة معني ، فمن الآيات قوله تعالى : (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ) (٢)

(١) يقصد كتاب معالم الدين للثميني ونصر للثميني هو " وبالجملة فالأحاديث في هذا المعنى في أحوال الآخرة ، متواترة المعنى إن لم يبلغ أحادها حد التواتر " ج ٢ ص ١٧١ ، ١٧٢ .

ومنها قوله تعالى : (سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ) (١)

فإنه ذكر يعذبون ثلاث مرات فالأولى بإقامة الحدود ، والثانية في القبر ، والثالثة بعد البعث كذا قيل (ومنها) قوله تعالى حكاية عن الكفار : (رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ) (٢) فذكروا أنهم أميتوا اثنتين كما أنهم أحيوا اثنتين .

(ورد) بأن الحياة الأولى هي الحياة الدنيوية والثانية الأخروية وأن الإمامة الأولى هي عبارة عن عدمهم قبل الوجود والإمامة الثانية هي التي فارقوا بها الدنيا .

وأما الأحاديث فمنها " ما أخرجه ابن شيبه وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول (يسلم الله على الكافر في قبره تسعة وتسعين تنينا تنهشه وتلذغه حتى تقوم الساعة لو أن تنينا منها نفخ على الأرض ما أنبتت خضراء) (٣)

وقد خصص الربيع بن حبيب في الجامع الصحيح بابا لموضوع القبور في الجزء الثاني (٤)

ورجع إلي ذلك في حديث طويل آخر الجزء الرابع (٥) ووقعت الإشارة إلى ذلك في مطلع الجزء الأول (٦) وقد جمع أبو يعقوب الوريثاني عشرة أحاديث في هذا الشأن (٧) كما استدل السعدي في كتابه قاموس الشريعة على عذاب القبر بآيات ، وأحاديث كثيرة ، فهو يقول مثلا : " ونحن نقول إذا جاز (أي عذاب القبر) في المعقول ، وصح في النظر بالكتاب ، وبالخبر : أن الله يبعث من في القبور بعد أن تكون الأجساد قد بليت ، والعظام قد رمت ، جاز أيضا في المعقول ، وصح في النظر أنهم يعذبون بعد الممات في البرزخ" (٨) .

(١) التوبة ، ١٠١ .
(٢) غافر ، ١١ .
(٣) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ٢ ص ١٠٥ ، ١٠٦ مرجع سابق .
(٤) الربيع بن حبيب ج ٢ ص ١٩٤-١٩٧ وخاصة عدد ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ .
(٥) نفس المصدر السابق ج ٤ ص ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، عدد ٩٨٢ .
(٦) نفس المصدر ج ١ ص ٣٧ ، عدد ٤٣ .
(٧) أبو يعقوب الوريثاني ، الدليل والبرهان ، ج ٣ ، ٣٢١-٣٢١ مرجع سابق .
(٨) السعدي ، قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة ج ٦ ص ١٩٧ مرجع سابق .

قال تعالى :- (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا)^(١) فصحح أن الوزن هو الإيمان^(٢)

٣- الصراط :-

الإباضية يعتقدون في الصراط أنه الطريق الواضح والسدين المستقيم ، وقد رفضوا اعتقاد أن الصراط جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون ، فهو "عبارة عن الحق المشروع ، وذكر أصناف السالكين فيه تمثيل لرتب المكلفين"^(٣) .

والصراط في الآيات التي ورد فيها بمعنى الطريق ، ولا دليل فيها على الجسر المذكور واستدلوا على ثبوت الجسرية بالأحاديث المروية ، وأجيب بأنها أحاديث آحادية لا توجب الأمور الاعتقادية^(٤)

ولكن هذا الرأي ليس رأي كل الإباضية ، بل منهم من رأى أن الصراط جسر ممدود يقف عليه الخلق استناداً إلى ظواهر الآيات التي وردت في ذلك ، والأحاديث ، فالسالمي يقول : "اعلم أن الأشعرية قالوا : إن الصراط جسر ممدود على متن جهنم أي ظهرها يرده الأولون والآخرون حتى الكفار ... وقد ذهب إلى مثل ما ذهبوا إليه بعض أصحابنا"^(٥) .

٤- الشفاعة :-

الشفاعة من شفع ، والشفع هو الزوج ، وشفع لي يشفع شفاعة وتشفع : طلب ، والشفاعة كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره ، وشفع إليه في معنى طلب إليه ، والشافع : الطالب لغيره يتشفع به إلى المطلوب^(٦) .

ويعرفها السالمي فيقول : (لغة الوسيلة والطلب ، وعرفاً : سؤال الخير من الغير للغير ، وشرعاً طلب تعجيل دخول الجنة ، أو

(١) الأندلس ، ١٥٨

(٢) السعدي ، قاموس الشريعة ج ٥ ص ٤٨٩ مرجع سابق / الثميني ، معالم الدين ج ٢ ص ١٩١ مرجع سابق .

(٣) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ٢ ص ١٢٨ مرجع سابق / الثميني ، معالم الدين ج ٢ ص ١٨٩ ، ١٩٠ مرجع سابق / السعدي ، قاموس الشريعة ج ٥ ص ٤٨٥ - ٤٨٧ مرجع سابق .

(٤) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٣٠ مرجع سابق .

(٥) المرجع السابق ج ٢ ص ١٢٩ .

(٦) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة شفح .

ويجيب ويدركه الملكان منه ، وإن لم نسمع نحن كلامهم ، وكذا يجوز أن يسمع كلام من يسلم عليه ، وكل ذلك جائز ، وقد ورد السمع به ، فوجب اعتقاد ظاهره ولا حاجة إلى تكلف تأويله ، والله على كل شيء قدير^(١) .

٢- الميزان

الإباضية يختلفون فيما بينهم حول عقيدة (الميزان) ، فجمهورهم على أن المراد من الميزان ، هو تمييز الأعمال وتفصيلها ؛ لأن أعمال العباد أعراض ، وليست بأجسام ، وقد تأولوا الآيات التي توضح ميزان الأعمال ، وفعلوا نفس الشيء مع الأحاديث الصحيحة التي تثبت الميزان وأنه لسان وكفتان يقول السالمي : " واختلفت الأمة في تأويله ، فذهب أصحابنا وجمهور المعتزلة إلى أنه عبارة عن ثبوت السعادة لقوم ، والشقاوة لآخرين على سبيل الاستعارة التمثيلية^(٢) ويقول السعدي " الميزان هو العدل والإنصاف ، قال الله تعالى :- (وَالْوِزْنَ يُؤْمِنُ الْحَقَّ)^(٣)

أي المجازاة على الأعمال بالعدل ، لا كما زعم من قال : إن الله تعالى - ينصب يوم القيامة ميزاناً على الحقيقة ، وأن عموده طولاه طول الدنيا ، وأن كفته كسعة السموات ، والأرض ، يوزن به أعمال العباد ؛ لأن الله تعالى - غير جاهل بأعمالهم ، فيحتاج إلى تمييزها بالوزن ، وإنما هو تمييز ، وتفصيل ، ومجازاة بالعدل ؛ لأن أعمال العباد أعراض ليست بأجسام حتى توضع في ميزان على الحقيقة ويعتبر وزنها .

وأما قوله تعالى : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٤) ؛ فذلك عدل وإنصاف ، يظهره الله لعباده ، ويعرفهم حقيقة حكمه بالحق يوم القيامة ، وأنه لا يظلم أحداً شيئاً ، وأما قوله - عز وجل - فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً^(٥) أي لا يقبل الله منهم يوم القيامة إيماناً ، كما

(١) الثميني ، معالم الدين ج ٢ ص ١٧٢ بتصرف يسير مرجع سابق .

(٢) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ٢ ص ١٢٥ ، ١٢٦ مرجع سابق .

(٣) الأعراف ، ٨

(٤) الأنبياء ، ٤٧

(٥) الكهف ، ١٠٥

زيادة درجة فيها من الرب - عز وجل - لعباده المؤمنين ، فتكون
للأنبياء ، وغيرهم ، ويختص نبينا عليه السلام منها بخصلة هي تقدمه
إليها قبل كل شافع ، فلا يفتح بابها إلا له ثم بمن بعده يشفع من شاء
الله أن يشفع" (١).

الشفاعة عند الإباضية "حق للمؤمنين الذين رضي الله عملهم ،
قال الله تعالى : (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) (٢) ، وقال : (ولا تنفع
الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) (٣) ، وقال تعالى : (يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ
الشفاعة إِلَّا مَنْ أذنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا) (٤) ، فمن قال: إن
الشفاعة لأهل الكبائر ، فقد قال بخلاف ما جاء في القرآن ؛ لأن الله
يقول : (ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع) (٥) (٦).

وقد استدلت الإباضية بالآيات التي استدلت بها المثبتون للشفاعة ،
ولكنهم قصروها على المتقين فقط (٧) ، أما الأحاديث فقد أجابوا عنها
بوجوه :

"أحدها : أنها أخبار آحاد لا تعارض القطعي .

ثانيها : أنها لو لم تعارض القطعي لا توجب العلم .

ثالثها : أنها عارضتها روايات مثلها منها : "لا تنال شفاعتي
أهل الكبائر من أمي" (٨) فهذه بتلك على أن هذه قد عضدها الكتاب ،
وتلك قد خالفته" (٩).

والملاحظ في استدلالات كلا الفريقين اعتمادها على نفس
النصوص القرآنية ، وكل من أحسن بشيء من الضعف في التأويل ،
والتوضيح يلجأ إلى التدعيم بالحديث الشريف ، وخالصة القول في
الاستدلالات القرآنية تتمثل في الاعتماد الكلي على التأويل عند

(١) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ٢ ص ١٣١ مرجع سابق .

(٢) الأنبياء ، ٢٨ .

(٣) سبأ ، ٢٣ .

(٤) طه ، ١٠٩ .

(٥) غافر ، ١٨ .

(٦) السعدي ، قاموس الشريعة ج ٥ ص ٥٠٥ مرجع سابق .

(٧) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ٢ ص ١٣٢ ، ١٣٣ مرجع سابق / السعدي ،
قاموس الشريعة ، ج ٥ ص ٥٠٥ - ٥١٠ مرجع سابق / الثميني ج ٢ ص ١٩٢
مرجع سابق .

(٨) الحديث أخرجه

(٩) السالمي ، مشارق أنوار العقول ج ٢ ص ١٣٣ ، بتصريف يسير مرجع سابق .

الطرفين ، إذ لا نجد نصاً صريحاً يحدد موضوع الشفاعة من جميع
جوانبه ، وغاية ما هنالك أن الشفاعة حق ، وأن مردها كبقية الأمور
إلى الله تعالى ، ولن تكون إلا بإذنه ، ولهذا اختلف الناس في تعيين
الشفعاء ، والشفوع لهم ، وهل هي شفاعة واحد ، أو شفاعات ،
وهل هي يوم القيامة ، أو تمتد إلى ما بعد الجزاء ؛ لتنتقل قوماً من
النار إلى الجنة .

عاشرا : موقف الإباضية من الصحابة :

هناك اتهامات كثيرة توجه للإباضية بأنهم يقدهون في بعض
أصحاب النبي ﷺ ، قد تكون هناك بعض الكلمات انفلتت من بعض
متطرفي الإباضية أحيانا (١) ، وقد تكون هذه الانفلاتات في مواضع
عدّة (٢) لكن الإباضية المعاصرون يقررون بالإجماع أن البحث في
أحداث من سبقنا كفتنة الصحابة مثلا ليس من ورائه فائدة ، ولا أثر
محمود ينفع الأمة ، بل لا يزيدنا إلا تشنيتنا (٣) .

وننقل هنا رأياً لشيخ من هؤلاء المعاصرين ، وهو الشيخ /
علي يحيى معمر يحكي في هذا الرأي ويعبر عن موقف الإباضية
المعتدلين ، أو ما يمكن أن نسميهم جمهور الإباضية ، يقول : " جاء
في رسالة لأبي مهدي عيسى بن إسماعيل شيخ عزابة في حينه يردّ
فيها باسم عزابة بني مصعب على أبي الحسن البهلولي ما يلي :
(فنبداً بمسألة الصحابة رضوان الله عليهم ، وذلك قولك بلغنا عنكم

١ - هذا التعبير - متطرفي الإباضية - هو تعبير أحد علماء الإباضية وهو الشيخ علي يحيى
معمر في كتابه [الإباضية بين الفرق الإسلامية] ص ٢٧٩ مرجع سابق .

٢ - أنظر مثلا : جوايت السالمي ، ج ٦ ص ١٣٢ ، ١٥٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ .

٣ - ٢٥٧ ، ٢٦٠ / وانظر أيضا تفسير القرآن المسمى [هيميان الزاد إلى دار المعاد] ج ١
ص ٣٤٨ ، ٣٤٢ ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة - عمان ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م /

كتاب المعبر ، أبي سعيد محمد بن سعيد الكدعي ج ١ ص ١٣٩ - ١٤١ طبعة وزارة
التراث القومي والثقافة - عمان / كتاب الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد الكدعي أيضا ج ١

ص ٣٦ ، ٣٦ ، طبع وزارة التراث القومي والثقافة - عمان ١٤٠٦ هـ / شرح النيل
وشفاء العليل ، محمد بن يوسف أطفيش ج ١٤ ص ٣٢٢ ، ٣٤٢ ، ٣٦٠ ، الطبعة الرابعة

وزارة التراث القومي والثقافة عمان ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م / الدليل والبرهان ، الوردجاني ج ١
ص ٢٧ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٤١ مرجع سابق / العقود الفضية في أصول الإباضية ، سالم بن حمد

الحارثي ص ١٢١ طبعة وزارة التراث القومي والثقافة - عمان الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ -
١٩٨٣ م .

٣ - أنظر : عنون جهلان ، الفكر السياسي عند الإباضية ص ٧٣ ، ٧٤ مرجع سابق ، وقد
ذكر من علماء الإباضية المعاصرين الشيخ / نور الدين السالمي ، والشيخ / أبو إسحاق

إبراهيم أطفيش ، والشيخ / بيوض إبراهيم بن عمر ، والشيخ / أبو اليقظان إبراهيم ، والشيخ /
عبد الرحمن بكلي ، والشيخ / علي يحيى معمر ، والشيخ / أحمد بن حمد الخليفي .

أنكم تبغضون بعض الصحابة ، فيا سبحان الله ! .. كيف نبغض الصحابة مع ورود النصوص في فضائلهم ، والثناء عليهم كتاباً وسنة ، يأبى الله ذلك والمسلمون ، بل هم عندنا في الحالة التي ذكرهم الله عليها من العدالة والنزاهة والطهارة والثناء والمدحة . قال الله عز وجل : ((كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله))^(١) . الآية ((وكذلك جعلناكم أمة وسطاً))^(٢) الآية ((محمد رسول الله والذين معه))^(٣) إلى آخرها ((لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك))^(٤) الآية . إلى غير ذلك من الآيات ، وهم بالحالة التي وصفهم بها رسول الله ﷺ إذ قال : ((إن الله قد اختار لي أصحاباً فجعل لي منهم أصهاراً وأختاناً ، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)) . وقال أيضاً : ((لا تؤذوني في أصحابي فلو أنفق أحدكم ملاء الأرض ذهباً ما بلغ مدّ أحدكم ولا نصيفه)) وقال أيضاً : ((اقتدوا بالذين من بعدي)) وقوله عليه الصلاة والسلام : ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي)) وقال أيضاً : ((أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)) وغير ذلك من المدح والثناء عليهم ، اللهم زدنا حبهم ، واحشرونا في زميرهم ، يا أرحم الراحمين .

بل لهم السهم الأوفر ، وسلخوا الطريق الأقصد ، ولزموا السبيل الأرشد ، فهم أمة السناء ، ونجوم الهدى ، أعلام الدين ، ومنار الإسلام ، وكلامهم حكمة ، وسكوتهم حجة ، ومخاطبتهم غنيمه ، والاستئناس بهم حياة ، والاقتداء بهم نجاة ، ويل للزائغ عن طريقهم الراغب عن سبيلهم)^(٥) .

ثم يورد الشيخ نقولاً كثيرة عن علماء الإباضية السابقين في نفس الإطار ، ثم يعلق عليها بقوله : " وما أحسب مسلماً يمتلئ قلبه بالإيمان يمكن أن يجد بغض أي شخص من الصحابة طريقاً إلى قلبه ، ولا شك أن أدنى أولئك الجمع منزلة هو أجل وأعظم وأشرف من إعلاننا منزلة ، وأرفعنا مقاماً . ولو لم يرتفع به إيمانه وعقيدته إلى محبة

١ - آل عمران ، ١١٠ .
٢ - البقرة ، ١٤٣ .
٣ - لفتح ، ٢٩ .
٤ - لفتح ، ١٨٠ .
٥ - علي يحيى معمر ، الإباضية بين الفرق ، ص ٢٨٠ ، ٢٧٩ مرجع سابق .

رسول الله ﷺ ومحبة أصحابه وآله أجمعين ، فلا أقل من أن يتأدب مع رسول الله ﷺ ويستمع إليه في قوله : ((إذا وصلتكم أصحابي فكفوا)) وقوله ﷺ : ((دعوا لي أصحابي)) وإذا لجّ بأحد العناد فلا أقل من أن يقتدي بصاحب رسول الله ﷺ عبد الله بن عمر حين سئل عن أمير المؤمنين عثمان وعلي ، فتلا على السائل قوله تعالى : ((تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون)) . أو يستمع إلى كلمة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز حين سئل عما شجر بين الصحابة فقال كلمته الرائعة : (تلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث بها ألسنتنا) .^(١)

خاتمة

كان العلامة الشيخ محمد رشيد رضا صاحب (مجلة المنار) و(تفسير المنار) قد وضع قاعدة للتعامل بين المختلفين من (أهل القبلة) سماها (القاعدة الذهبية) وهي القاعدة التي تقول: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه).

وقد تبني هذه القاعدة كل المصلحين من أهل الحكمة والاعتدال، نعم التعاون فيما اتفقنا عليه: والمتفق عليه في المجالات كثير جداً، فللمذاهب الإسلامية مساحات مشتركة كثيرة، سواء كانت في الأصول العقائدية أم في المجالات التشريعية (والتي يصل بها بعض العلماء إلى أكثر من ٩٠% من المساحة العامة)، أو في المجالات الأخلاقية، حيث التوافق يكاد يكون كاملاً، وكذلك في مجال المفاهيم والثقافة الإسلامية، وحتى في المسيرة التاريخية والحضارية، طبعاً في مفاصلها الرئيسية، رغم الاختلاف في تقييم المواقف المعينة.

إن الخطاب الذي نحتاجه الآن هو خطاب الوحدة في العقيدة والشريعة، خطاب وحدة الأمة في مجال الفكر والعقيدة وفي مجال العمل والسلوك.

الخطاب الذي يركز على الاتفاق بين الفرق في أصول الدين الإسلامي : أصول العقيدة الإسلامية التوحيدية بالله الواحد، بالنبوة الخاصة لمحمد ﷺ التي تتضمن الإيمان بالأنبياء على أساس البيان القرآني في هذا الشأن، والإيمان باليوم الآخر بالتفاصيل التي وردت

١ - علي يحيى معمر ، الإباضية بين الفرق ، ص ٢٨٨ مرجع سابق .

في القرآن الكريم، والعبادات الإسلامية الأساسية (الصلاة والصوم والحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإيمان بالوحي القرآني، الإيمان بالقبلة) وغير ذلك.

فالمطلوب هنا هو أن نركز على مواضع الاتفاق، لا على نقاط التمايز والاختلاف، وخاصة أن معظم نقاط الاتفاق في الأمور الأساسية التي لا يقوم الدين إلا بها، بخلاف نقاط التمايز؛ فجلها في الفرعيات.

من هذه النقاط:

أ - الاتفاق على الإيمان بالله تعالى، والإيمان باليوم الآخر، والإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه خاتم النبيين، وأنه جاء لينتم رسالات السماء جميعاً، والإيمان بكل ما جاء به محمد ﷺ من الإيمان بجميع كتب الله، وجميع رسل الله، كما قال تعالى: (أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرَقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) (١)، فهذه قواعد الإيمان الأساسية نتفق جميعاً على الإيمان بها، وهي أسس الدين وركائزه.

ب - الاتفاق على الإيمان بالقرآن الكريم، وأنه كتاب الله المبين؛ والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، (كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) (٢) وأنه محفوظ من التحريف والتبديل بضمانة الله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (٣) وأنه لا يخالف مسلم - سني أو إباضي - في أن ما بين الدفتين كلام الله.

١ - البقرة، ٢٨٥.

٢ - هود، ١.

٣ - الحجر، ٩.

وبهذا المصحف وآياته وكلماته يستدل المناظرون في العقائد، ويحتج بها المستنبطون للأحكام، ويرجع إليها أهل الدعوة والتربية والتوجيه؛ فينهلون من معيها العذب، ويقتبسون من سناها المضيء.

ج - ومن نقاط الاتفاق: الالتزام بأركان الإسلام العملية: من الشهادتين، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت. فالفريقان -السلف والإباضية - يؤمنون بهذه الأركان أو الفرائض، وإن وجد خلاف بينهم في بعض الأحكام؛ فهو كما يحدث بين مذاهب السنة بعضها وبعض، فكم من فرق بين المذهب الحنبلي مثلاً والمذهب الحنفي أو المالكي، وكم من مسائل انفرد بها المذهب الحنبلي عن المذاهب الأربعة، عرفت باسم (مفردات المذهب) ونظمها بعضهم في منظومة معروفة. وإذا كان هذا واضحاً بينا في العبادات، فهو أبين وأوضح في المعاملات.

وأيضاً فإنني أؤكد بعد هذا البحث أن نظرة بعض الإباضية المعاصرين المتحريين من التعصب المذهبي قد طرأ عليها كثير من الانفتاح والمرونة، وحسن الظن والاستعداد للتفاهم وتعديل الأحكام والمواقف، وهذا يحمد لهم ويبشر بخير، ويحسن منا - أهل السنة - أن ننتهز هذه الفرصة ونفتح معهم باب الحوار الهادئ الجاد البعيد عن التعصب والظن، مع قبول الحق، لعل الله يهدينا وإياهم سواء السبيل.

ومما يدل على ما قلت - أي أنه قد طرأ على بعض أفكار الإباضية بعض التغيير - ما يراه وينزع إليه كثير من معاصري الإباضية، بعيداً عن التعصب، مثل علي يحيى معمر ونويه، والباروني وسالم بن حمود السيابي.

ومما يدل على أن الإباضية المتأخرين وبعض المعاصرين أبدوا تراجعاً وتفسيرات مهمة في سبيل تقاربهم مع أهل السنة وأظهروا استعداداً جيداً للوفاق والرجوع إلى أصول السنة، محاولاتهم الجادة لتبرير مواقف وعقائد أسلافهم والاعتذار عن تلك المواقف والعقائد، ومحاولتهم إقناع الناس بأن الإباضية ليست فرقة خارجة.

وأرى أن هذا المسلك يتم عن استعداد جيد للموضوعية والخضوع للحق، ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه من الإباضية علي يحيى

معمّر ، والشّيخ / أحمد الخليلي وغيرهما و على أهل السنة أن يبادلوهم الشعور والاستعداد للحوار والتحاكم إلى كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج سلفنا الصالح .

وبناء على ما سبق فإني أقترح إقامة قنوات بيننا وبينهم للحوار والمناقشة والتحاكم إلى النصوص كما أمر الله ، والتناصح بين الأباضية وبين أهل السنة ، و ذلك من خلال الندوات والمؤتمرات ومجالس المناظرة ، والمكاتبات الهادئة بعيداً عن العصبية والتهجم والسب ، التزاماً بأدب ديننا الحنيف .

وأرى أن حسن العلاقة والحوار القائم بينهم وبين أهل السنة يعد فرصة للجميع للتفاهم والتعاون والحوار الجاد الهادئ المثمر تحت إشراف هيئة أو نحوها ، وأن يتولى ذلك أهل العلم والحلم من الفريقين ، بشروط تضمن سلامة جو التفاهم من انحراف مسار الحوار ، و تضمن عدم دخول العصبية والنكوص عن الحق ، وأفضل جو علمي لإجراء مثل هذا هو الجامعات وكبار العلماء منا ومنهم ، والمبادر إلى فعل هذا سابق للخيرات بإذن الله .

وإذا كان سيدنا علي بن أبي طالب قد عامل الخوارج - أنفسهم - بعد معركة النهروان ، معاملة البغاة ، فلم يكفرهم و منع جنده من تعقب فاريهم و الإجهاز على جريحهم ولم يسبهم ، ولم يقسم جميع أموالهم و لم يحل شيء منها باتفاق الأئمة. سنن البيهقي (١٨٢/٨) - (١٨٣) بسند صحيح و مصنف عبد الرزاق (١٢٢/١٠ - ١٢٣) .

و قد ثبت إسلامهم من قول علي رضي الله عنه فيما أخرجه ابن أبي شيبه بإسناد رجاله ثقة عن طارق بن شهاب قال : كنت عند علي فُسئِلَ عن أهل النهر أهم مشركون ؟ قال : من الشرك فروا ، قيل فمناقفون هم ؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً ، قيل له : فمن هم ؟ قال : قوم بغوا علينا فقاتلناهم . و في رواية قوم بغوا علينا فنصرنا عليهم و في رواية : قوم أصابتهم فتنة فعموا فيها و صموا . مصنف عبد الرزاق (١٥٠/١٠) و مصنف ابن أبي شيبه (٣٣٢/١٥) بسند صحيح و البيهقي في السنن الكبرى (١٧٤/٨) . فعلى هذا لا يجوز أخذ شيء من أموالهم .

و يشهد له ما أخرجه ابن أبي شيبه أيضاً عن عرفة بن عبد الواحد عن أبيه قال : جيء علي بما في عسكر أهل النهر قال : من عرف

شيئاً فليأخذه ، قال : فأخذت إلا قدر ، قال : ثم رأيتها بعد قد أخذت . المصنف (٣٣٢/١٥) و رجاله ثقات غير عرفة فقد قال فيه ابن حجر مقبول ، انظر التقريب (ص ٣٨٩) و ذكره ابن حبان و أبيه في الثقات (٢٩٧/٧) . وقد استدلل البيهقي في السنن (٨/١٨٢) - (١٨٣) بهذا على عدم الاستمتاع بأموالهم .

و هكذا صرح - أي علي بن أبي طالب رضي الله عنه - بأنهم ليسوا كفاراً و لا منافقين ، و نصح الأمة في التعامل معهم بقوله : إن خالفوا إماماً عادلاً فقاتلوهم ، و إن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم فإن لهم مقالا . منهاج السنة لابن تيمية (٥/٢٤٣-٢٤٤) و مصنف ابن أبي شيبه (٣٢٠/١٥) .

أقول إذا كان هذا هو رأي سيدنا علي في الخوارج ، فكيف بمن يتبرأون منهم ويعلنون أنهم من أهل السنة وعلى منهجهم ، ألا يليق بنا أن يكون لنا فيهم ومعهم رأي آخر !!!

(١١) _ الإسفراييني ، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين طبعة عالم الكتب بيروت ١٩٨٣ م الطبعة الأولى تحقيق ، كامل يوسف الحوت .

(١) _ أبو الحسن الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تحقيق / هلموت ريتز طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت الثالثة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
_ الإبانة عن أصول الديانة ، ، القاهرة ، ط دار الطباعة المنيرية.

(١٢) _ الإيجي ، المواقف طبعة مكتبة المتنبى القاهرة بدون تاريخ .

(١٣) _ الباقلائي ، التمهيد ، تحقيق الأب رتشارد يوسف مكارثي ، بيروت ، المكتبة الشرقية ، بيروت، ١٩٥٧م .

(١٤) _ بكير بن سعيد أعوشت ، دراسات إسلامية في الأصول الإباضية الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ

(١٥) _ التفنازاني ، شرح المقاصد ، طبعة دار الطباعة العامرة ، استانبول ١٢٧٧هـ .

(١٦) _ الثميني ، معالم الدين ، تحقيق الشيخ سالم بن حمد بن سليمان الحارثي نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م طبع بمطابع سجل العرب القاهرة

(١٧) _ الجرجاني ، التعريفات ص ط دار الكتاب العربي بيروت الأولى ١٤٠٥هـ تحقيق / إبراهيم الإبياري .

(١٨) _ جميل بن خميس السعدي ، قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٩) _ خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة بن خياط طبعة دار القلم ومؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٣٩٧م تحقيق د/ أكرم ضياء العمري

_ القرآن الكريم .

(١) _ إبراهيم أطفيش : تعليق على مقدمة التوحيد وشروحها ، طبعة القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) _ ابن أبي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، تحقيق أحمد محمد شاكر .

(٣) _ ابن القيم ، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، تحقيق : أيمن محمد عرفة ، القاهرة ، المكتبة التوفيقية ، د. ت .

(٤) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى _ جمع وترتيب عبد الله بن محمد بن قاسم العاصمي وابنه محمد .

(٥) _ منهاج السنة ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، القاهرة ، مطبعة المدني، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٦م .

(٦) _ ابن حجر ، فتح الباري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب طبعة دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ .

(٧) - ابن حزم ، الفصل في الملل والأهواء والنحل طبعة مكتبة الخانجي القاهرة بدون تاريخ .

(٨) - ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، المقدمة تحقيق الأستاذ / خليل شحادة وسهيل زكار ط دار الفكر الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

(٩) _ ابن رشد ، مناهج الأدلة في عقائد الملة مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام، تقديم وتحقيق د. محمود قاسم ، طبعة مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون تاريخ .

(١٠) - إسماعيل الجبطلالي : قناطر الخيرات _ تحقيق د. د. عمر خليفة النامي _ الطبعة الأولى مكتبة وهبة القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م

- (٢٠) _ الحممتي ، زاد المسافر ، طبعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- (٢١) _ الخليلي ، الحق الدامغ ، طبعة مطابع النهضة مسقط ١٤٠٩هـ .
- (٢٢) _ الرازي ، التفسير الكبير ، طبعة المطبعة البهية المصرية ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م . الأربعين في أصول الدين ، طبعة حيدر آباد ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٩٥٣م .
- (٢٣) _ رجب محمد عبد الحليم ، الإباضية في مصر والمغرب وعلاقتهم بإباضية عمان والبصرة ، طبعة مكتبة الضامري . سلطنة عمان .
- (٢٤) _ سالم بن حمد الحارثي _ العقود الفضية في أصول الإباضية ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة _ عمان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- (٢٥) _ سالم بن حمود السيابي السمائللي ، أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج ، تحقيق وشرح الأستاذة الدكتورة / سيدة إسماعيل كاشف طبعة القاهرة ١٩٧٩م مطابع سجل العرب .
- (٢٦) _ السالمي : _ مشارق أنوار العقول تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة طبعة دار الجيل الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
_ جوابات الإمام السالمي _ تنسيق ومراجعة د/ عبد الستار أبو غدة ، إشراف / عبد الله السالمي الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
- (٢٧) _ السيابي ، معالم الإسلام في الأديان والأحكام ، طبعة سلطنة عمان ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م .
- (٢٨) _ الشماخي ، السير ، تحقيق / أحمد بن سعود السيابي ، طبعة سلطنة عمان وزارة التراث القومي والثقافة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م دون رقم طبعة .

- (٢٩) الشهرستاني ، الملل والنحل تحقيق / محمد سيدكبلاني طبعة دار المعرفة بيروت ١٤٠٤هـ - نهاية الأقدام في علم الكلام ، تصحيح الفردجيوم ، بغداد ، مكتبة بغداد ، ت .
- (٣٠) _ صابر طعيمة ، الإباضية عقيدة ومذهباً طبعة دار الجيل بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .
- (٣١) _ القاضي عبد الجبار المغني ج ٤ ، تحقيق د. محمد مصطفى حلمي ، د. أبو الوفا الغنيمي ، ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، د. ت . ابن كثير - تفسير القرآن العظيم - دار إحياء الكتب العربية القاهرة .
- (٣٢) _ القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، تحقيق د. عبد الكريم عثمان ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥ ،
- (٣٣) _ عبد الفتاح أحمد فؤاد ، الأصول الإيمانية لدي الفرق الإسلامية ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٠م .
- (٣٤) - عبد القاهر البغدادي ، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية طبعة دار الآفاق الجديدة بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٧م .
- (٣٥) - عدون جهلان ، الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش ، ط مكتبة الضامري _ عمان الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- (٣٦) علي يحيى معمر ، الإباضية بين الفرق الإسلامية ، الطبعة الأولى مكتبة وهبة القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م
- (٣٧) عمر بن الحاج محمد صالح با ، دراسة في الفكر الإباضي . قدم له وعلق عليه / أحمد بن سعود السيابي الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
- (٣٨) _ عوض خليفات ، نشأة الحركة الإباضية ، طبعة سلطنة عمان - وزارة التراث القومي - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

(٣٩) فرحات الجعيري ، البعد الحضاري للعقيدة الإباضية ، طبعة خاصة بالمؤلف ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م بدون ذكر لدار النشر .

(٤٠) _ القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ط دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، (١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م) .

(٤١) _ القلھاتي ، الكشف والبيان ، تحقيق وشرح د/ سيدة إسماعيل كاشف نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، طبع بمطابع سجل العرب القاهرة

(٤٢) _ القنوبي ، السيف الحاد في الرد على من أخذ بحديث الأحاد في مسائل الاعتقاد ، طبع بمطابع النهضة ، سلطنة عمان ، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ .

(٤٣) _ الكدومي : كتاب المعتمر ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة _ عمان . _ كتاب الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد طبع وزارة التراث القومي والثقافة _ عمان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

(٤٤) _ الماتريدي ، التوحيد ، تحقيق د. فتح الله خليف ، بيروت ، دار الشروق ، بدون تاريخ .

(٤٥) محمد أطفيش ، الرسالة الشافية ، ط الجزائر بدون تاريخ .

(٤٦) _ شرح النيل وشفاء العليل ، الطبعة الرابعة وزارة التراث القومي والثقافة عمان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

(٤٧) _ محمد بن محمد الأمير ، حاشية محمد بن محمد الأمير على شرح عبد السلام بن إبراهيم المالكي لجوهرة التوحيد للإمام اللقاني ، طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٦٨هـ ، ١٩٤٨م .

(٤٨) محمد حسان كسبة ، الإباضية وعقيدتهم ، رسالة دكتوراه ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م مخطوطة في كلية أصول الدين القاهرة تحت رقم ١٣٨

(٤٩) _ محمد زينهم محمد عزب ، وأحمد عبد التواب عوض : دراسة في تاريخ الإباضية وعقيدتها مع رسالة في كتب الإباضية لأبي الفضل أبو القاسم بن إبراهيم البرادي - طبعة دار الفضيلة القاهرة بدون تاريخ .

(٥٠) _ محي الدين بن عربي ، الفتوحات المكية ، تحقيق د. عثمان يحيى ، مراجعة د. إبراهيم مدكور القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب (١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م) ، السفر الخامس ، .

(٥١) _ محمد عبده ، رسالة التوحيد ، الطبعة الرابعة عشرة ، ١٣٧١هـ ، تحقيق محمد رشيد رضا ، مكتبة الحلبي

(٥٢) _ مصطفى الشكعة _ إسلام بلا مذاهب ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٩ م .

(٥٣) _ المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف طبعة بيروت ودمشق دار الفكر المعاصر ودار الفكر تحقيق د/ محمد رضوان الداية الطبعة الأولى ١٤١٠هـ

(٥٤) _ ناصر بن سليمان السابعي ، الخوارج والحقيقة الغائبة طبعة سلطنة عمان ، مطابع النهضة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، .

(٥٥) _ نور الدين عبد الله بن حميد السالمي ، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام ، علق عليه أبو إسحاق أطفيش ، وإبراهيم العبري ، ط ١٢ ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ، الناشر : سعود بن حمد بن نور الدين السالمي .

(٥٦) _ الوردجاني ، الدليل لأهل العقول لباغي السبيل بنور الدليل ، لتحقيق المذهب الحق بالبرهان الصادق _ تحقيق الشيخ سالم بن حمد الحارثي نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

فهرست الموضوعات

الإباضية،
دار

المقدمة

الإباضية عند كتاب المقالات

من هم الإباضية

هل الإباضية خوارج؟

عقيدة الإباضية

المنهج الإباضي في تقرير مسائل العقيدة

الإباضية وقضية خلق القرآن

الإباضية ومسألة رؤية الله

صفات الله تعالى عند الإباضية

السمعيات عند الإباضية

موقف الإباضية من الصحابة

خاتمة

رسالة
مكرر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م مخطوطة في كلية أصول الدين
القاهرة تحت رقم ١٣٨